جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٥١٧)

دراسة تحليلية للإنفاق الحكومى وأثره على التنمية
مع التركيز على القطاع الصناعى

إعـــداد

أ . د / ثروت محمد على

مارس ١٩٩٠

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

محتـــويات الدراســـــة

رقم الصفحه

مقدمـــــه .....

الفصـــل الاول : الاطار العام للانفـــاق الحكومـــى العـــــام • ١

١ ــ ١ هيكل الجهاز الحكومـــى • ١

١ ــ ٢ ابواب الانفاق العـــــام الحكومـــــى • ٣

١ ــ ٣ تحليل هيكل الانفاق الحكومى وفق التقسيـــم الادارى • ٧

١ ــ ٤ تحليل الانفاق الحكومـــى وفق التقسيـــم النوعـــــى • ١٣

١ ــ ٥ تحليل هيكل الانفاق الحكومى وفق التقسيـــم القطاعـــــى • ٢٣

الفصـــل الثانـــــى : الانفاق الحكومى العام على النشاط الصناعـــــى • ٣٨

٢ ــ ١ اجمالـــى الانفاق الحكومى العام علـــى النشاط الصناعـــى • ٣٨

٢ ــ ٢ الانفاق الحكومى على النشاط الصناعى وفق التقسيم الادارى • ٣٩

٢ ــ ٣ الانفاق الحكومـــى على النشاط الصناعـــى وفق التقسيم النوعـــى • ٤٤

الفصـــل الثالـــــث : الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات والاقاليم التخطيطية • ٥٤

٣ ــ ١ اجمالـــى الانفاق الحكومى المباشـــر بالمحافظـــات • ٥٤

٣ ــ ٢ الانفاق الحكومـــى المباشر بالمحافظات وفق التقسيم النوعى • ٥٥

٣ ــ ٣ الانفاق الحكومـــى بالمحافظـــات والاقاليم التخطيطيـــــة • ٦١

النتائـــج والتوصيـــــات • ٧١

ملاحـــــــــق •

المقدمـــــه

بسم الله الرحمن الرحيم ــ الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبى الأمين وبعد ــ فالانفاق الحكومى العام يعتبر واحدا من أهم ادوات السياسية المالية التى تلعب دورا أساسيا وفعالا فى الحياة الاقتصاديه والاجتماعيه لمختلف أفراد وقطاعات المجتمع المختلفه سواء فى مرحلة تولده وتحصيله كايرادات وموارد للدوله أو فى مرحلة انفاقه والتصرف فيه من خلال الأجهزه والادارات الحكوميه المختلفه وهى بصدد تقديم الخدمات للمواطنين، وسوف تهتم هذه الدراسه بالانفاق الحكومى العام فى مرحلة الانفاق .

ويمكن تقسيم الانفاق الحكومى فى شكله الحالى الى ثلاثة أقسام رئيسيه ، يتمثل القسم الأول منها فى النفقات الخاصه بالدفاع والأمن والعداله ، ومما لاشك فيه أن تحقيق هذه المهام الثلاث لأمه من الأمم له تأثيره المباشر على نموها وتطورها وزيادة انتاجية أفرادها والارتقاء بمستوى معيشتهم ، فطالما أحس أفراد الأمه بالأمن والأمان وتحقق العدل بينهم انصرفوا الى أداء واجباتهم وأعمالهم باتقان واخلاص ومن ثم يصل لكل مواطن ماله من حقوق دون جهد أو مشقه أو تعطل فيتحقق للأمه جمعاء الخير والرخاء .

أما القسم الثانى فيتمثل فى النفقات الخاصه بالجوانب الاجتماعيه والثقافيه والتعليميه والصحيه وغيرها ، فالانفاق الحكومى يستخدم مباشرة فى زيادة دخول بعض فئات أفراد الأمه من خلال الاعانات والمساعدات الماليه التى تدفعها الدوله لهؤلاء الافراد من خلال أجهزة المساعدات الاجتماعيه المختلفه ، كما يستخدم بصوره غير مباشره لتحقيق نفس الغايه من خلال تخفيض أسعار بعض السلع والخدمات وتقديمها بحصص محدده لبعض أفراد المجتمع، وكذلك ماينفق على الخدمات الثقافيه والتعليميه والصحيه وغيرها من الخدمات التى تقدمها الدولة لمواطنيها مجانا أو مقابل رسوم رمزيه .

بالاضافه الى ذلك فقد اتجهت الحكومات المختلفه الى التدخل فى الحياه الاقتصاديه بصوره مباشرة من خلال مزاولة الأنشطة الاقتصاديه المختلفه ومن ثم تملك قدر من وسائل

الانتاج ، وسواء قل ام كثر هذا القدر من وسائل الانتاج التى تمتلكها الدولـه فقد استوجب ذلك ضرورة أن يتجه جزء من الانفاق الحكومى نحو تجديد ودعم الاستثمارات فى هذه الانشطه وربما أحيانا تغطية الخسائر التى تتولد فى بعض الوحدات الاقتصادية وبالاضافه الى ذلـك الانفاق الحكومى المباشر فى الانشطة الاقتصادية فان جزء من الانفاق الحكومى يخصص للتوجيه والارشاد والبحوث وغيرها من المجالات التى تخدم الانشطة الاقتصاديه بوجـه عـام .

وعلى الرغم من أهمية دور الانفاق الحكومى فى حياه كل أفراد وقطاعات المجتمع فانـه لم يحظى باهتمام الدراسين والمحللين بقدر يماثل أوجه الانفاق والنشاط الاخرى ، وكثيـرا ماتركز الاهتمام حول علاقة الانفاق الحكومى الفعلى بالمخطط فى الموازنه العامـه للدولـه ولهذا فان هذه الدراسة سوف لاتتناول هذا الجانب وانما سوف تركز على التعرف علـى مسلك وتطور أنواع الانفاق الحكومى وفق أوجه التقسيم المختلفه من حيث تقسيم الانفاق الحكومـى بحسب نوعية المصروف الى انفاق جارى وانفاق رأسمالى بأبوابها الاربع الاجـور والنفقـات الجارية والتحويلات الجارية والانفاق الراسمالى والتحويلات الراسمالية ، ومن حيـث تقسيم الانفاق الحكومى بحسب التقسيم الوظيفى للجهاز الحكومى والذى يتم تقسيمه الـى الجهاز الادارى ، والهيئات الخدميه ، الحكم المحلى . كما ستتناول الدراسه توزيـع الانفاق الحكومى على القطاعات المختلفة على أن تعطى أهمية خاصة للانفاق الحكومى فـى القطاع الصناعى . بالاضافة الى ذلك سوف تتم دراسة الانفاق الحكومى المباشر علـى المحافظات (موازنة الحكم المحلى) بحسب توزيعها على المحافظات والاقاليم التخطيطية .

وسوف يتم الاعتماد كليا على بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة والـذى يصدره قطاع الحسابات الختامية للادارة المركزية لختامى الموازنة العامة للدولة والتابع لوزارة الماليـة لكل السنوات موضع الدراسـة .

ولقد قام باعداد هذه الدراسة الباحث الرئيسى لفريق البحث الأستاذ الدكتور / ثروت محمد على مصطفى أستاذ المحاسبة والتكاليف والتحليل المالى للمشروعات بالمعهد وعاونه فريق البحث الذى ضم الأساتذه :-

- الأستاذ نبيل عبد العليم صالح — مدير الادارة بوزارة المالية
- الأستاذ محمد ماجد صلاح خشبة — المدرس المساعد بالمعهد

كما ساهم فى اعداد البيانات كل من الأستاذ/ أحمد عفيفى محمود والأستاذ/ مجدى محمد مصطفى من العاملين بالإدارة المالية بالمعهد .

والباحث الرئيسى ينتهز هذه الفرصة ليتوجه بالشكر إلى الزملاء أعضاء فريق البحث جميعاً على تعاونهم المستمر لإنجاز هذا البحث وبالله التوفيق ،

فبراير ١٩٩٠

الباحث الرئيسى

أ.د. ثروت محمد على

أستاذ المحاسبة والتكاليف والتحليل المالى للمشروعات

الفصل الاول

الاطار العام للانفاق الحكومى العام

١ ـ ١ هيكل الجهاز الحكومى :

ظهر الانفاق الحكومى العام بظهور نظام الدوله وتركز فى البدايه فى الانفاق على ما يعرف بالوظائف الاساسيه للدوله والتى تمثلت بدايه فى الدفاع والامن والعداله ، ولقد تطورت وظائف الدوله ممثله فى الجهاز الحكومى تطورا كبيرا حتى شملت الكثير من الخدمات الاجتماعيه والانسانيه كالصحه والتعليم وغيرها كما امتد نشاط الدوله الى مزاوله الكثير من الانشطه الاقتصاديه فى المجالات المختلفه الصناعيه والزراعيه والتجاريه وغيرها .

و يتحقق الانفاق الحكومى فى مصر لخدمة الانشطة المختلفة من خلال مجموعة من الاجهزة الحكومية تمثل فى مجموعها نوع من التقسيم الوظيفى للانفاق الحكومى حيث تضطلع كل جهة من هذه الجهات بمجموعة من الانشطة التى تختلف بشكل أو بآخر عن الانشطة التى تزاولها جهة أخرى وهى :

- الجهاز الادارى للدولة .
- الهيئات الخدمية .
- أجهزة الحكم المحلى .
- الهيئات الاقتصادية .
- وحدات القطاع العام .

وتختلف طبيعة نشاط كل من الهيئات الاقتصادية ووحدات القطاع العام عن نشاط الاجهزة الاخرى ، حيث تضطلع الاولى بالانشطة الاقتصادية التى يتم فى المجالات الانتاجية والخدمية المختلفة ويتم تحويلها ـ او يجب ان يتم ـ بصورة

ذاتية مما تحققه من ايرادات او ماقد تحصل عليه من الملاك لاغراض استثمارية بينما تعتبر الميزانية العامة للدولة المصدر الرئيسى لتمويل الانشطة الادارية والخدمية التى يضطلع بها كل من الجهاز الادارى ، الهيئات الخدمية واجهزة الحكم المحلى والتى تقدم للمواطنين مجانا او مقابل رسوم رمزية ويترتب على ذلك الكثير من اوجه الخلاف عند دراسة او تقييم اى من نوعى النشاط وما يرتبط بهما من نفقات . وسوف تقتصر هذه الدراسة على الانفاق الحكومى العام الخاص بالخدمات العامة التى تقدمها الدولة للمواطنين فى المجالات المختلفة سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة .

ويتم تقسيم الجهاز الادارى فى الموازنة العامة للدولة الى خمسة عشر قطاعا يتكون كل قطاع منها من عدة وزارات ومصالح وأجهزة، فقطاع الزراعة والرى على سبيل المثال يضم ديوان عام وزارة الزراعة وديوان عام وزارة الرى ومصلحة الميكانيكا والكهرباء ، ومصلحة الرى ووزارة استصلاح الاراضى ومعهد بحوث الصحراء ، ولو أخذنا القطاع الثامن على سبيل المثال ايضا وهو قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية لوجدنا انه يتكون من وزارة الصحة ومجلس الصحة ووزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الاوقاف ووزارة القوى العاملة والمجلس الاعلى للشئون الاسلامية .

ويتولى الجهاز الادارى من خلال وزاراته ومصالحه واجهزته ومجالسه الانفاق الحكومى العام من أجل توفير وتقديم الخدمات العامة والادارية للمواطنين ، كما تتولى هذه الجهات عمليات التخطيط والمتابعة والاشراف عن طريق الادارة المركزية لجميع فروعها واقسامها ومناطقها .

أما الهيئات الخدمية فهى الهيئات التى تؤدى خدمات فنية تخصصية كالتعليم والصحة وغيرها سواء بدون مقابل أو بمقابل رمزى حيث تحصل هذه الهيئات على اعانات لتغطية التكاليف الفعلية لما تقدمه من خدمات سواء كانت خدمات مادية او معنوية ، وتضم الموازنة العامة للدولة ثلاثة عشر قطاعا يضم كل منهما عدد من الهيئات الخدمية ، ويوضح المرفق رقم (١) بيان بهذه الهيئات .

يمثل الحكم المحلى درجة اكبر من اللامركزية فى ادارة النشاط المالى على مستوى الدولة ، حيث يتم العمل المالى من خلال المحافظات ومديريات الخدمات الموجودة فى كل محافظة حيث تتولى تقديم الخدمات الادارية والعامة والفنية للمواطنين بتمويل من الموازنة العامة للدولة بالاضافة الى بعض الموارد المالية المحلية التى يتم تحصيلها من المواطنين المستفيدين من هذه الخدمات بصورة مباشرة او فى شكل رسوم عامة محلية لدعم تمويل هذه الخدمات والارتقاء بمستواها

١ـ ٢ ابواب الانفاق العام الحكومى :

يتم تبويب جانب النفقات فى الموازنة العامة للدولة الى اربعة ابواب تمثل فى مجموعها التقسيم النوعى للانفاق الحكومى حيث يمثل كل باب من هذه الابواب نوع ما من الانفاق الحكومى يختلف عن الثلاث الاخرى وهذه الابواب هى :

- الباب الاول : الاجور .
- الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية .
- الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية .
- الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية .

ويتمثل الباب الاول "الاجور" فى كل مايتقضاه العاملين بالجهاز الحكومى بكل وحداته من المرتبات والمكافآت والبدلات النقدية والمزايا العينية والتأمينات الاجتماعية واى مبالغ اخرى كأثر لعقد العمل القائم بينهم وبين الجهاز الحكومى بكل اجهزته التى تضم الجهاز الادارى والهيئات الخدمية ووحدات الحكم المحلى ،كما تتضمن الاجور مايحصل عليه العاملين من اعانات غلاء المعيشة والعلاوات الاجتماعية الاضافية وغيرها ، والمزايا العينية هى ماتقدمه الهيئات والجهات المختلفة للعاملين بها من سلع وخدمات حيث تختلف هذه المزايا من وزارة لاخرى طبقا لاختلاف طبيعة العمل بكل وزارة ،ويتم تقسيم المزايا العينية الى الانواع التالية :

- تكاليف اغذية للعاملين .
- تكاليف ملابس للعاملين .
- تكاليف العلاج الطبى .
- تكاليف خدمات اجتماعية ورياضية للعاملين .
- تكاليف مزايا عينية أخرى .

أما التأمينات الاجتماعية فتتمثل فى كل ماتسدده الدولة لصالح العاملين لديها خلال فترة وجودهم فى الخدمة حتى سن التقاعد كأقساط للتأمينات الاجتماعية يستفيد بها العاملين عند العجز أو الوفاه او بلوغ سن التقاعد وتتضمن مدفوعات التامينات الاجتماعية مايلى :

- حصة الحكومة فى صناديق التامين والمعاشات .
- " " فى صناديق التأمينات الاجتماعية .
- التأمين ضد المرض .
- التأمين ضد اصابات العمل .

ومما تجدر الاشارة اليه ان نسب هذه المزايا تختلف من جهة الى اخرى فحصة الحكومة فى صناديق التأمين والمعاشات على سبيل المثال قد تكون ١٥٪ فى بعض الجهات ، ١٧٪ فى بعض الجهات الاخرى وكذلك فان التأمين ضد المرض تتراوح نسبته مابين ١٪ فى بعض الوزارات ، ٢٪ او ٣٪ فى البعض الاخر ، وكذلك التأمين ضد اصابات العمل والذى يبلغ ١٪ فى بعض الجهات و ١٫٥٪ فى جهات اخرى .

أما الباب الثانى " النفقات الجارية والتحويلات الجارية " فيشتمل على مجموعة النفقات اللازمة لتقديم الخدمات المختلفة للمواطنين والتى تمثل استهلاك لجانب من المستلزمات المادية والطاقة البشرية المتاحة لدى المجتمع ككل وتتضمن العناصر الثلاث التالية :

أ — تكاليف المستلزمات السلعية المختلفة كالمواد ، والوقود ، قطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف ، والادوات الكتابية ، والمياه والكهرباء والتجهيزات والادوات الصغيرة .

ب — النفقات الخدمية كتكاليف الصيانة وخدمات الابحاث والتجارب ، ونفقات النشر والاعلان ، ونفقات الطبع ، وايجار معدات وسائل النقل وغيرها .

جـ — المشتريات بغرض البيع سواء كانت محلية او خارجية .

كما يدرج فى هذا الباب مجموعة التحويلات الجارية والتى لاتمثل فى جوهرها استهلاك للموارد الطبيعية او الطاقات البشرية المتاحة لدى المجتمع ككل ولكنها تمثل تحويل لبعض الموارد المالية المتاحة لدى احد قطاعات المجتمع الى قطاعات اخرى وتشتمل على : الضرائب والرسوم ، والايجارات ، الفوائد ، الاعلانات وتتمثل الضرائب والرسوم فيما تسدده الجهات المختلفة من ضرائب ورسوم كالضريبة

على الاستهلاك والرسوم الجمركية ، اما الايجارات فتضم ايجارات اراضى فضاء واراضى للاستغلال وايجارات مبانى سكنية ومخازن وجراجات وغيرها وتتمثل الفوائد فيما يسدد لبنك الاستثمار القومى وللخزانة العامة وللبنوك ، وتضم الاعانات المعاشات والتعويضات والغرامات والضرائب العقارية واى اعانات اخرى للغير .

ويمثل مجموع كل من الاجور والنفقات الجارية والتحويلات الجارية اجمالى "الانفاق العام الجارى "

أما الباب الثالث فيتمثل فى مجموع الاستخدامات الاستثمارية وهى مجموعة مشروعات الخطة القومية اى مجموعة الاستثمارات التى تحتاجها قطاعات الدولة المختلفة طبقا للدراسات التى تقدمت بها هذه القطاعات وماتم اقراره من جانب وزارتى التخطيط والمالية .

وتأتى التحويلات الرأسمالية فى الباب الرابع وتتمثل فى مجموعة الاقراض والاستثمارات التالية التى يقدمها القطاع الحكومى للقطاعات الاخرى والتى تمثل الاقراض الطويل الاجل الذى يقدم لبنك الاستثمار أو القروض طويلة الاجل التى تقدم للخزانة العامة كما يضم هذا الباب الاستثمارات المالية للجهاز الحكومى فى القطاع الاقتصادى كشركات القطاع العام او الاستثمارات الخارجية او غيرها .

ويمثل مجموع البابين الثالث والرابع الاستخدامات الاستثمارية والتحويلات الرأسمالية اجمالى " الانفاق العام الرأسمالى " .

ويتم تقسيم النفقات الخاصة بكل من الجهاز الادارى والحكم المحلى والهيئات الخدمية داخل كل باب من ابواب النفقات الاربع بين ستة عشر قطاعا يزاول كل منها نشاطا نوعيا يختلف عما يزاوله غيره من القطاعات حيث تتمثل هذه القطاعات

فى الزراعة والرى ، الصناعة والبترول والثروة المعدنية ،الكهرباء والطاقة النقل والمواصلات ،التموين والتجارة ، المال والاقتصاد ،الاسكان والتشييد الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية ،التعليم والبحوث والشباب ، الثقافة والاعلام ،السياحة والطيران ، الدفاع والامن والعدالة ،الخدمات الرئاسية التأمينات ،الاقسام العامة ، الدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى .

١ـ٣ تحليل هيكل الانفاق الحكومى وفق التقسيم الادارى :

بلغت جملة الانفاق الحكومى بالاسعار الجارية عام ١٩٧٨ مايزيد عن ٣ مليار جنيه مصرى ازدادات من عام لاخر بصورة مطردة حتى بلغت مايزيد قليلا عن ١٨ر٠ مليار جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ اى ان الانفاق الحكومى قد تضاعف خلال هذه الفترة نحو ٦ مرات حيث بلغ معدل النمو السنوى المركب لنمو الانفاق الحكومى بالاسعار الجارية خلال هذه الفترة مايقل قليلا عن ٢٩٪ سنويا . ويتمثل الجزء الاعظم من الانفاق الحكومى فى نفقات الجهاز الادارى والتى تراوحت خلال هذه الفترة باستثناء عام ١٩٧٨ مابين ٦٨٪ ، ٧٨٪ من اجمالى الانفاق الحكومى اى ان نفقات الجهاز الادارى تمثل نحو ثلاثة ارباع الانفاق الحكومى فى المتوسط خلال هذه الفترة بينما يتمثل الربع الباقى فى نفقات الحكم المحلى والهيئات الخدمية ، وباستثناء عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ فقد بلغت نفقات الحكم المحلى نحو ١ر٥ مرة ضعف نفقات الهيئات الخدمية ،حيث تراوحت نفقات الحكم المحلى مابين ١٤٪ ، ١٦٪ من اجمالى الانفاق الحكومى بينما تراوحت نفقات الهيئات الخدمية مابين ٩٪ ، ١١٪ من اجمالى الانفاق الحكومى .

ولقد بلغت نفقات الجهاز الادارى عام ١٩٧٨ حوالى ١ر٢ مليار جنيه تضاعفت فى العام التالى ١٩٧٩ الى نحو ١ر٤ مليار جنيه أى انها قد ازدادت الى نحو ٣٥٦٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، ثم اخذت فى التزايد التدريجى بعد ذلك بنسب متفاوتة تراوحت مابين ٢٠٪ ، ٥٠٪ سنويا تقريبا عدا عام ٨٣/١٩٨٤ حيث انخفضت نفقات الجهاز الادارى من ١ر١٠ مليار جنيه عام ٨٢/١٩٨٣ الى نحو ٩ر٩ مليار عام ٨٣/١٩٨٤ اى انها قد انخفضت عام ٨٣/١٩٨٤ الى نحو ٩٨٪ مما كانت عليه عام ٨٢/١٩٨٣. ولقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى المركب لنفقات الجهاز الادارى خلال الفترة موضع الدراسة نحو ١ر٤٢ ٪ سنويا . ومن الملاحظ ان هذا المعدل يفوق بكثير كل من معدل النمو السنوى المركب للانفاق الحكومى ككل ومعدل النمو السنوى المركب لنفقات الحكم المحلى ، كما انه يبلغ اكثر من ٥ أضعاف معدل النمو السنوى المركب لنفقات الهيئات الخدمية ، ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا المعدل كان من المتوقع له ان يكون اقل المعدلات زيادة فى ضوء السياسة العامة للدولة والمعلنة بخصوص ضرورة خفض نفقات الجهاز الحكومى خاصة وانه يمثل نحو ثلاثة ارباع الانفاق الحكومى وان ترشيد الانفاق الحكومى سوف يكون واضحا بخفض نفقات الجهاز الادارى وكذلك فان فرص خفض نفقات الهيئات الخدمية امرا ليس سهلا حيث يجب الا يؤثر ذلك على مستوى وحجم آداء الخدمات المختلفة للمواطنين والا فلن يكون الامر ترشيدا للانفاق بقدر ماهو خفض للنفقات على حساب خدمة المواطنين .

أما نفقات الحكم المحلى فقد بلغت مايزيد قليلا عن ٥٩٠ مليون جنيه عام ١٩٧٨ وأخذت فى التزايد بمعدلات مرتفعة نسبيا خلال السنوات الثلاث التالية حتى بلغت حوالى ٢ر٦ مليار جنيه فى عام ٨٥/١٩٨٦ حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى المركب لنفقات الحكم المحلى نحو ٢٣ر٤٪ سنويا خلال الفترة من

عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٦/٨٥ ، ومع هذا فأن الزيادة فى هذه النفقات قد بلغت نحو ٢٧٪ عام ١٩٧٩ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، وازدادت بنحو ٤٢٪ عام ١٩٨١/٨٠ عما كانت عليه عام ١٩٧٩ وبنحو ٤٣٪ عام ١٩٨٢/٨١ عما كانت عليه عام ١٩٨١/٨٠ ، ولكن هذا المعدل للزيادة انخفض بشكل حاد فى السنوات التالية حيث بلغ نحو ١٦٪ ، ١٦٥٪ ، ١٤٪ ، ٨٥٪ للسنوات ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٦/٨٥ . ومن الجدير بالملاحظة ان الانخفاض الشديد فى معدل الزيادة السنوى لنفقات الحكم المحلى أمر جدير بالاهتمام ، ذلك ان الاتجاه العام هو دعم نظام الحكم المحلى وتطويره وتحقيق المزيد من الاستقلال المالى للمحليات امر ضرورى للغاية اذا اريد بحق دعم نظام الحكم المحلى وربما كانت الزيادة السنوية الكبيرة التى بلغتها نفقات الحكم المحلى خلال السنوات ١٩٧٩ — ٨٢/٨١ انعكاس للسياسة العامة الخاصة بدعم نظام الحكم المحلى ، اما انخفاض معدلات الزيادة السنوية لهذه النفقات خلال السنوات التى تلت ذلك فأمر جدير بالملاحظة والاهتمام . ولقد تراوحت نسبة نفقات الحكم المحلى الى اجمالى الانفاق الحكومى العام مابين ١٢٪ الى ١٦٪ خلال السنوات موضع الدراسة .

ولقد اتصفت نفقات الهيئات الخدمية بالتذبذب الشديد مع الاتجاه العام نحو الزيادة ، فمع انها قد بلغت حوالى ١ر٤ مليار جنيه عام ١٩٧٨ فانها قد انخفضت الى حوالى ١ر٢ مليار عام ١٩٧٩ اى انها قد انخفضت نحو ١٤٪ عام ١٩٧٩ عما كانت عليه ١٩٧٨ ، ثم انخفضت مرة اخرى انخفاضا شديد عام ٨١/٨٠ حيث بلغت نحو ٦٥٣ مليون جنيه او مايقل عن نصف ماانفق عام ١٩٧٨ ، ثم ازدادت الى حوالى ٩٩٣ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ بزيادة قدرها نحو ٥٢٪ عما كانت عليه فى العام السابق له واخذت هذه النفقات فى التزايد المستمر بعد ذلك حتى بلغت مايقرب من ٢ر٢ مليار جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ، ونظرا للتناقص فى

قيمة هذه النفقات خلال عامى ١٩٧٩ — ١٩٨١/٨٠ وان قيمة هذه النفقات خلال السنوات كلها كانت اقل مما كانت عليه عام ١٩٧٨ باستثناء العامين الاخيرين ٨٤/ ١٩٨٥ — ١٩٨٦/ ٨٥ فانه لايمكن ان يكون متوسط معدل النمو السنوى المركب لزيادة هذه النفقات معبرا عن واقع فعلى لزيادتها ، ومع ان قدرا من النقص فى قيمة هذه المصروفات يمكن ارجاعه الى تغييرات ادارية فى تبعية او تقسيم الهيئات الخدمية ، فأن قدرا آخر قد لايكون له مايبرره سوف يؤدى الى نقص نسبى فى مستوى حجم ونوعية الخدمات التى تؤديها هذه الهيئات .

نخلص من التحليل السابق الى مايلى :

* على الرغم من السياسة العامة المعلنة بضرورة ترشيد الانفاق الحكومى فأن نفقات الجهاز الادارى والتى يجب ان تكون الاساس لتحقيق هذا الترشيد قد تزايدت بمعدل كبير فاق معدلات الزيادة فى نفقات كل من الهيئات الخدمية والحكم المحلى .

* على الرغم من ان السياسة العامة هى تنمية ودعم نظام الحكم المحلى ومن ثم زيادة نصيب اجهزة الحكم المحلى من الانفاق الحكومى العام فان معدل الزيادة السنوى لهذه النفقات قد انخفض بشكل حاد خلال السنوات الاربع الاخيرة عما كان عليه فى السنوات الثلاث الاولى من الفترة موضع الدراسة .

* انخفضت نفقات الهيئات الخدمية فى كل السنوات عما كانت عليه عام ١٩٧٨ باستثناء العامين الاخيرين من الفترة موضع الدراسة وهو امر يخشى معه ان يؤثر على كفاية و / أو كفاءة الخدمات المؤداة .

ويوضح الجدول رقم (١) هيكل اجمالى الانفاق الحكومى وفق التقسيم الادارى . كما يتضمن الشكل البيانى رقم (١) منحنيات انواع الانفاق المختلفة وفق ذلك التقسيم .

جدول رقم (١)
هيكل اجمالى الانفاق الحكومى
وفق التقسيم الادارى

البيان / السنوات	القيمه بالمليون جنيه				بالنسب المئوية				التطور ومعدل النمو السنوى المركب			
	الجهاز الادارى	الحكم المحلى	الهيئات الخدمية	الاجمالى	الجهاز الادارى	الحكم المحلى	الهيئات الخدميه	الاجمالى	الجهاز الادارى	الحكم المحلى	الهيئات الخدمية	الاجمالى
١٩٧٨	١١٥٥ر٧	٥٩٠ر١	١٣٥١ر٦	٣٠٩٧ر٤	٣٧	١٩	٤٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٩	٤١١٤ر٧	٧٤٨ر٤	١١٨٧ر	٦٠٥٠ر١	٦٨	١٢	٢٠	١٠٠	٣٥٦	١٢٧	٨٨	١٩٥
١٩٨١/٨٠	٥٧٥٤ر١	١٠٦٧ر٧	٦٥٢ر٦	٧٤٧٤ر٤	٧٧	١٤	٩	١٠٠	٤٩٨	١٨١	٤٨	٢٤١
١٩٨٢/٨١	٨٥٤٦ر٢	١٥٣٠ر٥	٩٩٢ر٩	١١٠٦٩ر٦	٧٧	١٤	٩	١٠٠	٧٣٩	٢٥٩	٧٣	٣٥٧
١٩٨٣/٨٢	١٠١٣٠ر١	١٧٨٠ر٣	١٠٥٥ر٥	١٢٩٦٥ر٩	٧٨	١٤	٨	١٠٠	٨٧٦	٣٠٢	٧٨	٤١٩
١٩٨٤/٨٣	٩٩١٢ر٦	٢٠٦٥ر٦	١٢٧٠ر٦	١٣٢٤٨ر٨	٧٥	١٥	١٠	١٠٠	٨٥٧	٣٥٠	٩٤	٤٢٨
١٩٨٥/٨٤	١٠٩٣٩ر	٢٣٦٣ر٧	١٥٤٥ر٩	١٤٨٤٨ر٦	٧٤	١٦	١٠	١٠٠	٩٤٦	٤٠١	١١٤	٤٧٩
١٩٨٦/٨٥	١٣٥١١ر٥	٢٥٦٧ر	١٩٦٩ر٢	١٨٠٤٧ر٧	٧٥	١٤	١١	١٠٠	١١٦٩	٤٣٥	١٤٦	٥٨٣
الاجمالى ومعدل النمو السنوى المركب	٦٤٠٦٣ر٩	١٢٧١٣ر٣	١٠٠٢٥ر٣	٨٦٨٠٢ر	٧٤	١٥	١١	١٠٠	١ر٤٢٪	٤ر٢٣٪	*	٦ر٢٨٪

* البيانات الخاصة بالهيئات الخدمية لاتصلح لحساب معدل نمو سنوى مركب .

الشكل البيانى رقم (١)
منحنيات الانفاق الحكومى المختلفه وفق
التقسيم الادارى للنفقـــــــات
(القيمة بالمليون جنيه)

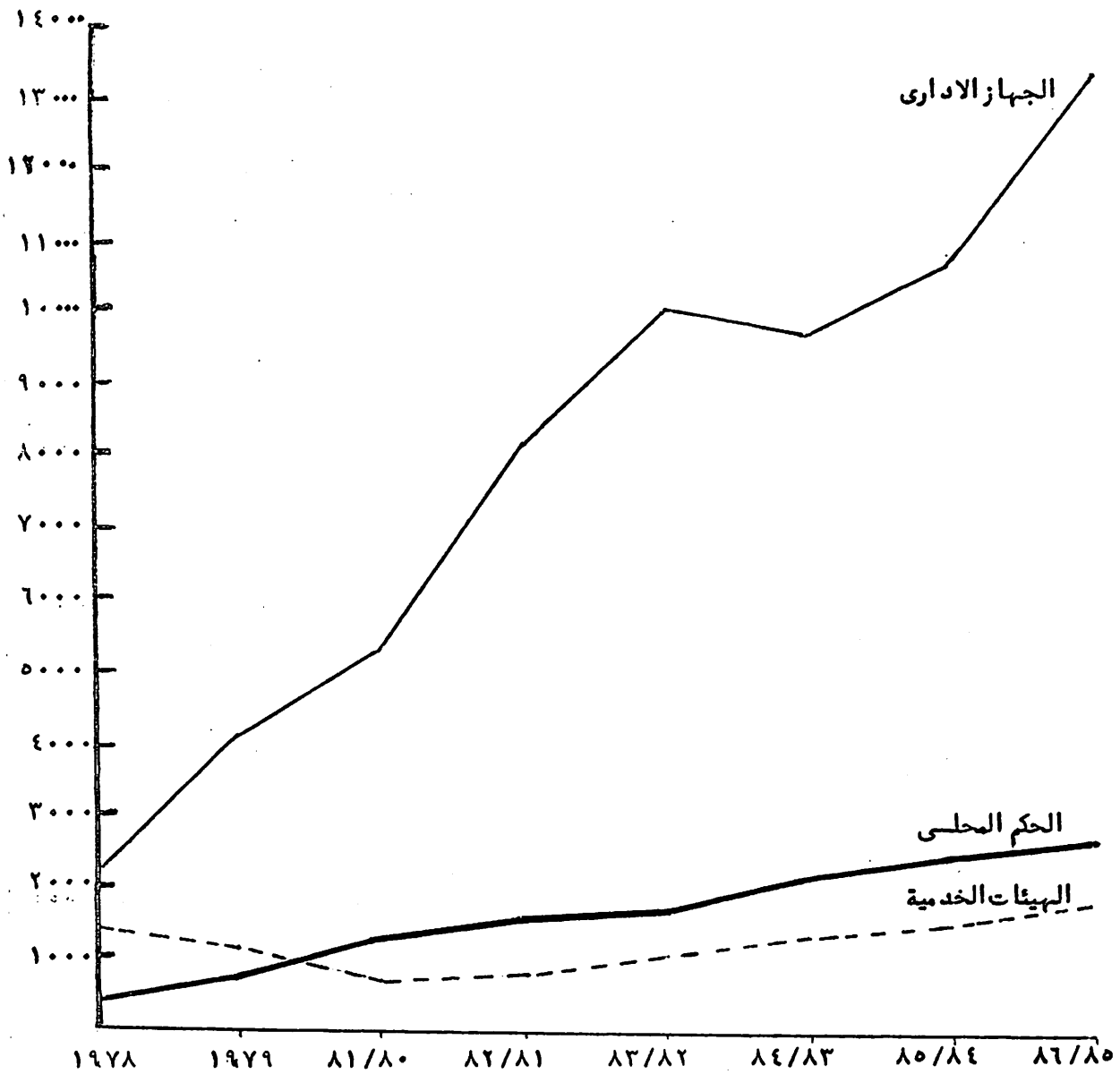

١ـ٤ : تحليل الانفاق الحكومى وفق التقسيم النوعى :

يتم تقسيم الانفاق الحكومى وفق نوعية المصروف الى نوعين رئيسيين متميزين من الانفاق هما : الانفاق العام الجارى ، الانفاق العام الرأسمالى وغنى عن البيان أن الانفاق العام الرأسمالى يتم من أجل خلق الطاقة التشغيلية للاجهزة الحكومية المختلفة أى تكاليف اقتناء الاصول الطويلة الاجل بينما الانفاق العام الجارى يتمثل فى النفقات اللازمة لادارة النشاط الحكومى وتقديم الخدمات للمواطنين • ويتكون الانفاق العام الجارى من مجموع البابين الاول والثانى من أبواب الميزانية العامة للدولة وهما :

- الاجور والمرتبات وما فى حكمها •
- النفقات الجارية والتحويلات الجارية •

بينما يتكون الانفاق العام الرأسمالى من مجموع البابين الثالث والرابع من ابواب الميزانية العامة للدولة وهما :

- الاستخدامات الاستثمارية •
- التحويلات الرأسمالية •

ومن الملاحظ أن التحويلات الراسمالية كانت مبلغا ضئيلا للغاية نسبيا عام ١٩٧٨ اذا قورنت بما بلغته فى السنوات التالية ، فقد بلغت هذه التحويلات حوالى ٨١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ زادت الى حوالى ٩١٢ مليون جنيه عام ١٩٧٩ اى انها قد تضاعفت اكثر من ١١ مرة خلال ذلك العام ثم أخذت فى التزايد التدريجى المتقارب نسبيا خلال السنوات التالية ، ولهذا فسوف نستبعد من التحليل عام ١٩٧٨ عند حساب معدلات النمو السنوى كما سنعتبر عام ١٩٧٩ سنة الاساس عند استخراج التطور السنوى لعناصر الانفاق المختلفة •

ولقد بلغت جملة الانفاق العام الجارى مايزيد عن ٥ر٢ مليار جنيه عام ١٩٧٨ واخذت فى التزايد المستمر من عام لاخر بمعدلات سنوية متفاوتة للغاية تراوحت مابين ٧٦٪ عام ١٩٧٩ ، ١٥٪ عام ١٩٨٤/٨٣ ، وبلغ معدل النمو السنوى المركب للانفاق العام الجارى نحو ٢٠٪ سنويا . ولقد بلغ متوسط الانفاق العام الجارى خلال الفترة موضع الدراسة نحو ٧٥٪ من اجمالى الانفاق العام الحكومى .

ولقد بلغت جملة الاجور والمرتبات فى عام ١٩٧٨ حوالى ٨٩١ مليون جنيه واخذت فى التزايد من عام لاخر بنسب متفاوتة تراوحت مابين ١٠٪ عام ١٩٨٣/٨٢ عما كانت عليه فى العام السابق عليه ، ٢١٪ عام ١٩٨٤/٨٣ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٤/٨٣ وهى اعلى زيادة للاجور خلال هذه الفترة وذلك باستثناء عامى ١٩٨٢/٨١ حيث بلغت الزيادة فى الاجور نحو ٤٦٪ عما كانت عليه فى العام السابق عليه وعام ١٩٨٢/٨١ حيث بلغت الزيادة نحو ٣٧٪ عما كانت عليه عام ١٩٨١/٨٠ ، ولقد ازدادت الاجور من عام لاخر حتى بلغت نحو ٣٤٧٪ عام ١٩٨٦/٨٥ عما كانت عليه عام ١٩٧٩ ، ولقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى المركب للاجور والمرتبات خلال الفترة موضع الدراسة نحو ٢٣٪ سنويا ، وهذا المعدل هو أعلى معدل نمو سنوى مركب لاى من عناصر الانفاق الحكومى ولقد بلغ متوسط الاجور نحو ربع قيمة الانفاق العام الجارى خلال الفترة موضع الدراسة حيث تراوحت نسبة الاجور مابين ٢ر٣٢٪ ، ١ر٢٢٪ من اجمالى الانفاق العام خلال السنوات من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٦/٨٥ ، كما بلغ متوسط الاجور خلال هذه الفترة مايقل عن خمس اجمالى الانفاق العام الحكومى بشقيه الجارى والاستثمارى حيث تراوحت نسبتها مابين ١٦٪ و٢١٪ من اجمالى الانفاق العام خلال كل السنوات موضع الدراسة باستثناء عام ١٩٧٨ حيث بلغت الاجور نحو ٢٩٪ من الانفاق العام الاجمالى وان كانت هذه الزيادة فى الحقيقية ترجع الى الانخفاض الشديد فى التحويلات الرأسمالية التى تمت فى ذلك العام .

أما النفقات الجارية والتحويلات الجارية فقد بلغت حوالى ١ر٧ مليار جنيه عام ١٩٧٨ اى مايزيد قليلا عن ضعف قيمة الاجور فى ذلك العام ، واخذت فى التزايد من عام لاخر بنسب تراوحت مابين نحو ١٠٪ عام ١٩٨٥/٨٤ ، ٥٣٪ عام ٨٢/٨١ وذلك باستثناء عام ١٩٨٤/٨٣ حيث انخفضت قيمة النفقات والتحويلات الجارية الى نحو ٩٦٪ مما كانت عليه فى العام السابق عليه ، ومع التغاضى عن ذلك الانخفاض فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى المركب للنفقات والتحويلات الجارية نحو ١٩٪ سنويا . وتمثل النفقات والتحويلات الجارية الجزء الاكبر من الانفاق الحكومى حيث تراوحت نسبتها مابين ٥٣٪ و٦٠٪ من اجمالى الانفاق العام الحكومى بشقيه الجارى والاستثمارى كما وانها تمثل نحو ثلاثة ارباع الانفاق العام الجارى .

أما الاستخدامات الاستثمارية فقد بلغت مايزيد قليلا عن ٤٧٠ مليون جنيه عام ١٩٧٨ واخذت فى التزايد من عام لاخر حتى بلغت اكثر قليلا من ٢ مليار جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ، اى انها قد تضاعفت نحو ٥ مرات خلال هذه الفترة ولكن من الملاحظ ان قيمة الاستخدامات الاستثمارية قد انخفضت عام ١٩٨٣/٨٢ الى نحو ٩٧٪ مما كانت عليه فى العام السابق له ، اما خلال السنوات الثلاث السابقة على ذلك ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢/٨١ فقد تزايدت الاستخدامات الاستثمارية مابين ٣٤٪ و ٣٨٪ فى كل من هذه السنوات ، ولكن فى السنوات الثلاث الاخيرة ١٩٨٤/٨٣ ـ ١١٨٦/٨٥ انخفض هذا المعدل كثيرا حيث بلغ ٢٠٪ ، ١٦٪ ، ٢٨٪ فقط للسنوات الثلاث على التوالى ، ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب للاستخدامات الاستثمارية خلال هذه الفترة نحو ٢١٪ سنويا .

ولقد بلغت نسبة الاستخدامات الاستثمارية فى المتوسط لكل سنوات الفتـــرة موضع الدراسة نحو ١١٪ سنويا من اجمالى الانفاق الحكومى العام بشقيه الجـارى والاستثمارى ولقد تراوحت هذه النسبة مابين ٩٪ من اجمالى الانفاق الحكومى لعام ١٩٨٣/٨٢ ، ١٢٪ فـــى كل من عامى ١٩٧٨ ، ١٩٨١/٨٠ . وتمثـــــل الاستخدامات الاستثمارية نحـو ٤٢٪ فى المتوسط من الانفاق العام الرأسمالـــــى حيث تراوحت نسبتها مابين ٣٨٪ ، ٤٦٪ خلال السنوات موضع الدراسة باستثناء عام ١٩٧٨ حيث بلغت نحو ٨٣٪ من الانفاق العام الرأسمالى ويرجع ذلك الـــى الانخفاض الحاد جدا فى قيمة التحويلات الرأسماليـــة .

ولقد كانت التحويلات الرأسمالية مبلغا ضئيلا للغاية نسبيا فى عام ١٩٧٨ اذا قورنت بالسنوات التالية لها حيث بلغت التحويلات الرأسمالية فى ذلك العام نحـو ٨١ مليون جنيه فقط او مايعادل اقل من ٩٪ من القيمة التى بلغتها فى العـــام التالى ١٩٧٩ واقل من ٣٪ من القيمة التى بلغتها فى عام ١٩٨٦/٨٥ ولقـــد بلغت التحويلات الراسمالية حوالى ٩١٢ مليون جنيه عام ١٩٧٩ واخذت فـــى التزايد من عام لاخـر باستثناء عام ١٩٨٤/٨٣ حيث انخفضت الى نحو ٩٩٪ مما كانت عليه فى العام السابق له ، ولقد كانت معدلات الزيادة السنوية للتحويلات الراسمالية شديدة التفاوت حيث بلغت هذه الزيادة نحو ٢٣٪ عام ١٩٨١/٨٠ - زادت الى ٥٥٪ فى العام التالى ١٩٨٢/٨١ ولكن هذا المعدل انخفض انخفاضا شديد ليبلغ ٩٪ فقط فى العام التالى ١٩٨٣/٨٢ ثم انخفضت فى العام التالـــى له ، وعادت الى التزايد بمعدل ضئيل نسبيا بلغ نحو ٦٪ فقط عام ٨٤/ ١٩٨٥ ، ثم بلغ معدل الزيادة نحو ٣٩٪ فى العام التالى ١٩٨٦/٨٥ . ومع التغاضـــى عن الانخفاض البسيط فى التحويلات الراسمالية عام ١٩٨٤/٨٣ فقد بلغ متوســـط معدل النمو السنوى المركب للتحويلات الرأسمالية خلال هذه الفترة نحو ٢٠٪ سنويا .

كما تضاعفت التحويلات الرأسمالية خلال هذه الفترة أكثر من ثلاثة أضعاف ولقد بلغت التحويلات الراسمالية نحو ١٤٪ فى المتوسط من اجمالى الانفاق العام الحكومى خلال الفترة موضع الدراسة وتراوحت هذه النسبة مابين ١٣٪ عام ١٩٨٥/٨٤ ، ١٦٪ فى كل من عام ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٦/٨٥ وذلك باستثناء عام ١٩٧٨ حيث بلغت نحو ٣٪ فقط من اجمالى الانفاق العام الحكومى ، كما بلغت التحويلات الراسمالية نحو ٥٨٪ فى المتوسط من اجمالى الانفاق العام الراسمالى خلال الفترة موضع الدراسة باستثناء عام ١٩٧٨ حيث تراوحت نسبة التحويلات الراسمالية مابين ٥٤٪ ، ٦٢٪ من الانفاق العام الراسمالى خلال تلك الفتـــــرة ويوضح الجدول رقم (٢) هيكل اجمالى الانفاق العام وفق التقسيم النوعى بالقيمة والنسب المئوية وتطور انواع الانفاق المختلفة ومعدلات النمو السنوى المركب لكل منها ، كما يوضح الشكلين البيانيين ارقام (٢) ، (٣) منحنيات الانفاق الحكومى المختلفة وفق التقسيم النوعى للنفقات .

جـــــدول رقـــم (٢)

هيكل اجمالى الانفاق العام وفق التقسيم النوعى

البيان	القيمة بالمليون جنيه								بالنسب المئوية								التطور							
	الانفاق العام الجارى			الانفاق العام الرأسمالى			الاجمالى		الانفاق العام الجارى				الانفاق العام الرأسمالى			الاجمالى	الانفاق العام الجارى				الانفاق العام الرأسمالى			الاجمالى
السنوات	الاجور والمرتبات	النفقات الجارية والتحويلات الجارية	الاجمالى	الاستخدامات الاستثمارية	التحويلات الرأسمالية	الاجمالى			الاجور والمرتبات	النفقات الجارية والتحويلات الجارية	الاستخدامات الاستثمارية	الاجمالى	الاستخدامات الاستثمارية	التحويلات الرأسمالية	الاجمالى		الاجور والمرتبات	النفقات الجارية والتحويلات الجارية	الاستخدامات الاستثمارية	الاجمالى	الاستخدامات الاستثمارية	التحويلات الرأسمالية	الاجمالى	
١٩٧٨	٨٩١٫٣ م	١٦٥٤٫٨ م	٢٥٤٥٫٨ م	٤٧٠٫٢ م	٨١٫٤ م	٥٥١٫٦ م	٣٠٩٧٫٤ م		٢٩	٥٣	١٥	٨٢	٣	١٨	١٠٠		—	—	—	—	—	—	
١٩٧٩	٩٩٣٫٠ م	٣٤٩٢٫٢ م	٤٤٨٥٫٢ م	٦٥٢٫٨ م	٩١٢٫٠ م	١٥٦٤٫٨ م	٦٠٥٠٫٠ م		١٦	٥٨	١١	٧٤	١٥	٢٦	١٠٠		١٠٠	١٠٠	—	١٠٠	—	—	—	
١٩٨٠/٨١	١٤٥٢٫٢ م	٤٠٢٥٫٠ م	٥٤٧٧٫٢ م	٨٧٥٫٠ م	١١٢١٫٦ م	١٩٩٦٫٢ م	٧٤٧٤٫٤ م		١٩	٥٤	١٢	٧٣	١٥	٢٧	١٠٠		١٤٦	١١٥	١٣٤	١٢٢	١٠٠	١٢٣	١٠٠	
١٩٨١/٨٢	١٩٨٤٫٤ م	٦١٦٤٫٤ م	٨١٤٠٫٨ م	١١٧٩٫٧ م	١٧٤٠٫٧ م	٢٩٢٠٫٤ م	١١٠٦٩٫٦ م		١٨	٥٦	١٠	٧٤	١٦	٢٦	١٠٠		٢٠٠	١٧٧	١٨١	١٨٢	١٠٠	١٢٣	١٢٨	
١٩٨٢/٨٣	٢٢٠٢٫٠ م	٧٣٣٤٫١ م	٩٤٣٦٫١ م	١١٣٨٫٧ م	١٨٩١٫٨ م	٣٠٢٩٫٨ م	١٢٩٦٥٫٦ م		١٧	٦٠	٩	٧٧	١٤	٢٣	١٠٠		٢٢٤	٢٢١	١٧٤	٢٢٢	١٠٠	١٨٣	١٨٧	
١٩٨٣/٨٤	٢٦٢٠٫٠ م	٧٣٨٨٫٠ م	١٠٠٠٨٫٠ م	١٣٦٢٫٢ م	١٨٧٣٫٢ م	٣٢٤٠٫٢ م	١٣٢٤٨٫٠ م		٢٠	٥٦	١٠	٧٦	١٤	٢٤	١٠٠		٢٦٤	٢١١	٢٠٦	٢١٢	١٠٠	٢١٤	٢٠٧	
١٩٨٤/٨٥	٣١٥٦٫٠ م	٨١٢٠٫٠ م	١١٦٧٦٫٣ م	١٥٨١٫٨ م	١٩٧٧٫٠ م	٣٥٥٩٫٤ م	١٤٨٤٨٫٧ م		٢١	٥٥	١١	٧٦	١٣	٢٤	١٠٠		٣١٨	٣٣٣	٢٤٢	٢٥٢	١٠٠	٢١٦	٢٠٧	
١٩٨٥/٨٦	٣٤٤٦٫٠ م	٩٨٣٤٫٠ م	١٣٢٨٠٫٠ م	٢٠٢٢٫٧ م	٢٧٤٤٫٠ م	٤٧٦٧٫٢ م	١٨٠٤٧٫٧ م		١٩	٥٤	١١	٧٣	١٦	٢٧	١٠٠		٣٤٧	٢٨٢	٢٤٢	٢٩٦	١٠٠	٢٤٥	٢٢٧	
الاجمالى ومعدل النمو السنوى المركب	١٦٧٤٨٫٨ م	٤٨٤٢٣٫٠ م	٦٥١٧٢٫٣ م	٩٢٨٨٫٣ م	١٢٣٤٢٫٠ م	٢١٦٣٠٫٣ م	٨٦٨٠٢٫٦ م		١٩	٥٦	١١	٧٥	١٤	٢٥	١٠٠		٢٣٪	١٩٪	٢١٪	١٩٨٪	٢٠٪	٢٠٫٤٪	٢٠٪	

الشكل البيانى رقـــم (٢)
منحنيات الانفاق الحكومى المختلفه وفـــق
التقسيم النوعى للنفقـــــــات
(القيمة بالمليون جنيـــــه)

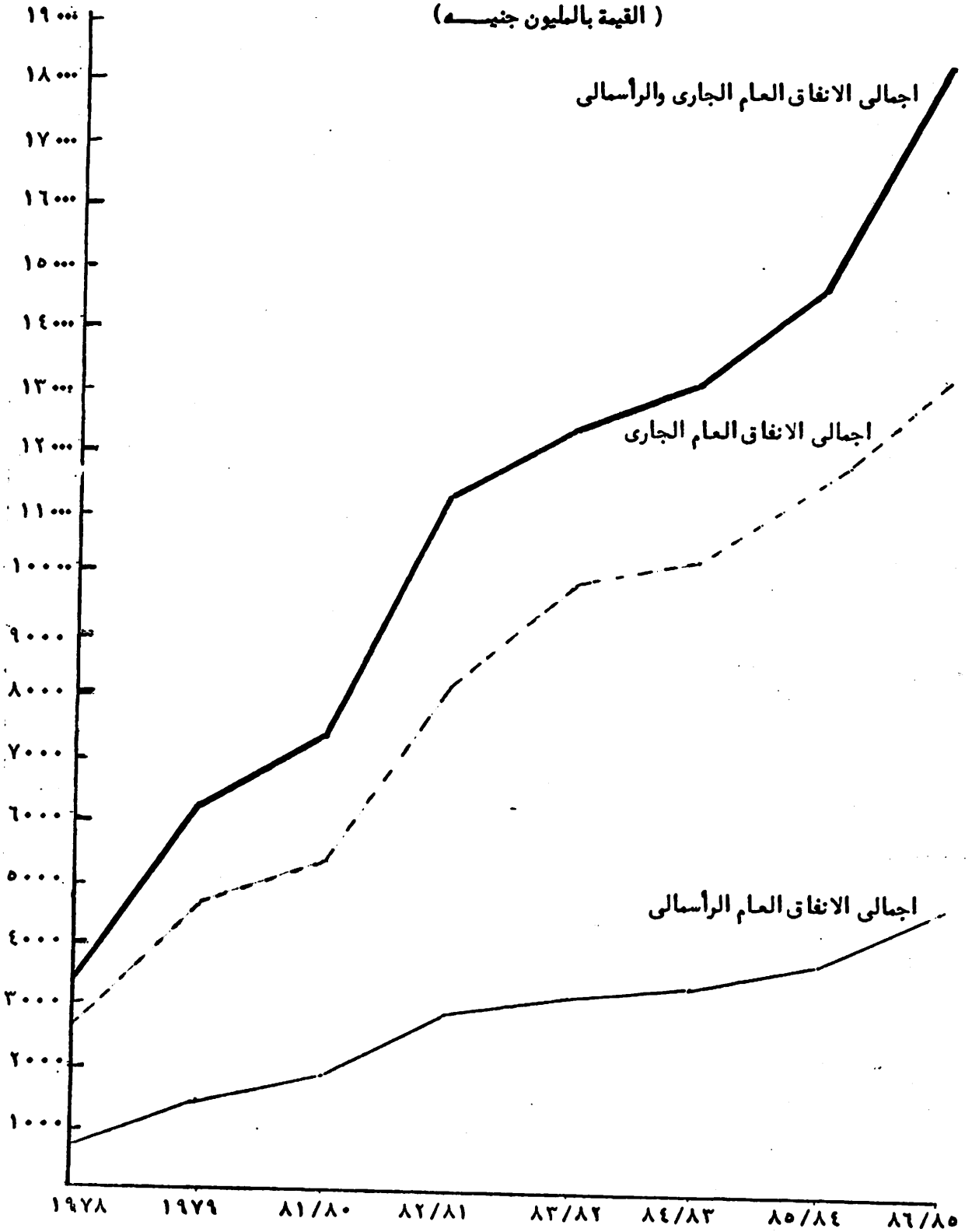

الشكل البيانى رقم (٣)
منحنيات الانفاق الحكومى المختلفه
وفق التقسيم النوعى للنفقات
(القيمه بالمليون ج)

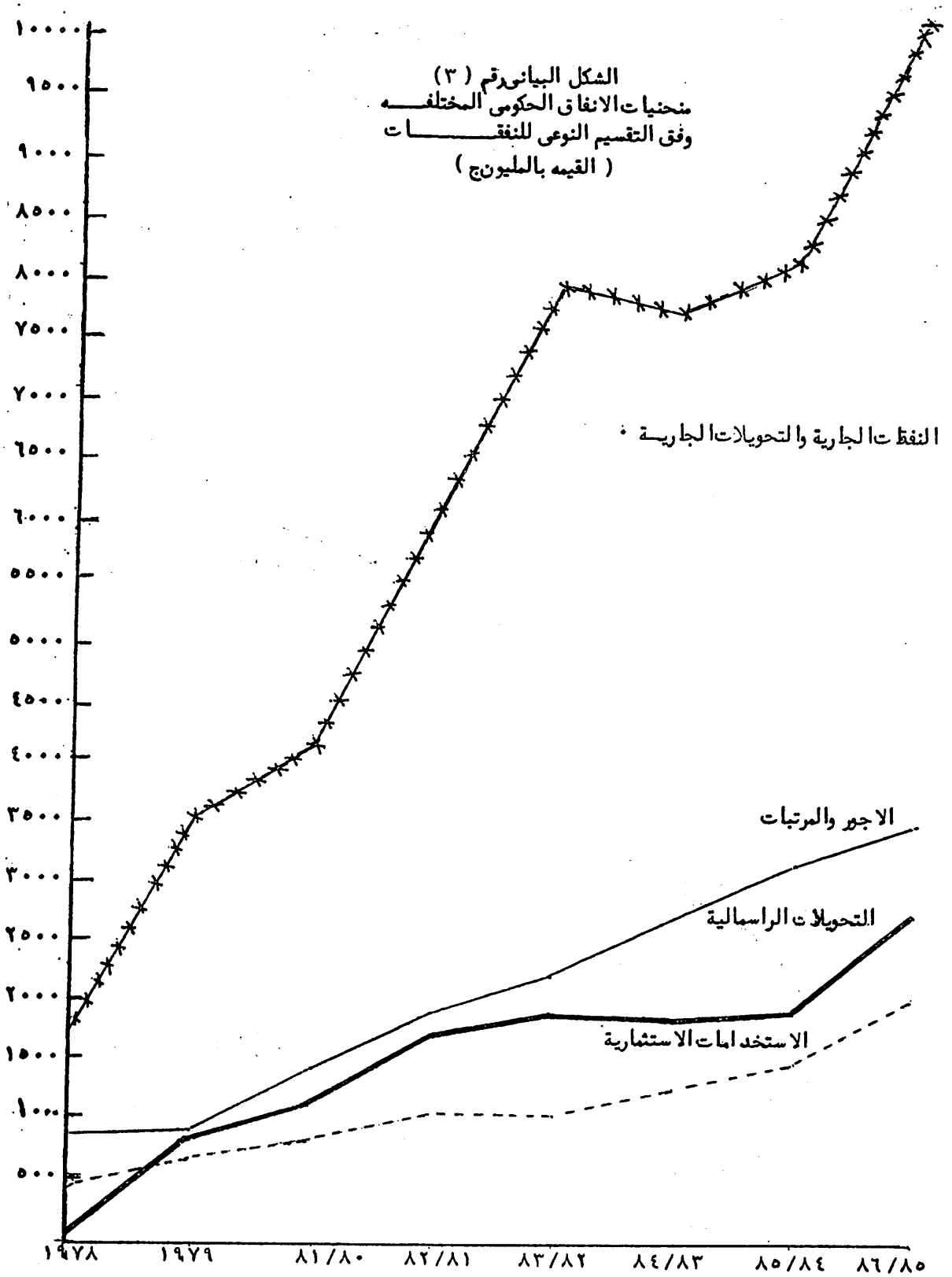

نخلص من التحليل السابق للانفاق الحكومى وفق التقسيم النوعى للنفقات الى :

ان هناك تفاوتا حادا فى معدلات الزيادة السنوية فى الانفاق الحكومى العام تراوحت مابين ٢٪ فى عام ٨٣/٨٤ و ٤٨٪ عام ٨١/٨٢ ، وينعكس هذا الوضع تماما على كل من الانفاق العام الجارى والانفاق العام الاستثمارى ، فقد تراوحت الزيادة السنوية فى الانفاق العام الجارى مابين ١٪ ، ٤٩ ٪ خلال السنوات ١٩٧٩ ـ ٨٥/١٩٨٦ ، كما تراوحت الزيادة السنوية فى الانفاق العام الرأسمالى مابين ٤٪ ، ٤٦٪ خلال نفس الفترة ويوضح الجدول التالى الزيادة السنوية فى عناصر الانفاق المختلفة .

جدول رقم (٣)

الزيادة السنوية فى عناصر الانفاق العام وفق التقسيم النوعى (بالنسب المئوية)

البيان	الانفاق العام الجارى			الانفاق العام الرأسمالى		اجمالى الانفاق الحكومى العام
	الاجور والمرتبات	النفقات الجارية والتحويلات الجارية	الاجمالى	الاستخدامات الاستثمارية	التحويلات الرأسمالية	الاجمالى
١٩٧٩	١١	١١١	٧٦	٣٩	١٠٢٦	٨٤	٩٥
٨١/٨٠	٤٦	١٥	٢٢	٣٤	٢٣	٢٨	٢٤
٨٢/٨١	٣٧	٥٣	٤٩	٣٥	٥٥	٤٦	٤٨
٨٣/٨٢	١١	٢٥	٢٢	(٤)	٩	٤	١٧
٨٤/٨٣	١٩	(٤)	١	٢٠	(١)	٧	٢
٨٥/٨٤	٢١	١٠	١٣	١٦	٦	١٠	١٢
٨٦/٨٥	٩	٢١	١٨	٢٨	٣٩	٣٤	٢٢

ويدل التفاوت الشديد فى الزيادة السنوية لكل عناصر النفقات على عدم وجود سياسة عامة للانفاق الحكومى يتحدد فى اطارها الاحتياجات الحقيقية من عناصر الانفاق المختلفة بما فى ذلك الاحتياجات المستقبلية المتنامية ، وحتى ان وجدت هذه السياسة العامة للانفاق الحكومى فان الجهات الحكومية المختلفة لا تلتزم بالاعتمادات المالية الاساسية المدرجة بالميزانية وتحدث التجاوزات الكبيرة التى تنعكس فى الاعوام التالية على تقدير النفقات وهكذا .

ان حوالى ربع الانفاق الحكومى تقريبا يتجه نحو الاستثمار والانفاق الرأسمالى كما ان أقل من خمس الانفاق الحكومى يتمثل فى الاجور والمرتبات ، أما الجزء الاعظم من الانفاق الحكومى والذى يزيد عن ٥٥٪ منه فيتمثل فى النفقات الجارية والتحويلات الجارية .

ويعنى ذلك أنه اذا أريد بحق ترشيد الانفاق الحكومى فيجب أن يتحقق ذلك من خلال ترشيد النفقات الجارية والتحويلات الجارية ليس فقط لانها تمثل الجزء الاعظم من الانفاق الحكومى بل كذلك لان تخفيض الاجور والمرتبات أو حتى تثبيتها أمر تحول دونه اعتبارات اجتماعية واقتصادية عديدة لا يمكن للجهاز الحكومى السيطرة عليها أو التحكم فيها كما وأن هذه الاعتبارات تتطلب ضرورة زيادة الاجور والمرتبات ، من جهة أخرى فانه من غير المرغوب فيه خفض أو تثبيت قيمة الانفاق الاستثمارى والرأسمالى حيث يحكم هذه العملية الخطة العامة للدولة ومعدلات التنمية المرغوب تحقيقها .

ان أعلى معدل نمو سنوى مركب قد تحقق فى الاجور والمرتبات ، كما وأنها قد تضاعفت نحو ثلاث مرات ونصف خلال الفترة موضع الدراسة وهى اعلى زيادة تحققت بين عناصر الانفاق الحكومى المختلفة ، ويعكس ذلك التأثير القوى للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تستوجب ضرورة تزايد الاجور من عام لاخر .

١ — ٥ تحليل هيكل اجمالى الانفاق الحكومى وفق التقسيم القطاعى :

يتم تقسيم الانفاق الحكومى كما سبق القول داخل التقسيم النوعى للنفقات بين ستة عشر قطاعا تزاول مختلف الانشطة التى يزاولها الجهاز الحكومى ، حيث تضم هذه القطاعات كل من الانشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة بدءً بالزراعة والرى والصناعة والبترول والثروة المعدنية وانتهاءً بقطاع الاقسام العامة والدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى .

ولقد بلغت نفقات قطاع الاقسام العامة حوالى ٢١٤ مليون جنيه عام ١٩٧٨ تضاعفت بصورة غير عادية نحو أربعة عشر مرة فى العام التالى ١٩٧٩ حيث ازدادت الى حوالى ٣ مليار جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ أى انها تضاعفت نحو ٣٧ مرة حتى ذلك العام عما كانت عليه عام ١٩٧٨ وبمعدل نمو سنوى مركب نحو ٦٧٪ سنويا ، ولو استبعدنا عام ١٩٧٨ من التحليل واعتبرنا عام ١٩٧٩ هو سنة الاساس فان نفقات قطاع الاقسام العامة تكون قد تزايدت بمعدل نمو سنوى مركب نحو ١٧٫٦٪ سنويا خلال هذه الفترة . ولقد استحوذ قطاع الاقسام العامة على الجزء الاعظم من الانفاق الحكومى خلال كل السنوات موضع الدراسة اذا قورن بغيره من القطاعات الاخرى حيث استحوذ هذا القطاع على نحو ما بين ٥١٪ من اجمالى الانفاق الحكومى عام ١٩٨٢/٨١ ونحو ٣٩٫٨٪ عام ١٩٨٥/٨٤ ، وذلك باستثناء عام ١٩٧٨ حيث كان نصيب هذا القطاع نحو ٧٪ فقط من اجمالى الانفاق الحكومى فى ذلك العام .

ويأتى قطاع الدفاع والامن والعدالة فى المرتبة الثانية من حيث نصيبه من الانفاق الحكومى حيث بلغت نفقات ذلك القطاع حوالى ٤٨٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ وأخذت فى التزايد التدريجى من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٣٫٨ مليار جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ، أى أنها قد تضاعفت نحو ثمانية مرات تقريبا خلال هذه الفترة كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لنفقات ذلك القطاع نحو ٣٤٪ سنويا حيث بلغت نفقات ذلك القطاع حوالى ٧٧٦٪ عام ١٩٨٦/٨٥ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، ولقد تراوح نصيب ذلك القطاع من اجمالى الانفاق الحكومى ما بين

نحو ٦ر١٥٪ عام ١٩٧٨ و ٧ر٢٨٪ عام ١٩٨٣/٨٢ وذلك باستثناء عام ١٩٧٩ حيث بلغ نصيب ذلك القطاع حوالى ٧ر٩٪ فقط من اجمالى الانفاق الحكومى ٠

أما قطاع التعليم والبحوث والشباب فيأتى فى المرتبة الثالثة من حيث نصيبه من الانفاق الحكومى حيث بلغت نفقات ذلك القطاع حوالى ٤٧٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ وأخذت فى التزايد من عام لاخر حتى بلغت اكثر من ٢ مليار جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ٠ أى أن نفقات هذا القطاع قد ازدادت الى نحو ٤٣١ ٪ فى ذلك العام عما كانت عليه عام ١٩٧٨ ٠ كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لهذه النفقات نحو ٢ر٢٣٪ سنويا خلال هذه الفترة ٠ وباستثناء عام ١٩٧٨ حيث بلغ نصيب هذا القطاع نحو ٣ر١٥٪ من اجمالى الانفاق الحكومى فقد تراوح نصيب ذلك القطاع ما بين ٢ر٩٪ من الانفاق الحكومى عام ١٩٧٩ و ١ر١٢٪ عام ١٩٨٥/٨٤ — وان كان قد انخفض الى نحو ٣ر١١٪ فقط فى عام ١٩٨٦/٨٥ ٠

ويلى ذلك قطاع الدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى حيث بلغت نفقات ذلك القطاع حوالى ١٧٦ مليون جنيه عام ١٩٧٨ زادت الى حوالى ٢٥١ مليون جنيه فى العام التالى ١٩٧٩ بزيادة قدرها نحو ٤٣٪ ثم زادت الى حوالى ٥١٤ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ أى بزيادة قدرها حوالى ٧٠٪ سنويا ثم اخذت فى التزايد التدريجى من عام لاخر حتى بلغت حوالى ٨٧٢ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ أى انها قد تضاعفت نحو ٥ مرات عام ١٩٨٦/٨٥ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ ٠ كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لها خلال تلك الفترة نحو ٢ر٢٥٪ سنويا ٠ ولقد استحوذ هذا القطاع على نحو ما بين ١ر٤٪ من اجمالى الانفاق الحكومى عام ١٩٧٩ ونحو ٧٪ فى العام التالى له ١٩٨١/٨٠ ٠

ومن الجدير بالملاحظة ان كل هذه القطاعات الاربع تعتبر من قطاعات الخدمات ولقد استحوذت هذه القطاعات الاربع معا على اكثر من ٨٠٪ من قيمة الانفاق الحكومى خلال كل السنوات موضع الدراسة باستثناء عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ حيث بلغ نصيب هذه القطاعات من

الانفاق الحكومى العام نحو ٣ر٤٣٪ ، ٩ر٧١٪ للعاملين على التوالى ، ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لنفقات هذه القطاعات الاربع مجتمعه اكثر من ٤٠٪ سنويا على اعتبار أن سنه ١٩٧٨ هى سنة الاساس ، بينما انخفض هذا المعدل الى نحو ٢ر٢٢٪ عندما اعتبرنا ان عام ١٩٧٩ هو سنة الاساس ، كما انخفض الى نحو ٣ر١٨٪ عندما اعتبرت سنة ١٩٨١/٨٠ هى سنة الاساس .

ويأتى قطاع الزراعة والرى فى مقدمة القطاعات الاقتصادية التى حصلت على اكبر قدر من الانفاق الحكومى العام حيث بلغ الانفاق الحكومى على هذا القطاع حوالى ٢٤٣ مليون جنيه عام ١٩٧٨ أخذ فى التزايد من عام لاخر (باستثناء عام ١٩٨١/٨٠ حيث انخفض عما كان عليه فى عام ١٩٧٩) حتى بلغ حوالى ٧٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ أى ان الانفاق العام على هذا القطاع قد تضاعف حوالى ثلاث مرات خلال الفترة موضع الدراسة ، كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لنمو الانفاق الخاص بهذا القطاع نحو ٥ر١٦٪ سنويا . ولقد بلغ نصيب قطاع الزراعة والرى حوالى ٨ر٧٪ من اجمالى الانفاق الحكومى عام ١٩٧٨ ولكن على الرغم من تزايد قيمة الانفاق العام الخاص بهذا القطاع فان نصيبه من الانفاق الحكومى قد تناقص من عام لاخر حتى بلغ نحو ٩ر٣٪ فقط من الانفاق الحكومى عام ١٩٨٦/٨٥ اى أنه قد انخفض الى نصف ماكان عليه عام ١٩٧٨ .

ويلى قطاع الزراعة من حيث حجم الانفاق الخاص به قطاع الاسكان والتشييد حيث بلغ الانفاق الحكومى الخاص بهذا القطاع حوالى ١٤٤ مليون جنيه عام ١٩٧٨ وأخذ فى التزايد من عام لاخر حتى بلغ حوالى ٩٥٢ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ، أى أنه قد تضاعف حوالى ٧ مرات خلال الفترة موضع الدراسة كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لنفقات ذلك القطاع نحو ٣١٪ سنويا ، ولقد بلغ نصيب ذلك القطاع نحو ٦ر٤٪ من اجمالى الانفاق الحكومى عام ١٩٧٨ ولكنه تناقص من عام لاخر حتى بلغ نحو ٩ر٢٪ فقط عام ١٩٨٣/٨٢ ثم عاد الى التزايد من عام لاخر حتى بلغ نحو ٢ر٥٪ عام ١٩٨٦/٨٥ .

أما أقل القطاعات نصيبا من الانفاق الحكومى فهو قطاع التأمينات حيث أنه باستثناء عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ حيث بلغ نصيب ذلك القطاع حوالى ٢٨٩ مليون جنيه ، ٣٧٨ مليون جنيه للعاملين على التوالى ثم انخفض انخفاضا حادا حتى بلغ أقل من نصف مليون جنيه فى كل من الاعوام الثلاث التى تلت ذلك ، ثم ازداد الى حوالى ١ر٠ مليون جنيه ، ٣ر٠ مليون جنيه و ٧ر٠ مليون جنيه للسنوات ٨٣/٨٤ - ٨٥/١٩٨٦ ، وعلى هذا فانه لايمكن حساب معدل النمو لهذه النفقات أومقارنتها بالانفاق العام حيث انها غير منتظمة وضئيله للغاية ولا يؤثر تجاهلها على تحليل الانفاق الحكومى العام .

ويأتى بعد قطاع التأمينات من حيث قيمة حجم الانفاق الحكومى كل من قطاعى الصناعة والتموين والتجارة حيث يكاد نصيبيهما أن يكونا متساويين ، ولقد بلغ نصيب قطاع الصناعة من الانفاق الحكومى العام حوالى ٣ر١٤ مليون جنيه ١٩٧٨ ولكنه تناقص فى العام التالى ١٩٧٩ ليصبح ٥ر٩ مليون جنيه فقط ثم عاد الى التزايد والتناقص من عام لاخر حتى بلغ حوالى ٣ر٣٢ مليون جنيه عام ٨٥/١٩٨٦ ومع التغاضى عن حدوث نقص فى نفقات ذلك القطاع فى بعض السنوات فان حجم الانفاق الخاص به بلغ ٢٢٦ ٪ عام ٨٥/١٩٨٦ عما كان عليه عام ١٩٧٨ كما بلغ معدل النمو السنوى المركب للنفقات الخاصة بذلك القطاع نحو ٣ر١٢٪ سنويا وباستثناء عامى ١٩٧٨ حيث بلغ نصيب ذلك القطاع نحو ٥ر٠٪ من الانفاق الحكومى العام وعام ٨١/١٩٨٢ حيث بلغ نصيبه نحو ١ر٠ ٪ فان نصيب ذلك القطاع قد استقر عند ٢ر٠٪ من اجمالى الانفاق العام الحكومى فى كل السنوات الاخرى . وبالمثل فان الانفاق الحكومى العام لقطاع التموين والتجارة قد بلغ حوالى ٣ر١٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ زاد الى حوالى ٦ر١٣ مليون جنيه فى العام التالى ١٩٧٩ ثم انخفض الى حوالى ٦ر١٠ مليون جنيه فى عام ٨٠/١٩٨١ ثم ازداد الى حوالى ٨ر١٧ مليون جنيه فى عام ٨١/١٩٨٢ واخذ فى التزايد المستمر من عام لاخر حتى بلغ حوالى ٦ر٣٥ مليون جنيه عام ٨٥/١٩٨٦ أى أن الانفاق الحكومى على قطاع التموين والتجارة قد ازداد الى نحو ٢٨٩ ٪ عام ٨٥/١٩٨٦ عما كان عليه عام ١٩٧٨ وهى زياده قريبة من الزياده فى الانفاق على قطاع الصناعه ، وقد بلغ

معدل النمو السنوى المركب للانفاق الحكومى فى قطاع التموين والتجارة نحو ٣ر١٦ ٪ سنويا وهو مايزيد بنحو ٤٪ عن معدل النمو السنوى للانفاق الحكومى فى قطاع الصناعة .

ومن الجدير بالملاحظة ان الانفاق الحكومى قد ازداد فى كل القطاعات خلال الفترة موضع الدراسة عما كان عليه فى بدايتها وان كان ذلك بنسب متفاوته ، ولكن الوضع مختلف تماما بالنسبة لقطاع الكهرباء والطاقة حيث انخفض الانفاق الحكومى فى هذا القطاع من عام لاخر بمتوسط معدل نقص سنوى مركب بلغ حوالى ٢٦٪ سنويا ، فقد بلغت نفقات قطاع الكهرباء والطاقة حوالى ٦ر٦٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨ زادت الى حوالى ٨ر١٠٤ مليون جنيه فى العام التالى ١٩٧٩ ثم انخفضت انخفاضا حادا فى عام ٨٠/١٩٨١ حيث بلغت حوالى ٨ر٥ مليون جنيه فقط تزايدت من عام لاخر حتى بلغت حوالى ٩ر١٢ مليون جنيه عام ٨٥/١٩٨٦ ، ولقد بلغ نصيب قطاع الكهرباء والطاقة نحو ١ر٠ ٪ فقط من الانفاق الحكومى العام فى كل السنوات موضع الدراسة باستثناء عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ حيث بلغ نحو ١ر٢٪ ، ٧ر١٪ لكل من العامين على التوالى .

ولقد بلغت نفقات قطاع السياحة والطيران حوالى ٣٣ مليون جنيه عام ١٩٧٨ أخذت فى التزايد من عام لاخر حتى بلغت حوالى ٦٦ مليون جنيه فى عام ٨٥/١٩٨٦ أى أنها قد تضاعفت خلال الفترة موضع الدراسة ولقد تحقق أقل معدل نمو سنوى مركب لنفقات هذا القطاع مقارنا بالقطاعات الاخرى ، ولقد بلغ نصيب ذلك القطاع نحو ٤ر٠ ٪ من اجمالى الانفاق الحكومى خلال كل السنوات من عام ٨٠/١٩٨١ حتى ٨٥/١٩٨٦ بينما بلغ نحو ٥ر٠٪ ، ١٦ر١ ٪ من اجمالى الانفاق الحكومى لعامى ١٩٧٩ ، ١٩٧٨٠ على التوالى .

ولقد بلغ نصيب قطاع الثقافة والاعلام حوالى ضعف نصيب قطاع السياحة والطيران من الانفاق الحكومى العام على مدى كل السنوات موضع الدراسة من عام ١٩٧٨ وحتى عام ٨٥/٨٦ حيث بلغت نفقات ذلك القطاع حوالى ١ر٥٤ مليون جنيه عام ١٩٧٨ تزايدت من عام لاخر حتى

بلغت حوالى ١٤٣ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لنفقات هذا القطاع نحو ١٥ ٪ سنويا ، ولقد كان نصيب ذلك القطاع مابين ٧ ر٠٪ ، ٩ ر٠٪ من اجمالى الانفاق الحكومى خلال السنوات ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٦/٨٥ بينما كان نحو ٧ ر١٪ ، ١ ر١٪ عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالى .

أما نفقات قطاع المال والاقتصاد فقد بلغت حوالى ٥٩٣ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ، أى مايعادل حوالى خمس الانفاق الحكومى فى ذلك العام ، ولكن هذه النفقات انخفضت فى العام التالى ١٩٧٩ انخفاضا حادا حيث بلغت حوالى ٢ ر٤٥ مليون جنيه فقط ثم أخذت فى التزايد المنتظم التدريجى خلال السنوات التالية حتى بلغت حوالى ٤ ر١٨٠ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ومن ثم فقد استبعد عام ١٩٧٨ من التحليل عند حساب معدل النمو السنوى لهذه النفقات وتطورها واعتبر عام ١٩٧٩ سنه الاساس حيث تضاعفت نفقات هذا القطاع نحو ٤ مرات خلال هذه الفترة بمعدل نمو سنوى مركب نحو ٢٦٪ سنويا ، ولقد بلغ نصيب ذلك القطاع مابين ٧ ر٠٪ و ٠ ر١٪ من اجمالى الانفاق الحكومى خلال السنوات ١٩٧٩ — ١٩٨٦/٨٥ .

أما قطاع النقل والمواصلات فقد تضاعفت نفقاته نحو سبعة عشر ضعفا خلال الفترة موضع الدراسة مابين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٦/٨٥ كما حقق ذلك القطاع ثانى أعلى معدل نمو سنوى مركب بعد قطاع الاقسام العامة ، حيث بلغ معدل النمو السنوى المركب لنفقات قطاع النقل والمواصلات نحو ٥٠٪ سنويا ، حيث بلغت نفقات ذلك القطاع حوالى ٢ ر٢٨ مليون جنيه عام ١٩٧٨ وأخذت فى التزايد من عام لاخر حتى بلغت حوالى ٥ ر٤٧٥ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ولقد ازداد نصيب ذلك القطاع من نحو ٩ ر٠٪ من اجمالى الانفاق الحكومى الى نحو ٦ ر٢٪ منه فى عام ١٩٨٦/٨٥ .

أما نفقات قطاع الخدمات الرئاسية فقد تراوحت مابين ٤ ر١٪ ، ٤٠ ر٢٪ من اجمالى الانفاق الحكومى خلال السنوات ١٩٧٨ — ١٩٨٦/٨٥ حيث تزايدت نفقات ذلك القطاع

من حوالى ٦٨ر٨ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى حوالى ٣٧١ر٣ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ أى أنها قد تضاعفت نحو خمس مرات ونصف خلال هذه الفترة كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لنفقات ذلك القطاع نحو ٢٧ر٢٪ سنويا .

ولقد بلغت نفقات قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية حوالى ٢٠٧ مليون جنيه عام ١٩٧٨ تزايدت من عام لاخر حتى بلغت حوالى ٥٨٨ر٨ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ أى أنها قد تضاعفت حوالى ثلاث مرات خلال تلك الفترة كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لهذه النفقات نحو ١٦ر١٪ سنويا . ولقد بلغ نصيب هذا القطاع نحو ٤٪ من اجمالى الانفاق الحكومى خلال كل سنوات الفترة موضع الدراسة باستثناء عام ١٩٧٨ حيث بلغ نحو ٦ر٧٪ من اجمالى الانفاق الحكومى فى ذلك العام .

وتوضح الجداول ارقام (٤) ، (٥) ، (٦) هيكل اجمالى الانفاق العام وفق التقسيم القطاعى بالقيمة وبالنسب المئوية وتطوره ومعدل النمو السنوى لتطور الانفاق العام بكل قطاع .

جدول رقم (٤)

هيكل اجمالى الانفاق العام وفق التقسيم القطاعى

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاعات	القيمة بالمليون جنيه						
	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦
١ — قطاع الزراعة والرى	٢٤٢٫٦	٤٤٦٫٠	٣٥٧٫١	٤٢٧٫٠	٥٣٣٫٠	٥٧٩٫٠	٦٤١٫١	٧٠٥٫٢
٢ — قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية	١٤٫٣	٩٫٠	١٤٫٢	١٦٫٤	٢٩٫٥	٢٥٫٨	٣٥٫١	٣٢٫٣
٣ — قطاع الكهرباء والطاقه	٦٥٫٦	١٠٤٫٨	٥٫٨	٧٫٧	٨٫٩	٨٫٩	٩٫٩	١٢٫٩
٤ — قطاع النقل والمواصلات	٢٨٫٢	٣٠٫١	٧٩٫٢	١٦١٫٣	١٦٥٫٦	٢٢٥٫٠	٢٨٧٫٧	٤٧٥٫٥
٥ — قطاع التموين والتجارة	١٢٫٣	١٣٫٦	١٠٫٦	١٧٫٨	٢١٫٧	٢٧٫٧	٣٣٫٣	٣٥٫٦
٦ — قطاع المال والاقتصاد	٥٩٣٫٢	٤٥٫٢	٦٢٫٠	٨١٫٥	١٠٢٫٨	١١٨٫٩	١٤٠٫٣	١٨٠٫٤
٧ — قطاع الاسكان والتشييد	١٤٤٫٠	٢٥٫٤	٢٥٨٫٦	٤٠٧٫٧	٣٧٢٫٧	٥١٤٫٠	٦٨٣٫٥	٩٥٢٫١
٨ — قطاع الخدمات الصحيه والاجتماعية والدينيه	٢٠٧٫٠	٢٤٠٫٢	٢٨٢٫٥	٣٩٠٫٩	٤٥٢٫١	٤٩١٫٥	٥٥٦٫٩	٥٨٨٫٨
٩ — قطاع التعليم والبحوث والشباب	٤٧٢٫٤	٥٥٧٫٩	٧١٠٫٠	١٠٨٠٫٨	١٢٦٧٫٤	١٤٩٨٫٩	١٧٩٧٫٩	٢٠٣٨٫٤
١٠ — قطاع الثقافه والاعلام	٥٤٫١	٦٣٫٨	٦٣٫٢	٧٧٫١	٩٢٫٩	١١٣٫٥	١٢٤٫٥	١٤٢٫٩
١١ — قطاع السياحه والطيران	٣٢٫٩	٣٣٫٢	٣٢٫٥	٤٧٫١	٥٥٫٩	٥٣٫٦	٥٨٫٤	٦٦٫٢
١٢ — قطاع الدفاع والامن والعداله	٤٨٣٫٣	٥٨٨٫٣	١٣٣٠٫٢	١٨٥٢٫٣	٣٧١٦٫٥	٢٩٨٤٫٦	٣٣٨٢٫٤	٣٧٥٫٥
١٣ — قطاع الخدمات الرئاسية	٦٨٫٨	٨٤٫٣	١٠٩٫٥	١٨٦٫٧	٢٤٤٫٨	٣١٤٫٢	٣٣٣٫٣	٣٧١٫٣
١٤ — قطاع التأمينات	٢٨٨٫٧	٣٧٨٫٢	٣٫—	٥٫—	٤٫—	١٫٥	٣٫٥	٧٫—
١٥ — قطاع الاقسام العامه	٢١٤٫١	٢٩٥١٫٩	٣٦٤٥٫٠	٥٦٤٨٫٠	٥٢٠١٫٣	٥٥١٣٫٧	٥٩١٤٫٢	٧٨٢١٫٢
١٦ — قطاع الدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى	١٧٥٫٩	٢٥٠٫٧	٥١٣٫٧	٦٦٦٫٨	٧٠٠٫٢	٧٨٨٫٠	٨٤٧٫١	٨٧٢٫٢
الاجمالى	٣٠٩٧٫٤	٦٠٥٠٫١	٧٤٧٤٫٤	١١٠٦٩٫٦	١٢٩٦٥٫٧	١٣٢٤٨٫٨	١٤٨٤٨٫٦	١٨٠٤٧٫٧

جـــدول رقـــم (٥)

هيكل اجمالى الانفاق العام وفق التقسيم القطاعـــى

(بالنسب المئوية)

القطاعـــــات	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥
١ ـ قطاع الزراعه والرى	٧ر٨	٧ر٤	٤ر٨	٣ر٩	٤ر١	٤ر٤	٤ر٣	٣ر٩
٢ ـ قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية	٠ر٥	٠ر٢	٥ر٢	٠ر١	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢
٣ ـ قطاع الكهرباء والطاقه	٢ر١	١ر٧	٠ر٥	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١
٤ ـ قطاع النقل والمواصلات	٠ر٩	٠ر٥	١ر١	١ر٥	١ر٣	١ر٧	١ر٩	٢ر٦
٥ ـ قطاع التموين والتجارة	٠ر٤	٠ر٢	٠ر١	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢
٦ ـ قطاع المال والاقتصاد	١٩ر٢	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٩	٠ر٩	١ر٠
٧ ـ قطاع الاسكـــان والتشييـــد	٤ر٦	٤ر٢	٣ر٥	٣ر٧	٢ر٩	٣ر٩	٤ر٦	٥ر٢
٨ـ قطاع الخدمات الصحيه والاجتماعية والدينية	٦ر٧	٤ر٠	٣ر٨	٣ر٥	٣ر٥	٣ر٧	٣ر٨	٣ر٣
٩ ـ قطاع التعليـــم والبحوث والشباب	١٥ر٣	٩ر٢	٩ر٥	٩ر٨	٩ر٨	١١ر٣	١٢ر١	١١ر٣
١٠ ـ قطاع الثقافه والاعلام	١ر٧	١ر١	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٩	٠ر٨	٠ر٨
١١ ـ قطاع السياحه والطيران	١ر١	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤
١٢ـ قطاع الدفاع والامن والعدالـــه	١٥ر٦	٩ر٧	١٧ر٨	١٦ر٧	٢٨ر٧	٢٢ر٥	٢٢ر٨	٢٠ر٧
١٣ ـ قطاع الخدمـــات الرئاسيـــة	٢ر٢	١ر٤	٠ر١	١ر٧	١ر٩	٢ر٤	٢ر٢	١ر٢
١٤ ـ قطاع التأمينـــات	٩ر٣	٦ر٣	*	*	*	*	*	*
١٥ ـ قطاع الاقسام العامة	٦ر٩	٤٨ر٨	٤٨ر٨	٥١ر٠	٤٠ر١	٤١ر٦	٣٩ر٨	٤٣ر٣
١٦ ـ قطاع الدواوين العامة لوحدات الحكم والمحلى	٥ر٧	٤ر١	٦ر٩	٦ر٠	٥ر٤	٥ر٩	٥ر٧	٤ر٨
الاجمالـــى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جـــدول رقـم (٦)

هيكل اجمالى الانفاق العام وفق التقسيم القطاعى

(التطور ١٩٧٨ = ١٠٠)

القطاعـــات	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	معدل النموى السنوى المركب٪
١ ـ قطاع الزراعة والرى	١٨٤	١٤٧	١٧٦	٢٢٠	٢٣٩	٢٦٤	٢٩١	١٦ر٥
٢ ـ قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنيـة	٦٦	٩٩	١١٥	٢٠٦	١٨٠	٢٤٥	٢٢٦	١٢ر٣
٣ ـ قطاع الكهرباء والطاقة	١٦٠	٩	١٢	١٤	١٤	١٥	٢٠	(٢٦ر٠)
٤ ـ قطاع النقل والمواطلات	١٠٧	٢٨١	٥٧٢	٥٨٧	٧٩٨	١٠٢٠	١٦٨٦	٤٩ر٧
٥ـ قطاع التموين والتجارة	١١١	٨٦	١٤٥	١٧٦	٢٢٥	٢٧١	٢٨٩	١٦ر٣
٦ ـ قطاع المال والاقتصاد*	*	١٣٧	١٨٠	٢٢٧	٢٦٣	٣١٠	٣٩٩	٢٦ر٠
٧ ـ قطاع الاسكـــان والتشييـــد	١٧٥	١٨٠	٢٨٣	٢٥٩	٣٥٧	٤٧٥	٦٦١	٣١ر٠
٨ ـ قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية	١١٦	١٣٦	١٨٩	٢١٨	٢٣٧	٢٦٩	٢٨٤	١٦ر١
٩ ـ قطاع التعليـــم والبحوث والشباب	١١٨	١٥٠	٢٢٩	٢٩٨	٣١٧	٣٨٠	٤٣١	٢٣ر٢
١٠ـ قطاع الثقافة والاعلام	١١٨	١١٧	١٤٣	١٧٢	٢١٠	٢٣٠	٢٦٤	١٤ر٩
١١ـ قطاع السياحة والطيران	١٠١	٩٩	١٤٣	١٧٠	١٦٣	١٧٨	٢٠١	١٠ر٥
١٢ ـ قطاع الدفاع والامن والعدالـــة	١٢٢	٢٧٥	٣٨٣	٧٦٩	٦١٥	٧٠٠	٧٧٦	٣٤ر٠
١٣ ـ قطاع الخدمـات الرئاسيـــة	١٢٣	١٥٩	٢٧١	٣٥٦	٤٥٦	٤٨٤	٥٤٠	٢٧ر٢
١٤ ـ قطاع التأمينـات	١٣١	—	—	—	—	١	—	**
١٥ـ قطاع الاقسام العامة	١٣٧٨	١٧٠٢	٢٦٣٨	٢٤٢٩	٢٥٧٥	٢٧٦٢	٣٦٥٣	٦٧ر٢
١٦ ـ قطاع الدواوين العامة لوحدات الحكم والمحلى	١٤٣	٢٩٢	٣٧٩	٣٩٨	٤٤٨	٤٨٢	٤٩٦	٢٥ر٢
الاجمالـــى	١٩٥	٢٤١	٣٥٧	٤١٩	٤٢٨	٤٧٩	٥٨٣	٢٨ر٦

* اعتبرت سنة الاساس عام ١٩٧٩ عند حساب معدل النمو السنوى المركبة والتطور السنوى ٠

** البيانات الخاصة بهذا القطاع لاتصلح لحساب معدل نمو سنوى مركب منها كما أنه لن يكون ذات دلاله فـى حالة حسابه من هذه البيانـــات ٠

يتأكد من التحليل السابق لهيكل اجمالى الانفاق الحكومى وفق التقسيم القطاعى ليس فقط ماسبق ذكره من أن هناك تفاوتا حادا فى معدلات الزيادة السنوية فى الانفاق الحكومى سواء الانفاق العام الجارى أو الانفاق العام الاستثمارى بل ان هذا التفاوت لاينطبق فقط على الانفاق العام الخاص بالقطاعات المختلفة بل ان النفقات الخاصة بهذه القطاعات لم تأخذ اتجاها محددا يعبر عن أو يعكس سياسة عامة وانما اخذت اتجاهات متشعبة ومتناقضة فيما بينها ومخالفة للاتجاهات والسياسات العامة المعلنة ، فالنفقات الخاصة بقطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية أخذت فى التذبذب بين التزايد والتناقص من عام لاخر ، والنفقات الخاصة بقطاع الاسكان والتشييد انخفضت فى احد الاعوام الى حوالى ٩١٪ عما كانت عليه فى العام السابق له ، وكذلك الحال فى قطاع السياحة والطيران وقطاع الاقسام العامة وفى قطاع الدفاع والامن والعدالة انخفضت النفقات الخاصة الى نحو ٨٠٪ فى احد السنوات عما كانت عليه فى العام السابق له ، أما فى قطاعات الزراعة والرى ، والاسكان والتشييد ، وقطاع الاقسام العامة فان النفقات الخاصة بكل منها قد قفزت كبيرة فى عام ١٩٧٩ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ وهو مالم يتكرر بعد ذلك فى السنوات التالية فقد بلغت نحو ١٨٤٪ ، ١٧٦٪ ، ١٣٧٩٪ لكل من هذه القطاعات على التوالى ، أما فى قطاعات المال والاقتصاد ، وقطاع الكهرباء والطاقة وقطاع التأمينات فقد حدث انخفاضا حادا فى نفقات كل منها فى عام ١٩٧٩ ، أو عام ٨٠/٨١ عما كانت عليه فى العام السابق له حيث انخفضت الى نحو ٨٪ ، ٥٪ ، ١٪ لكل من القطاعات الثلاث على التوالى .

ان النفقات الخاصة بالقطاعات السبع التى تتمثل فى الصناعة والبترول والثروة المعدنية الكهرباء والطاقة ، النقل والمواصلات ، التموين والتجارة ، المال والاقتصاد ، الثقافة والاعلام ، السياحة والطيران قد تراوحت مابين ٥ر٣٪ ، ٣ر٥٪ من الانفاق الحكومى العام فى أى من السنوات موضع الدراسة باستثناء عام ١٩٧٨ ، أى ان اجمالى النفقات الخاصة بهذه القطاعات السبع مجتمعة تماثل تقريبا الانفاق الحكومى فى قطاع الاسكان والتشييد

وأقل قليلا من النفقات الخاصة بقطاع الدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى ، وما يعادل نحو نصف نفقات قطاع التعليم والبحوث والشباب .

ولقد تحقق أعلى معدل نمو سنوى للنفقات فى قطاع النقل والمواصلات حيث بلغ نحو ٥٠٪ سنويا ، وهو مايعادل نحو مرة ونصف من اعلى معدل نمو يليه وهو الذى تحقق فى قطاع الدفاع والامن والعدالة وهو ٣٤٪ سنويا ، أى أن قطاع النقل والمواصلات قد حظى باكبر اهتمام من جانب الجهاز الحكومى من حيث مقدار التزايد النسبى فى تمويل نفقات ذلك القطاع .

ولقد تراوح نصيب قطاع الاقسام العامة مابين ٤٠٪ الى ٥١٪ من اجمالى الانفاق الحكومى فى أى من السنوات موضع الدراسة باستثناء عام ١٩٧٨ ، يليه فى الاهميه من حيث مقدار النفقات قطاع الدفاع والامن والعدالة ثم قطاع التعليم والبحوث والشباب فقطاع الدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى ، ويمثل نصيب هذه القطاعات الاربع مجتمعه من الانفاق الحكومى مابين ار ٨٠٪ ، ٨٤٪ من اجمالى الانفاق الحكومى فى كل السنوات موضع الدراسة باستثناء عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ حيث بلغ نصيب هذه القطاع نحو ٤٤٪ ، ٧١٪ من اجمالى الانفاق الحكومى للعاميين على التوالى .

وتوضح الرسوم البيانية الثلاث التالية تطور الانفاق الحكومى للقطاعات المختلفة .

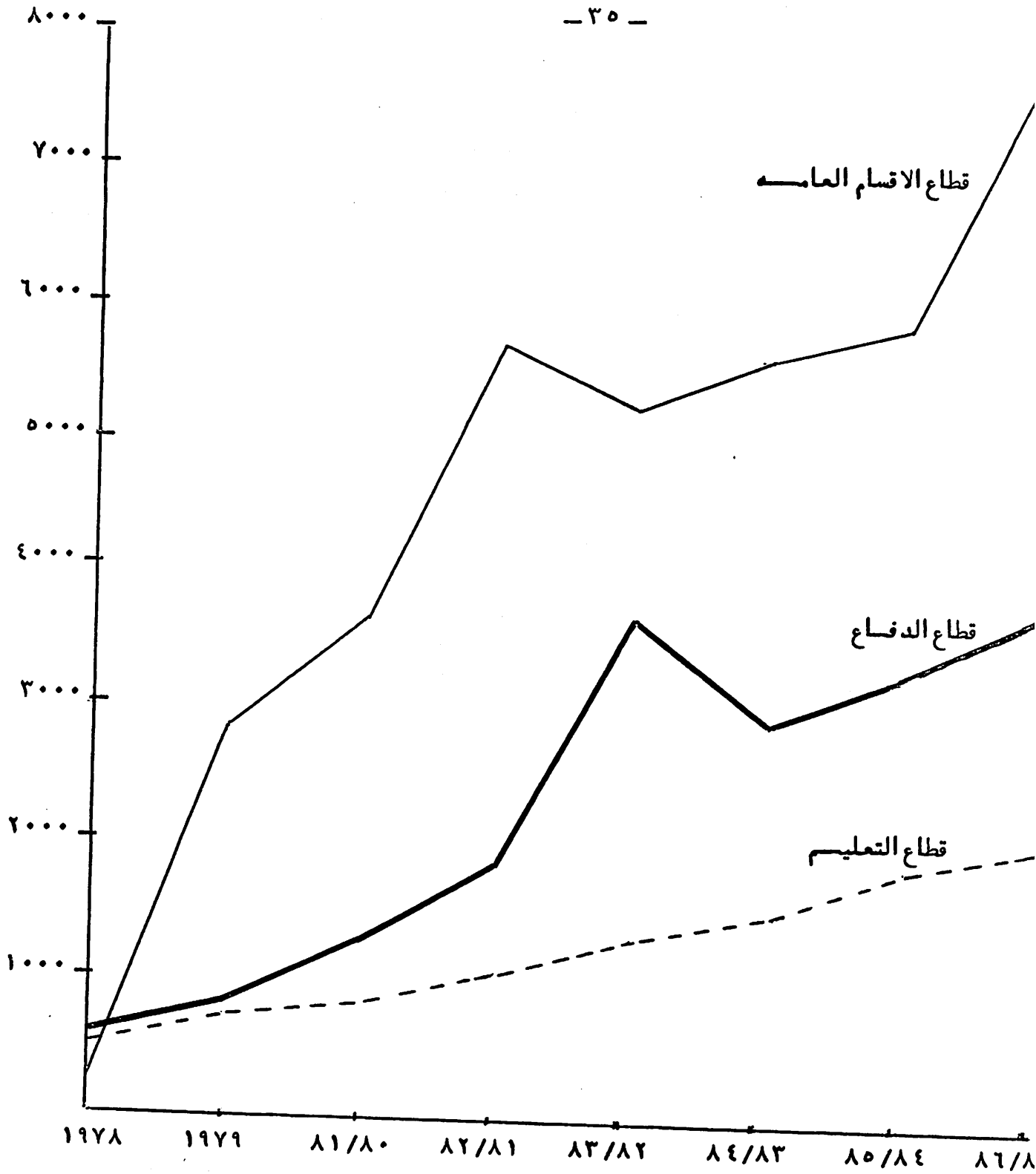

الشكل البيانى رقم (٤)
منحنيات الانفاق الحكومى العام
لقطاعات التعليم والدفاع والاقسام العامه
(القيمة بالمليون جنيه)

الشكل البيانى رقم (٥)

منحنيات الانفاق الحكومى العام

لبعض القطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

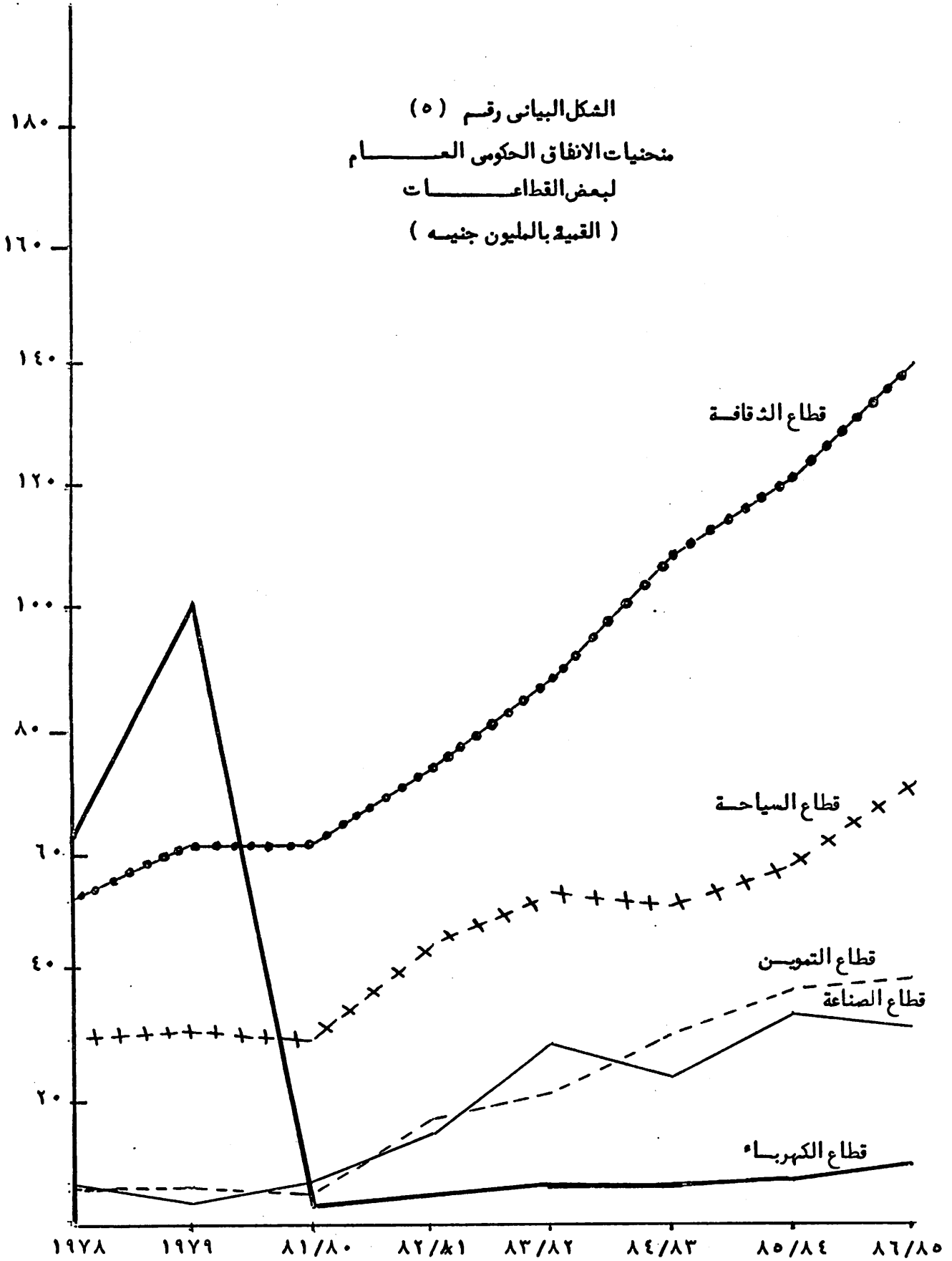

الشكل البيانى رقـــم (٦)
منحنيات الانفاق الحكومى العام لبعـــض القطاعـات
(القيمه بالمليون جنيـــه)

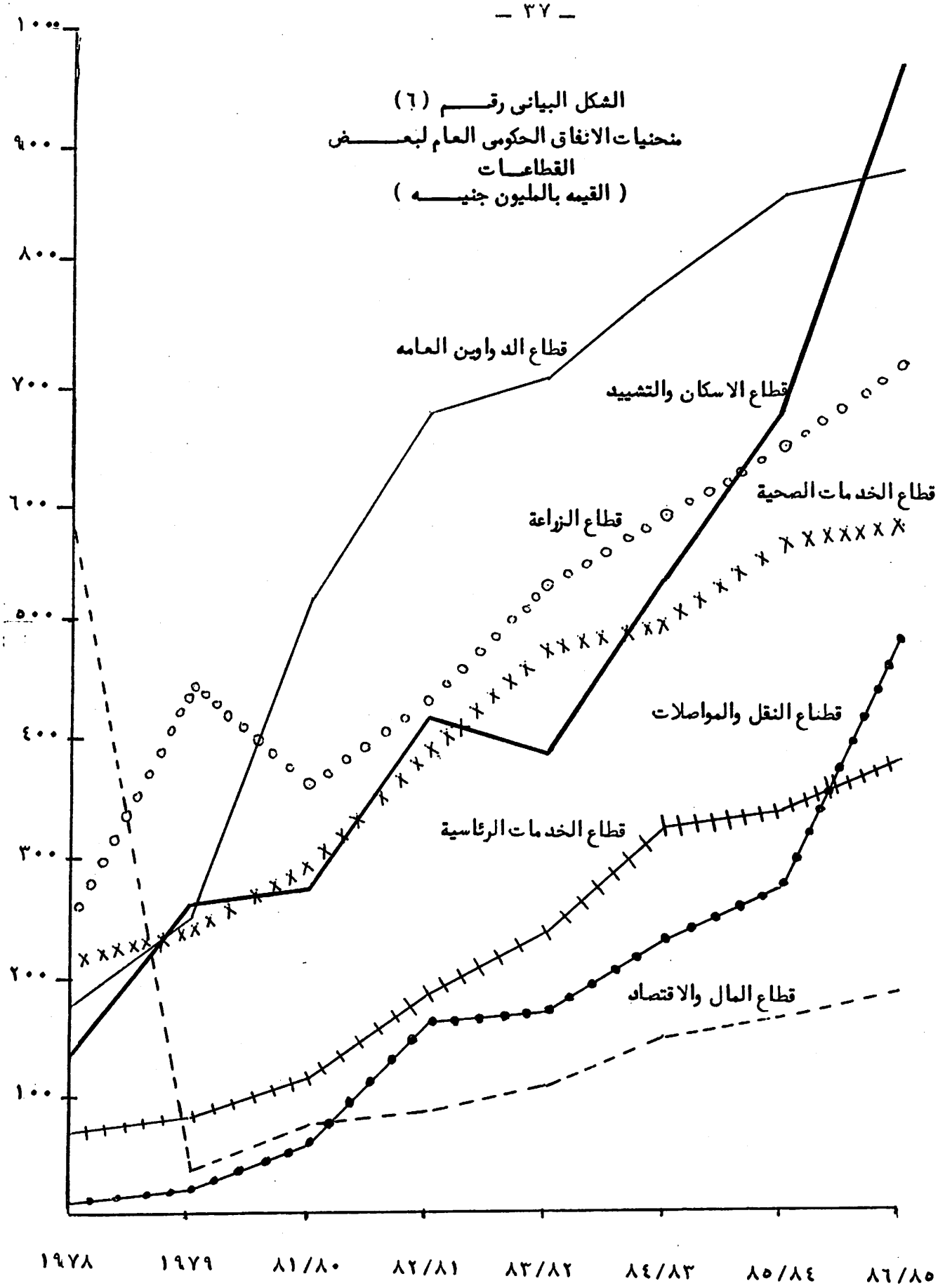

الفصل الثانـــى

الانفاق الحكومى العام على النشاط الصناعى

٢ـ١ : اجمالى الانفاق الحكومى العام على النشاط الصناعى :

بلغ اجمالى الانفاق الحكومى العام فى القطاع الصناعى حوالى ٣ر١٤ مليون جنيـــه عام ١٩٧٨ ، انخفض لحوالى ٥ر٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ثم زاد مرة اخرى لحوالـــى ٢ر١٤ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ واخذ فى التزايد المستمر من عام لاخر حتى بلـــــغ حوالـــى ١ر٣٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥/٨٤ ، أى أن الانفاق الحكومى العـــام فى القطاع الصناعى قد تضاعف لنحو ٥ر٢ مرة خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥/٨٤ ، ولكنه تناقص مرة أخرى حيث انخفض الى حوالى ٣ر٣٢ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ، ويظهر التطور السابق للانفاق الحكومى فى القطاع الصناعى انه قد تراوح مابين النقص والتزايد من عام لاخـر خلال الفترة موضع الدراسة بشكل وبتفاوت كبير حيث انخفض الى نحو ٦٦٪ ٩٩٪ فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨١/٨٠ على التوالى عما كان عليه فى عام ١٩٧٨ ، ثـــم تزايد الانفاق الحكومى على النشاط الصناعى الى نحو ١١٥٪ ، ٢٠٦٪ عامى ٨٢/٨١ ١٩٨٣/٨٢ على التوالى عما كان كان عليه عام ١٩٧٨ ، ولكنه عاد مرة أخرى الـــى الانخفاض ليصل الى نحو ١٨١٪ عما كان عليه عام ١٩٧٨ ، ثم ازداد بعد ذلك ليصـــل الى نحو ٢٤٦٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ عما كان عليه عام ١٩٧٨ ولكنه عاد الى الانخفـــاض من جديد حيث بلغ ٢٢٦٪ عام ١٩٨٦/٨٥ عما كان عليه عام ١٩٧٨ . ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب للانفاق العام الحكومى فى قطاع الصناعة والثروة المعدنية نحو ٣ر١٢٪ سنويا خلال الفترة موضع الدراسة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦/٨٥ مع التغاضى عن الانخفاض الذى طرأ على قيمة هذا الانفاق عام ١٩٧٩ ، ١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٨٦/٨٥ عما كان عليه فـــى

كل من السنوات السابقة على كل منها ، ولو استبعدنا عام ١٩٧٨ من التحليل واعتبرنا عام ١٩٧٩ سنة الاساس فان هذا المعدل سوف يرتفع ليصل الى ٦ر٢٢٪ سنويا ، ويرجع ذلك الى الانخفاض الشديد فى الانفاق الخاص بعام ١٩٧٩ .

٢ـ٢ : الانفاق الحكومى على النشاط الصناعى وفق التقسيم الادارى :

ومن الجدير بالذكر ان الانفاق الحكومى العام فى القطاع الصناعى يتم من خلال الانفاق الخاص بكل من الجهاز الادارى والهيئات الخدمية فقط بينما لايتم أى انفاق حكومى عام على النشاط الصناعى من خلال أجهزة الحكم المحلى ، ولاشك أن هذه النتيجة غاية فى الغرابة ذلك أنه لو اريد احداث تنمية صناعية شاملة وخلق وعى صناعى عام فان اسناد القدر الاكبر من هذه المهمة كان يجب ان يستند اولا الى اجهزة الحكم المحلى قبل ان يسند الى الهيئات والاجهزة المركزية .

ولقد بلغت نفقات الجهاز الادارى فى القطاع الصناعى مايزيد قليلا عن ٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ انخفضت الى حوالى ٦ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ أى أن النفقات الخاصة بالجهاز الادارى على الانشطة الصناعية عام ١٩٧٩ قد انخفضت الى حوالى ٩٢٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، ولكنها تزايدت بشكل كبير فى العام التالى ٨٠/١٩٨١ حيث بلغت حوالى ٢ر٩ مليون جنيه أو مايعادل ١٥٢٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٨ وهى زيادة كبيرة يظهر اثرها وكأن انخفاض نفقات الجهاز الادارى الخاصة بالقطاع الصناعى قد جاء نتيجة لظروف عشوائية غير مأخوذة فى الحسبان ، ثم ازدادت نفقات الجهاز الادارى فيما يتعلق بالقطاع الصناعى الى حوالى ١١ مليون جنيه ، ٢١٥ مليون جنيه فى عامى ٨١/٨٢ ٨٢/١٩٨٣ على التوالى ، أى انها قد ازدادت الى حوالى ١٨٢٪ ، ٣٤٧٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، ولكنها انخفضت مرة اخرى وبشكل حاد فى العام التالى ٨٣/٨٤

لتصل الى حوالى ١٦٫٣ مليون جنيه او مايعادل نحو ثلاثة ارباع مابلغته فى العام السابق ثم ازدادت هذه النفقات مرة اخرى لتصل الى اكبر قدر بلغته خلال كل سنوات الفترة موضع الدراسة و هو حوالى ٢٤٫٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥/٨٤ أو مايعادل نحو اربعة اضعاف مابلغته فى عام ١٩٧٨ ونحو مرة ونصف ضعف مابلغته فى العام السابق عليه مباشرة ١٩٨٤/٨٣ ، ثم انخفضت هذه النفقات من جديد لتصل الى حوالى ٢٠٫٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ او مايعادل نحو ٨٤٪ من نفقات العام السابق عليه ١٩٨٥/٨٤ .

يتضح من التحليل السابق ذلك التذبذب الحاد فى نفقات الجهاز الادارى فيما يتعلق بالقطاع الصناعى بين التزايد والتناقص بنسب كبيرة للغاية وهو أمر يتنافى تماما مع مبدأ وجود موازنة عامة مخططة تستهدف تحقيق غايات معينة ومحددة بدقة ، كما ان هذا التذبذب لايتمشى مع السياسة العامة المعلنة فيما يتعلق بضرورة النهوض بالقطاع الصناعي . ولو تم التغاضى عن التذبذب فى نفقات ذلك الجهاز فان معدل النمو السنوى لهذه النفقات قد بلغ نحو ١٩٫٢٪ سنويا خلال الفترة مابين ١٩٧٨ و٨٦/٨٥ بينما لو استبعدنا عام ١٩٧٨ عند حساب ذلك المعدل لبلغ نحو ٢٤٫٣٪ وذلك راجع الى الانخفاض الشديد فى نفقات الجهاز الادارى على القطاع الصناعى فى عام ١٩٧٩ عما كان عليه فى العام السابق عليه ١٩٧٨ .

ولقد بلغت نفقات الهيئات الخدمية فى النشاط الصناعى حوالى ٨٫٣ مليون جنيه عام ١٩٧٨ انخفض انخفاضا شديدا فى العام التالى ١٩٧٩ لتصل الى حوالى ٣٫٩ مليون جنيه او مايعادل نحو ٤٨٪ فقط مما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، ولكن نفقات الهيئات الخدمية اخذت بعد ذلك فى التزايد المستمر من عام لاخر دون اى انخفاض خلال كل سنوات الفترة موضع الدراسة الامر الذى يعنى ان الانخفاض الذى حدث عام

٩٧٩ في نفقات الهيئات الخدمية له مايبرره وان الالتزام بموازنة عامة مخططه تستهدف تحقيق غايات معينة أمر مأخوذ في الاعتبار ، ولقد زادت نفقات الهيئات الخدمية الى نحو ٥ر٥ مليون جنيه ، ٤ر٥ مليون جنيه عامى ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٢/٨١ على التوالى أى أنها قد ازدادت الى نحو ١٢٨٪ عام ١٩٨١/٨٠ عما كانت عليه عام ١٩٧٩ ، كما ازدادت الى نحو ١٠٨٪ فقط فى عام ١٩٨٢/٨١ عما كانت عليه عام ١٩٨١/٨٠ ومع هذا فان نفقات الهيئات الخدمية العامله فى مجال النشاط الصناعى قد انخفضت الى نحو ٦١٪ ، ٦٥٪ للعامين المذكورين على التوالى عما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، ثم ازدادت نفقات الهيئات الخدمية الى نحو ٨ر٦ مليون جنيه ، ٩ر٥ مليون جنيه ، ١٠ر٦ مليون جنيه ، ١١ر٦ مليون جنيه للسنوات الاربع ٨٢/٨٣ـ ٨٥/٨٦ اى انها قد ازدادت لنحو ١٥٨ ٪ ، ١١٠٪ ، ١١٢٪ ، ١١٠٪ للسنوات الاربع على التوالى او مايعادل نحو ١٠٤ ٪ ، ١١٤٪ ، ١٢٧٪ ، ١٤٠ ٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٨، ومن الواضح انه على الرغم من التزايد المستمر فى نفقات الهيئات الخدمية العاملة فى مجالات النشاط الصناعى فان نسب هذا التزايد متفاوته تراوحت مابين ٥٨٪ ، ٨٪ فقط من عام لاخر . ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لنفقات الهيئات الخدمية العامله فى النشاط الصناعى نحو ٧ر٥٪ فقط خلال الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٦/٨٥ باعتبار ان عام ١٩٧٨ هو سنة الاساسى ، ولكن هذا المعدل يصل الى نحو ١٩ر٦٪ اذا استبعدنا من التحليل عام ١٩٧٨ واعتبرنا ان عام ١٩٧٩ هو سنة الاساسى هذا المؤشر الاخير هو الافضل تعبيرا عن الواقع وذلك بسبب الفارق الكبير فى النفقات بين عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ كما وان هذه النفقات قد استمرت فى التزايد اعتبارا من عام ١٩٧٩ . ويوضح الجدول رقم (٧) الانفاق الحكومى العام على النشاط الصناعى وفق التقسيم الادارى للنفقات كما يوضح الشكل البيانى رقم (٧) منحنيات نفقات كل من الجهاز الادارى والهيئات الخدمية العاملة فى مجال النشاط الصناعى .

جدول رقم (٧)

الانفاق الحكومى العام على النشاط الصناعى وفق التقسيم الادارى

(قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية)

البيان	القيمة بالالف جنيه			القيمة بالنسب المئوية			التطور ومعدل النمو السنوى المركب		
	الجهاز الادارى	الهيئات الخدمية	الاجمالى	الجهاز الادارى	الهيئات الخدمية	الاجمالى	الجهاز الادارى	الهيئات الخدمية	الاجمالى
١٩٧٨	٦٠٣٢	٨٢٧٦	١٤٣٠٨	٤٢٫٢	٥٧٫٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٩	٥٥٧١	٣٩٤٤	٩٥١٥	٥٨٫٥	٤١٫٥	١٠٠	٩٢	٤٨	٦٦
١٩٨١/٨٠	٩١٧٦	٥٠٣٠	١٤٢٠٦	٦٤٫٦	٣٥٫٤	١٠٠	١٥٢	٦١	٩٩
١٩٨٢/٨١	١٠٩٩٤	٥٤١٦	١٦٤١٠	٦٧٫٠	٣٣٫٠	١٠٠	١٨٢	٦٥	١١٥
١٩٨٣/٨٢	٢٠٩١٢	٨٥٧٥	٢٩٤٨٧	٧٠٫٩	١٫ ٢	١٠٠	٣٤٧	١٠٤	٢٠٦
١٩٨٤/٨٣	١٦٣١٠	٩٤٦٣	٢٥٧٧٣	٦٣٫٣	٣٦٫٧	١٠٠	٢٧٠	١١٤	١٨١
١٩٨٥/٨٤	٢٤٥٥٥	١٠٥٦٨	٣٥١٢٣	٦٩٫٩	٣٠٫١	١٠٠	٤٠٧	١٢٧	٢٤٦
١٩٨٦/٨٥	٢٠٦٨٠	١١٥٨٨	٣٢٢٦٨	٦٤٫١	٣٥٫٩	١٠٠	٣٤٣	١٤٠	٢٢٦
الاجمالى	١١٤٢١٥	٦٢٨٤٩	١٧٧٠٩٠	٦٤٫٥	٣٥٫٥	١٠٠	١٩٫٢٪	٥٫٧٪	١٢٫٣٪

بلغ معدل النمو السنوى المركب للفترة ١٩٧٩ — ١٩٨٦/٨٥ بعد استبعاد عام ١٩٧٨ لانخفاض الانفاق فى عام ١٩٧٩ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ انخفاضا شديد نحو ٢٤٫٣٪ ، ١٩٫٦٪ ، ٢٢٫٦٪ لكل من الجهاز الادارى والهيئات الخدمية والاجمالى العام .

الشكل البيانى ررقـــم (٧)

منحنيات الانفاق الحكومى فى قطاع الصناعة بحسب التقسيم الادارى

(القيمة بالمليون جنيه)

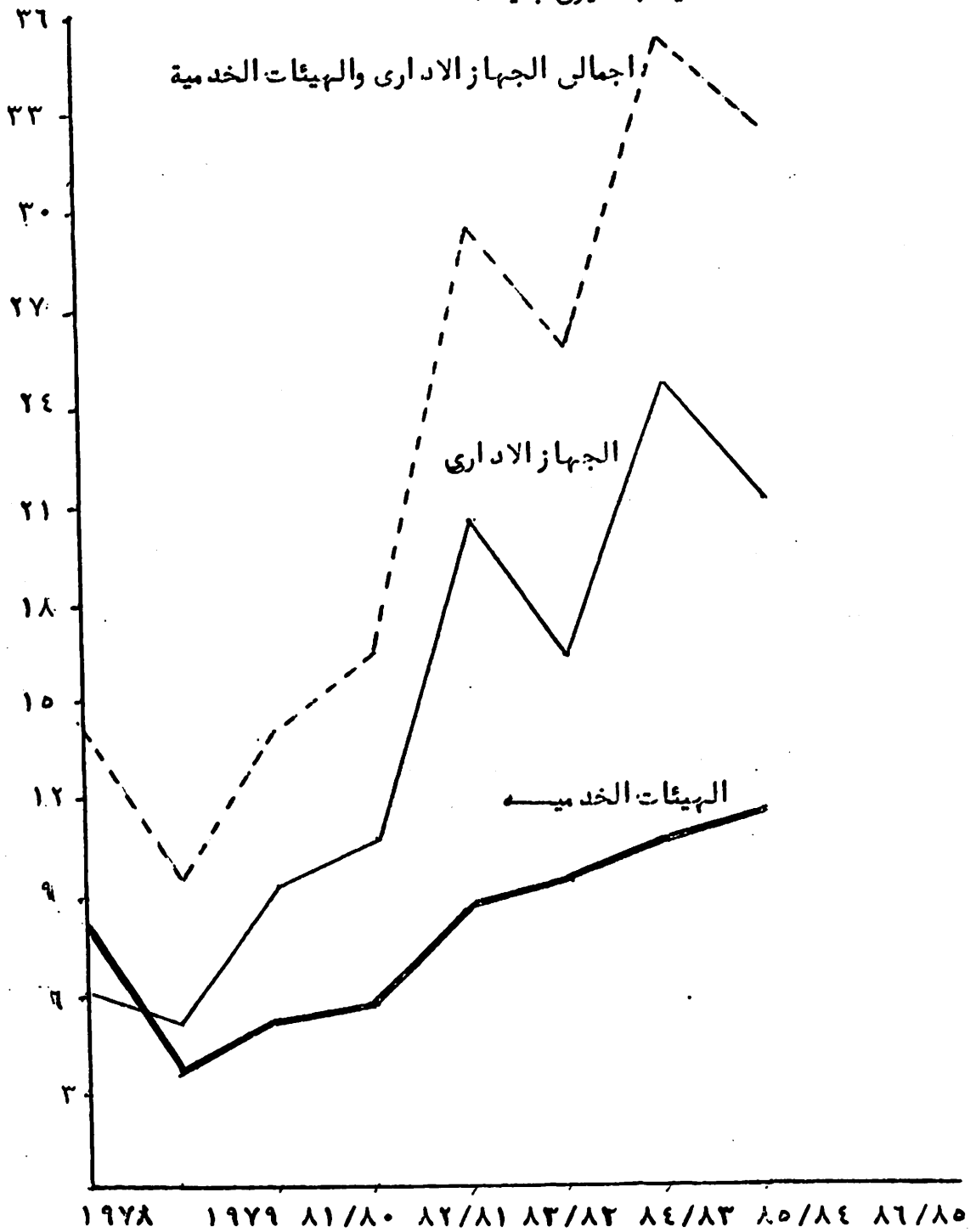

٢ — ٣ الانفاق الحكومى على النشاط الصناعى وفق التقسيم النوعى :

يتضمن الانفاق الحكومى على النشاط الصناعى وفق التقسيم النوعى كل من : الانفاق الحكومى الجارى ، الانفاق الحكومى الاستثمارى حيث يضم الانفاق الحكومى الجارى البابين الاول والثانى من الموازنة العامة للدولة وهما الاجور والمرتبات ومافى حكمها ، النفقات الجارية والتحويلات الجارية ، كما يضم الانفاق الاستثمارى كل من الاستخدامات الاستثمارية والتحويلات الراسمالية .

ولقد بلغ اجمالى الانفاق الجارى حوالى ٥ر٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨ تمثل حوالى ٣٨٪ من اجمالى الانفاق الحكومى فى القطاع الصناعى بينما بلغ الانفاق الاستثمارى حوالى ٨ر٨ مليون جنيه أو مايعادل نحو ٦٢٪ من اجمالى الانفاق الحكومى فى القطاع الصناعى فى نفس العام . وفى الوقت الذى اخذ فيه الانفاق العام الجارى فى التزايد من عام لاخر فان الانفاق العام الاستثمارى قد تأرجح وتذبذب بشكل حاد بين التزايد والتناقص من عام لاخر مما جعل نسبه كلا من الانفاق الاستثمارى والانفاق الجارى الى اجمالى الانفاق الحكومى فى قطاع الصناعة فى تغير مستمر من عام لاخر ، حيث تراوحت نسبة الانفاق الجارى مابين ٦٧ ٪ ، ٤٤٪ من اجمالى الانفاق الحكومى العام فى قطاع الصناعة خلال السنوات ١٩٧٩ — ١٩٨٥/ ١٩٨٦ بينما تراوحت نسبة الانفاق الاستثمارى مابين ٥٧٪ ، ٣٣٪ من الانفاق الحكومى فى قطاع الصناعه خلال نفس الفترة ، وذلك يعكس قدرا من التزايد البسيط فى قيمة الانفاق الجارى عن الانفاق الاستثمارى الحكومى فى ذلك القطاع حيث بلغ متوسط الانفاق الجارى خلال الفترة موضع الدراسة نحو ٥٤٪ بينما بلغ متوسط الانفاق الاستثمارى نحو ٤٥٪ من اجمالى الانفاق العام الحكومى فى ذلك القطاع .

ولقد أخذ الانفاق الجارى فى التزايد من عام لاخر حيث ازداد الى حوالى ٤ر٦ مليون جنيه عام ١٩٧٩ مقابل حوالى ٥ر٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨ أى انه قد ازداد الى نحو ١١٧ ٪

عام ١٩٧٩ عما كان عليه فى عام ١٩٧٨ بزيادة سنوية قدرها ١٧٪ خلال ذلك العام ، ثم ازداد الى حوالى ٧ر٠ مليون جنيه فى العام التالى ٨٠/١٩٨١ أى أنه قد ازداد الى نحو ١٠٩٪ عما كان عليه عام ١٩٧٩ بزياده سنويه قدرها ٩٪ فقط ، ثم ازداد الى ١٠ر٤ مليون جنيه ، ١٢ر٩ مليون جنيه ، ١٥ر٨ مليون جنيه ، ١٩ر٠ مليون جنيه خلال السنوات الاربع التالية ٨١/١٩٨٢ ـ ٨٤/١٩٨٥ بزيادة سنوية بلغت نحو ٤٩٪ ، ٢٤٪ ، ٢٣٪ ، ٢٠٪ لكل من السنوات الاربع على التوالى ثم تناقص الانفاق الحكومى العام الجارى فى قطاع الصناعة الى نحو ١٨ر٧ مليون جنيه فى السنة الاخيرة من الفترة موضع الدراسة ٨٥/١٩٨٦ أى مايعادل نحو ٩٩٪ عما كان عليه عام ٨٤/١٩٨٥ . ولقد تضاعف الانفاق الحكومى العام الجارى فى هذا القطاع حوالى ٣ر٤ مرة خلال الفترة موضع الدراسة عما كان عليه فى بدايتها فى عام ١٩٧٨ حيث ازداد الى نحو ١١٧٪ ، ١٢٧٪ ، ١٨٩٪ ، ٢٣٥٪ ، ٢٨٨٪ ، ٣٤٥٪ ، ٣٤١٪ خلال السنوات ١٩٧٩ ـ ٨٥/١٩٨٦ عما كان عليه عام ١٩٧٨ كما بلغ معدل النمو السنوى المركب للانفاق الحكومى الجارى فى ذلك القطاع نحو ١ر١٩٪ سنويا خلال الفترة موضع الدراسة .

ويضم الانفاق العام الجارى كل من الاجور والمرتبات ومافى حكمها والنفقات الجارية والتحويلات الجارية ، وقد بلغت الاجور والمرتبات التى سددها القطاع الحكومى على الانشطة الصناعية حوالى ٤ر٤ مليون جنيه عام ١٩٧٨ تمثل حوالى ٨٠٪ من الانفاق الجارى بينما بلغت النفقات الجارية والتحويلات الجارية حوالى ١ر١ مليون جنيه فى نفس العام أو ما يعادل نحو ٢٠٪ فقط من الانفاق العام الجارى فى ذلك العام ، وفى الوقت الذى اخذت فيه الاجور فى التزايد المستمر من عام لاخر ، فان النفقات الجارية والتحويلات الجارية قد تذبذبت بين النقص والتزايد من عام لاخر وان لم تقل عما بلغته فى عام ١٩٧٨ سوى فى عام ٨٠/١٩٨١ حيث انخفضت من حوالى ١٠٨٢ الف جنيه عام ١٩٧٨ الى حوالى ١٠٥٣ الف جنيه عام ٨٠/١٩٨١ أى مايعادل نحو ٩٧٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٨ . ولقد تراوحت نسبة الاجور ضمن الانفاق الحكومى الجارى فى قطاع الصناعة مابين ٩٣٪ ، ٧٩٪ من

قيمة الانفاق الجارى ، بينما تراوحت نسبة النفقات الجارية ما بين ٢١٪ ، ٧٪ فقط خلال الفترة من عام ١٩٧٩ — ١٩٨٦/٨٥ ، ويعكس ذلك ضخامة الوزن النسبى لعنصر الاجور ضمن الانفاق العام الجارى ، ومن الملاحظ ان الوزن النسبى للاجور كجزء من الانفاق الجارى كان فى تزايد مستمر خلال الفترة موضع الدراسة حيث بلغ نحو ٧٩٪ ، ٨٥٪ ، ٨٨٪ ٨٩٪ ، ٨٦٪ ، ٩٢٪ ، ٩٣٪ من اجمالى الانفاق الجارى للسنوات ١٩٧٩ — ١٩٨٦/٨٥ على التوالى .

ولقد اخذت الاجور فى التزايد من عام لاخر حيث ازدادت الى حوالى ١ر٥ مليون جنيه عام ١٩٧٩ مقابل حوالى ٤ر٤ مليون جنيه عام ١٩٧٨ أى أنها قد ازدادت الى نحو ١١٥٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ بزيادة سنوية قدرها ١٥٪ خلال ذلك العام ، ثم ازدادت الى حوالى ٩ر٥ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ أى أنها قد ازدادت الى نحو ١١٧٪ بزيادة سنوية قدرها ١٧٪ خلال ذلك العام ثم ازدادت الى حوالى ٢ر٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ بزيادة سنوية قدرها نحو ٥٥٪ ، ثم بلغت حوالى ٥ر١١ مليون جنيه فى العام التالى ١٩٨٣/٨٢ بزيادة سنوية قدرها نحو ٢٦٪ خلال ذلك العام ، وبلغت حوالى ٧ر١٣ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ بزيادة سنوية قدرها نحو ١٩٪ خلال ذلك العام ثم ازدادت الى حوالى ٤ر١٧ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ بزيادة سنوية قدرها نحو ٢٧٪ خلال ذلك العام ، ومن الملاحظ أن الزيادة الدورية العادية للاجور التى تسددها الدولة فى مجالات النشاط الصناعى المختلفة قد تراوحت ما بين ١٥٪ ، ٢٧٪ سنويا باستثناء عام ١٩٨٢/٨١ حيث كانت هناك زيادة استثنائية ادت الى زيادة الاجور بنحو ٥٥٪ عما كانت عليه فى العام السابق له ، ولقد بلغت الاجور نحو ١١٥٪ ، ١٣٤٪ ، ٢٠٨٪ ، ٢٦١٪ ، ٣١٠٪ ، ٣٩٤٪ خلال السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٥/٨٤ عما كانت عليه فى عام ١٩٧٨ أى أن الاجور قد تضاعفت حوالى ٤ مرات خلال الفترة المذكورة كما بلغ متوسط معدل النمو السنوى المركب للاجور نحو ٧ر٢١٪ سنويا خلال الفترة موضع الدراسة .

ولقد تراوحت قيمة النفقات الجارية مابين حوالى ١ر١ مليون جنيه وحوالى ٦ر١ مليون جنيه خلال كل السنوات موضع الدراسة باستثناء عام ٨٣/١٩٨٤ حيث بلغت حوالى ٢ر٢ مليون جنيه، ولقد بلغت النفقات الجارية الحكومية فى الانشطة الصناعية نحو ١ر١ مليون جنيه عام ١٩٧٨ زادت الى نحو ٣ر١ مليون جنيه فى العام التالى ١٩٧٩ بزيادة سنوية قدرها نحو ٢٢٪ خلال ذلك العام ، ثم انخفضت الى حوالى ١ر١ مليون جنيه فى العام التالى ٨٠/١٩٨١ أو مايعادل نحو ٨٠٪ فقط عما كانت عليه عام ١٩٧٩ ثم ازدادت الى حوالى ٢ر١ مليون جنيه عام ٨١/١٩٨٢ أو مايعادل نحو ١١٩ ٪ عما كانت عليه فى العام السابق بزيادة سنوية نحو ١٩٪ خلال ذلك العام ، ثم ازدادت الى حوالى ٤ر١ مليون جنيه عام ٨٢/١٩٨٣ بزيادة سنويا قدرها نحو ١١٪ خلال ذلك العام ، كما بلغت النفقات الحكومية الجارية حوالى ٢ر٢ مليون جنيه عام ٨٣/١٩٨٤ بزيادة قدرها نحو ٥٥٪ خلال ذلك العام وهذه زيادة غير عادية اذا قورنت بالسنوات السابقة عليها ثم انخفضت النفقات الجارية الى حوالى ٦ر١ مليون جنيه وحوالى ٤ر١ مليون جنيه خلال العامين التاليين على التوالى ولقد بلغت النفقات الجارية الحكومية فى الانشطة الصناعية ١٢٢٪ ، ٩٧٪ ، ١١٥٪ ، ١٢٨٪ ، ١٩٩٪ ، ١٤٧٪ ، ١٢٦٪ خلال السنوات موضع الدراسة ١٩٧٩ — ٨٥/١٩٨٦ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، ولقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى لها نحو ٣ر٣٪ فقط مع التغاضى عن التغيرات خلال السنوات المختلفة ما بين عام ١٩٧٨ — ٨٥/١٩٨٦ من النقص والزيادة .

ولقد بلغ اجمالى الانفاق الاستثمارى الحكومى فى مجالات النشاط الصناعى نحو ٨ر٨ مليون جنيه عام ١٩٧٨ تعادل نحو ٦٢٪ من اجمالى الانفاق الحكومى فى ذلك القطاع ، ولكن ذلك الانفاق قد اخذ فى الشد بذب والتأرجح بين النقص والزيادة من عام لاخر طوال كل سنوات الفترة موضع الدراسة حيث انخفض الانفاق الحكومى الاستثمارى فى قطاع الصناعة الى نحو ١ر٣ مليون جنيه فى العام التالى ١٩٧٩ أو ما يعادل نحو ٣٥٪ فقط مما كان عليه عام ١٩٧٨ ثم ازداد مرة أخرى ليبلغ حوالى ٢ر٧ مليون جنيه فى عام ٨٠/٨١ أو مايعادل نحو ٢٣٢٪ مما بلغه فى العام

السابق عليه ١٩٧٩ ولكنه ظل أقل مما انفق فى العام قبل السابق وهو عام ١٩٧٨ حيث لم يتجاوز ٨٢٪ مما انفق فى ذلك العام ، وعاد الانفاق الاستثمارى الى الانخفاض مره اخرى ليبلغ حوالى ٦ر٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ أو مايعادل نحو ٨٣٪ فقط مما انفق فى العام السابق عليه ١٩٨١/٨٠ ونحو ٦٨ ٪ فقط مما بلغه فى بداية الفترة موضع الدراسة عام ١٩٧٨ ، ثم ازدادت الانفاق الحكومى الاستثمارى فى المجالات والانشطة الصناعية بصورة حادة للغاية حيث بلغ حوالى ٦ر١٦ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ أو مايعادل نحو ثلاثة أضعاف مانفق فى العام السابق عليه ونحو ضعفى ما انفق فى عام ١٩٧٨ ، ثم انخفض مرة اخرى ليصل الى حوالى ٩ر٩ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ تعادل نحو ٦٠٪ فقط مما انفق فى العام السابق عليه ونحو ١١٣ ٪ مما انفق فى عام ١٩٧٨ ، ثم عاد الانفاق الحكومى فى القطاع الصناعى الى التزايد ليبلغ حوالى ١ر١٦ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ تعادل نحو ١٦٢ ٪ مما انفق فى العام السابق عليه ونحو ضعفى ماانفق فى عام ١٩٧٨ ، وعاد ذلك الانفاق الى الانخفاض للمرة الرابعه فى عام ١٩٨٦/٨٥ عما كان عليه فى العام السابق عليه ليصل الى حوالى ٥ر١٣ مليون جنيه تعادل نحو ٨٤٪ فقط مما انفق فى عام ١٩٨٥/٨٤ ونحو ١٥٤ ٪ مما انفق فى عام ١٩٧٨ ، والتحليل السابق يبين بوضوح مدى التفاوت الشديد والتذبذب الحاد فى الانفاق الحكومى الاستثمارى فى المجال الصناعى .

ويضم الانفاق العام الحكومى الاستثمارى كل من الاستخدامات الاستثمارية والتحويلات الراسمالية ، ولقد بلغت الاستخدامات الاستثمارية حوالى ٥ر٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ تمثل حوالى ٢٩٪ من الانفاق الحكومى الاستثمارى فى ذلك العام ، بينما بلغت التحويلات الرأسمالية حوالى ٣ر٦ مليون جنيه تعادل نحو ٧١٪ من اجمالى الانفاق الحكومى الاستثمارى فى نفس العام ، وفى الوقت الذى أخذت فيه الاستخدامات الاستثمارية فى التزايد فقد انخفضت التحويلات الرأسمالية انخفاضا حادا واخذت فى التذبذب بين الزيادة والنقص من عام لاخر وظلت أقل كثيرا مما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، ولقد بلغت نسبة الاستخدامات الاستثمارية حوالى

٨٨٪ من اجمالى الانفاق الحكومى الاستثمارى خلال معظم السنوات موضع الدراسة بينما بلغت التحويلات الراسمالية نحو ١٢٪ فقط خلال نفس السنوات ، بينما انخفضت نسبة النفقات الاستثمارية الى نحو ٨٥٪ فقط عام ١٩٨١/٨٠ مقابل زيادة نسبة التحويلات الراسمالية الى ١٥٪ فى ذلك العام ، ولقد ازدادت نسبة النفقات الاستثمارية الى حوالى ٩٥٪، ٩١٪ من الانفاق العام الحكومى الاستثمارى عامى ٨٢/٨١، ١٩٨٣/٨٢ على التوالى مقابل نقص نسبة التحويلات الراسمالية فى نفس العاميين .

ولقد أخذت الاستخدامات الاستثمارية فى الاتجاه نحو التزايد من عام لاخر خلال الفترة موضع الدراسة وان انخفضت فى بعض السنوات عما كانت عليه فى أعوام سابقة عليها فلقد ازدادت الاستخدامات الاستثمارية من حوالى ٢ر٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى حوالى ٢ر٧ مليون جنيه فى العام التالى ١٩٧٩ أى انها قد ازدادت الى نحو ١٠٨٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ بزيادة سنوية قدرها نحو ٨٪ فقط خلال ذلك العام ، ثم ازدادت الى حوالى ٦ر١ مليون جنيه فى العام التالى ١٩٨١/٨٠ أى أنها قد ازدادت الى نحو ٢ر٢ مرة عما كانت عليه فى العام السابق عليه بمعدل زيادة سنوية بلغ ١٢٤٪ فى ذلك العام ، ولكن الاستخدامات الاستثمارية انخفضت فى العام التالى ١٩٨٢/٨١ الى حوالى ٣ر٥ مليون جنيه أو مايعادل نحو ٨٦٪ فقط مما كانت عليه فى العام السابق ١٩٨١/٨٠ ، وان ظلت قيمة الاستخدامات الاستثمارية اكثر من ضعفى ماكانت عليه عام ١٩٧٨ ، ولكنها تضاعفت اكثر من ثلاثة أضعاف ماكانت عليه فى عام ١٩٨٢/٨١ فى عام ١٩٨٣/٨٢ حيث بلغت فى العام الاخير حوالى ٨ر١٥ مليون جنيه أو مايعادل نحو ٣٠٠٪ عما كانت عليه فى العام السابق عليه أو مايعادل ٦ أضعاف ماكانت عليه فى عام ١٩٧٨ ، ولكنها انخفضت فى العام التالى ١٩٨٤/٨٣ الى حوالى ٩ر٨ مليون جنيه أو مايعادل نحو ٥٧٪ فقط مما كانت عليه فى العام السابق ١٩٨٣/٨٢ ، وهو مايعادل نحو ٦ر٣ مرة عما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، ثم ازدادت النفقات الاستثمارية مرة اخرى الى حوالى ٣ر١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥/٨٤ تعادل

نحو ٦ر١ مرة مما كانت عليه فى العام السابق عليه ٨٣/١٩٨٤ ونحو ٦ أضعاف ما أنفق فى عام ١٩٧٨ ، ولكن الاستخدامات الاستثمارية انخفضت مرة اخرى فى العام التالى ٨٥/١٩٨٦ الى حوالى ١٢ مليون جنيه تعادل نحو ٨٤٪ فقط مما انفق فى العام السابق ٨٤/١٩٨٥ وهو مايعادل نحو ٥ أضعاف مانفق فى عام ١٩٧٨ . يتضح من التحليل السابق أنه على الرغم من اتجاه الاستخدامات الاستثمارية الى التزايد خلال الفترة موضوع الدراسة حتى بلغت مايقرب من خمسة أضعاف ماكانت عليه فى عام ١٩٧٨ فقد انخفضت فى بعض السنوات عما كانت عليه فى السنوات السابقة عليها وذلك فى اعوام ٨١/١٩٨٢ ، ٨٣/١٩٨٤ ، ٨٥/١٩٨٦ ولو تغاضينا عن ذلك النقص فى بعض السنوات وعن الزيادة الكبيرة فى قيمة هذه النفقات فى عامى ٨٢/١٩٨٣ ، ٨٤/١٩٨٥ عما أنفق فى عام ٨٥/١٩٨٦ فإن معدل النمو السنوى المركب لهذه النفقات يبلغ نحو ٢٥ ٪ سنويا خلال الفترة موضع الدراسة وهو أعلى معدل تحقق فى كل انواع الانفاق الحكومى فى القطاع الصناعى وفق التقسيم النوعى .

أما التحويلات الراسمالية فقد انخفضت من حوالى ٣ر٦ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى حوالى ٤ر٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ أى انها قد انخفضت الى نحو ٦٪ فقط فى ذلك العام عما كانت عليه عام ١٩٧٨ ، والجدير بالملاحظة أن التحويلات الراسمالية لم تبلغ اكثر من ٩ر١ مليون جنيه فى أى سنة من السنوات موضع الدراسة بعد ذلك أو مايعادل نحو ٣٠٪ مما بلغته ١٩٧٨ الامر الذى يدل على أن وضع هذه التحويلات فى عام ١٩٧٨ ليس بالامر العادى وفى مثل هذه الحالة يفضل استبعاد ذلك العام من التحليل . ولقد بلغت التحويلات الرأسمالية حوالى ١ر١ مليون جنيه فى عام ٨٠/١٩٨١ أى مايعادل حوالى ثلاثة أضعاف ما بلغته عام ١٩٧٩ ، ولكن هذه النفقات انخفضت فى السنوات الثلاث التالية لتصل الى حوالى ٧٢٤ الف جنيه ، ٧٧٤٥ الف جنيه ، ٨٩٨٥ الف جنيه لكل من السنوات الثلاث ٨١/٨٢ — ٨٣/١٩٨٤ على التوالى أو مايعادل نحو ٦٧٪ ، ٧٢٥٪ ، ٨٣٪ مما تم من تحويلات فى الاعوام الثلاث على التوالى وان ظلت أضعاف ماتحقق فى عام ١٩٧٩ حيث بلغت هذه التحويلات نحو

١٩٤٪ ، ٢٠٨٪ ، ٢٤١٪ للسنوات الثلاث على التوالى مما تم من تحويلات فى عام ١٩٧٩ ،
وتضاعفت للتحويلات الراسمالية فى العام التالى ٨٤/ ١٩٨٥ تبلغ حوالى ١ر١ مليون جنيه
تعادل اكثر من ضعفى ماتم من تحويلات فى العام السابق عليه ٨٣/ ١٩٨٤ ، واكثر من
نحو خمسة أضعاف ما تم من تحويلات فى عام ١٩٧٩ ، ثم انخفضت التحويلات الراسمالية فى
العام التالى ٨٥/ ١٩٨٦ لتصل الى حوالى ٥ر١ مليون جنيه تعادل نحو ٨٠٪ مما تم من
تحويلات فى العام السابق ٨٤/ ١٩٨٥ ونحو أربعة أضعاف ماتم من تحويلات فى عام ١٩٧٩ ،
ومن الجدير بالملاحظه أن التحويلات الراسمالية قد تذبذب تذبذبا حادا خلال الفترة
موضع الدراسة مابين التناقص والتزايد ، وحتى لو تم التغاضى ذلك فان ليس من الممكن
اختيار سنة مقاربه تكون اساسا لحساب معدل لنمو المستوى لهذه التحويلات ، ولهذا لم
يتم حساب معدل النمو السنوى الخاص بها ، ويوضح الجدول رقم (٨) الانفاق الحكومى
العام على النشاط الصناعى وفق التقسيم النوعى للنفقات كما يوضح الشكل البيانى رقم (٨)
منحنيات الانفاق الحكومى وفق التقسيم النوعى ،

جدول رقم (٨)

الانفاق الحكومى العام على النشاط الصناعى وفق التقسيم النوعى

(قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية)

السنوات	القيمة بالالف جنيه									القيمه بالاسعار الثابتة										التطور بمعدل النمو السنوى								
	الانفاق الجارى			الانفاق الاستثمارى			الاجمالى العام			الانفاق الجارى			الانفاق الاستثمارى			الاجمالى العام			الانفاق الجارى			الانفاق الاستثمارى			الاجمالى العام		
	الاجور والمرتبات	النفقات الجارية	الاجمالى	استخدامات استثمارية	تحويلات رأسمالية	الاجمالى				الاجور والمرتبات	النفقات الجارية	الاجمالى	استخدامات استثمارية	تحويلات رأسمالية	الاجمالى				الاجور والمرتبات	النفقات الجارية	الاجمالى	استخدامات استثمارية	تحويلات رأسمالية	الاجمالى			
١٩٧٨	٤٤١٤	١٠٨٢	٥٤٩٦	٢٥٢٥	٦٢٨٧	٨٨١٢	١٤٣٠٨	٣٠	٨	٣٨	١٨	٤٤	٦٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٩	٥٠٨٣	١٣٢١	٦٤٠٤	٢٧٣٨	٣٧٣	٣١١١	٩٥١٥	٥٣	١٤	٦٧	٢٩	٤	٣٣	١٠٠	١١٥	١٢٢	١١٧	١٠٨	٦	٣٥	٦٧							
١٩٨١/٨٠	٥٩٢٦	١٠٥٣	٦٩٧٩	٦١٤٥	١٠٨٢	٨٢٢٧	١٤٢٠٦	٤٢	٧	٤٩	٤٣	٨	٥١	١٠٠	١٣٤	٩٧	١٢٧	٢٤٣	١٧	٨٢	٩٩							
١٩٨٢/٨١	٩١٦٢	١٢٤٨	١٠٤١٠	٥٢٧٦	٧٢٤	٦٠٠٠	١٦٤١٠	٥٦	٨	٦٤	٣٢	٤	٣٦	١٠٠	٢٠٨	١١٥	١٨٩	٢٠٩	١٢	٦٨	١١٥							
١٩٨٣/٨٢	١١٥١٥	١٣٨٨	١٢٩٠٣	١٥٨١٠	٧٧٤	١٦٥٨٤	٢٩٤٨٧	٣٩	٥	٤٤	٥٤	٣	٥٧	١٠٠	٢٦١	١٢٨	٢٣٥	٦٢٦	١٢	١٨٨	٢٠٦							
١٩٨٤/٨٣	١٣٦٧٥	٢١٥٧	١٥٨٣٢	٩٠٤٣	٨٩٨	٩٩٤١	٢٥٧٧٣	٥٣	٨	٦١	٣٥	٣	٣٩	١٠٠	٣١٠	١٩٩	٢٨٨	٣٥٨	١٤	١١٣	١٨٠							
١٩٨٥/٨٤	١٧٣٨٢	١٥٩٣	١٨٩٧٥	١٤٢٨١	١٨٦٧	١٦١٤٨	٣٥١٢٣	٤٩	٥	٥٤	٤١	٥	٤٦	١٠٠	٣٩٤	١٤٧	٣٤٥	٥٦٦	٣٠	١٨٣	٢٤٥							
١٩٨٦/٨٥	١٧٣٨٢	١٣٥٨	١٨٧٤٠	١٢٠٤٣	١٤٨٥	١٣٥٢٨	٣٢٢٦٨	٥٤	٤	٥٨	٣٧	٥	٤٢	١٠٠	٣٩٤	١٢٦	٣٤١	٤٧٣	٢٤	١٥٤	٢٢٦							
الاجمالى	٨٤٥٣٩	١١٢٠٠	٩٥٧٣٩	٦٧٨٦١	١٣٤٩٠	٨١٣٥١	١٧٧٠٩٠	٤٨	٦	٥٤	٣٨	٧	٤٥	١٠٠	٢١٫٧	٣٫٣	١٩٫١	٢٥٫٠	*	*	١٢٫٣							

* البيانات الخاصة بالتحويلات الرأسمالية لاتصلح لحساب معدل نمو بسبب التذبذب الشديد فى قيمها من عام لآخر.

الشكل البيانى رقـــم (٨)

منحنيات الانفاق الحكومى فى قطاع الصناعة بحسب نوعيه الانفاق

(القيمة بالمليون جنيه)

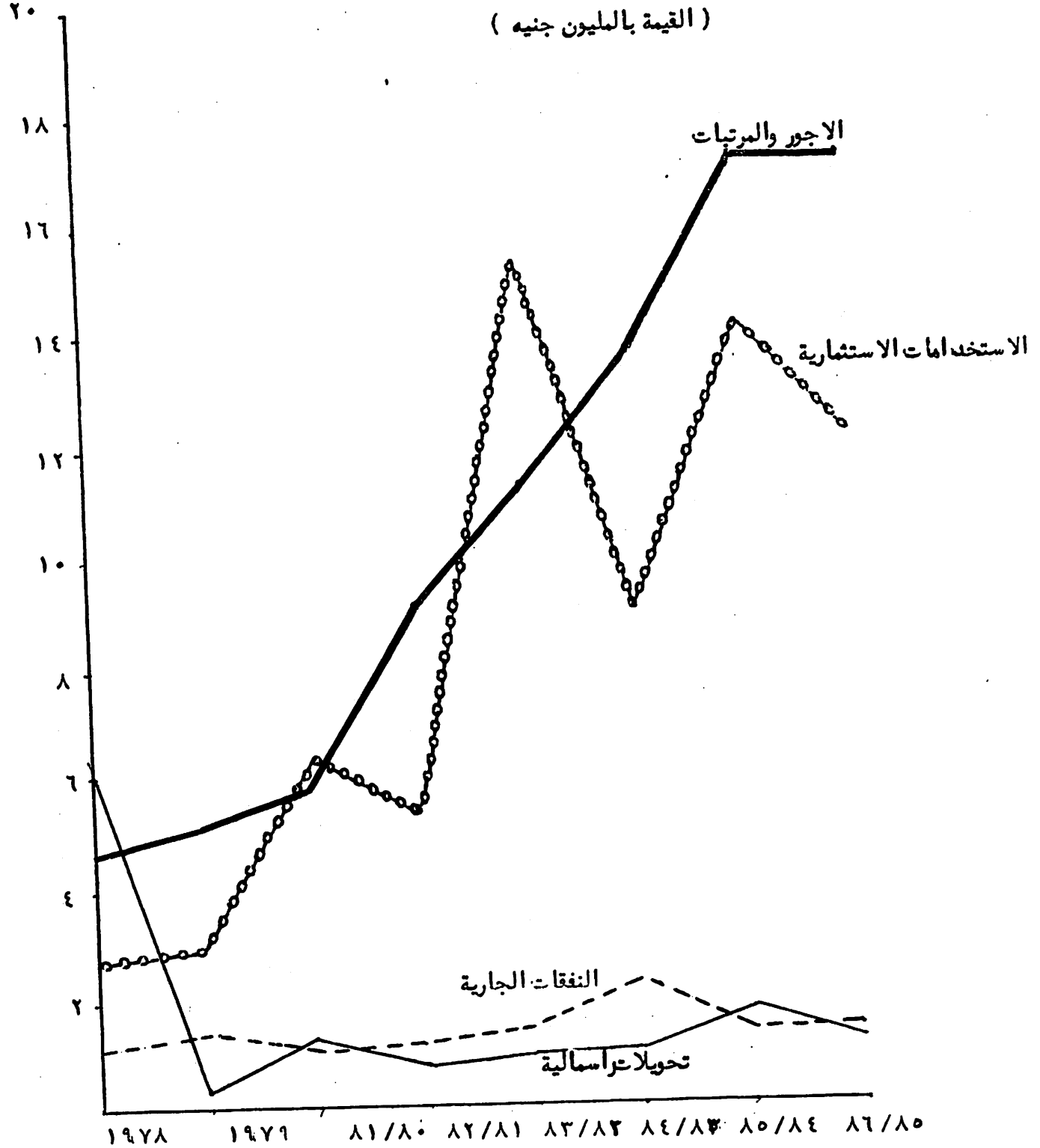

الفصل الثالث

الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات والاقاليم التخطيطية

" موازنة الحكم المحلى "

١ـ٣ : اجمالى الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات :

يتمثل الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات فى قيمة الاعتمادات المالية التى يتم تخصيصها بمعرفة الوزارات المعنية ويتم ادراجها بالموازنة العامة للدولة عن طريق وزارة المالية للمديريات المتخصصة بالمحافظات المختلفة ، حيث يتم انفاقها داخل كل من هذه المحافظات لتحقيق قدر معين من الخدمات الحكومية لمواطنى كل محافظة ، وبالتالى يمكن النظر الى هذه النفقات باعتبارها نفقات خاصة مباشرة لكل محافظة على حدة ، ويتحقق النفع منها لمواطنى تلك المحافظة . وتتمثل هذه النفقات فى الاعتمادات المالية الخاصة بالدواوين العامة والمجالس المحلية ، مديريات التربية والتعليم ، الشئون الصحية ، الاسكان والتعمير ، الشئون الاجتماعية التموين ، الزراعة ، القوى العاملة ، الطرق والكبارى ، الشباب والرياضة ، الضرائب العقارية التنظيم والادارة .

ولقد بلغ اجمالى الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات حوالى ٥٩٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ تعادل مايقل قليلا عن خمس الانفاق الحكومى العام ، ولقد أخذ الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات فى التزايد من عام لآخر حتى بلغ حوالى ٢ر٦ مليار جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ أى أنه قد تضاعف نحو أربع مرات ونصف خلال تلك الفترة كما بلغ متوسط معدل النمو السنوى لهذا الانفاق نحو ٤ر٢٣٪ سنويا ، ومع هذا فان نسبة الانفاق الحكومى بالمحافظات كجزء من الانفاق الحكومى العام قد تناقصت عما كانت عليه ١٩٧٨ وبلغت نحو ١٤٪ فقط من الانفاق الحكومى فى معظم السنوات موضع الدراسة .

٢ — ٣ الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات وفق التقسيم النوعى :

بلغ اجمالى الانفاق الحكومى الجارى بالمحافظات حوالى ٥١٤ مليون جنيه عام ١٩٧٨ تعادل نحو ٨٧٪ من اجمالى الانفاق الحكومى بالمحافظات بينما بلغ الانفاق الراسمالى نحو ١٣٪ فقط من ذلك الانفاق • ولقد أخذ كل من الانفاق الجارى والرأسمالى فى التزايد المضطرد من عام لاخر حتى بلغ الانفاق الجارى نحو ١ر٢ مليار جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ بمعدل نمو سنوى مركب بلغ نحو ٢٢٪ سنويا أى ان الانفاق الحكومى الجارى المباشر على المحافظات قد تضاعف نحو اربع مرات خلال هذه الفترة بينما تزايد الانفاق الراسمالى حتى بلغ حوالى ٥٠٩ مليون جنيه فى نفس العام ١٩٨٦/٨٥ وذلك بمعدل نمو سنوى مركب بلغ نحو ٢ر٣١٪ سنويا خلال الفترة موضع الدراسة أى أنه قد تضاعف نحو سبعة أضعاف ماكان عليه عام ١٩٧٨ • ولقد تراوحت نسبة الانفاق الجارى مابين ١ر٨٧٪ و١ر٧١٪ من اجمالى الانفاق الحكومى بالمحافظات بينما بلغ الانفاق الراسمالى مابين ٨ر٢٨٪ و ٩ر١٢٪ من اجمالى الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات ، أى أن الانفاق الراسمالى قد بلغ فى المتوسط نحو ٢٢٪ من الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات ، ومن الجدير بالملاحظة ان متوسط نسبة الانفاق الرأسمالى قد بلغت نحو ٢٥٪ من اجمالى الانفاق الحكومى العام ككل خلال نفس الفترة وهذا يعنى تضاءل متوسط نسبة الانفاق الراسمالى الخاص بالمحافظات عن المتوسط العام للانفاق الراسمالى على المستوى العام وذلك فى مقابل زيادة متوسط الانفاق الجارى بالمحافظات عن متوسط الانفاق الجارى العام ، ومع هذا فان معدلات النمو السنوى المركبة لكل انواع الانفاق الحكومى بالمحافظات تفوق مثيلتها بالنسبة للانفاق الحكومى العام ككل باستثناء الانفاق العام الجارى بالمحافظات والذى يقل قليلا عن متوسط معدل النمو بالنسبة للانفاق العام الحكومى ككل •

ولقد بلغت الاجور التى سددت للعاملين بالدواوين والمديريات المختلفة بالمحافظات حوالى ٤٠٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ازدادت حتى بلغت حوالى ١ر٧ مليار جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ اى انها قد تضاعفت اكثر من اربع مرات خلال هذه الفترة بمعدل نمو سنوى مركب بلغ نحو ٦ر٢٢٪ سنويا كما تراوحت نسبة الاجور من عام لاخر الى مابين ٥ر٥٣٪ ، ١ر٦٥٪ من اجمالى الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات وبلغ متوسط نصيب الاجور نحو ٥ر٦٢٪ من اجمالى ذلك الانفاق خلال الفترة موضع الدراسة . اما المصروفات الجارية والتحويلات الجارية فقد بلغت حوالى ١١٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ واخذت فى التزايد من عام لاخر حتى بلغت حوالى ٣٨٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ اى انها قد تضاعفت حوالى ٥ر٣ مرة خلال هذه الفترة بمتوسط معدل نمو سنوى مركب نحو ٤ر١٩٪ سنويا ، ولقد بلغت نسبة النفقات الجارية والتحويلات الجارية نحو ١٩٪ من اجمالى الانفاق الحكومى بالمحافظات ثم اخذت فى الانخفاض حتى بلغت نحو ١٥٪ من اجمالى الانفاق عام ١٩٨٦/٨٥ .

ومما لاشك فيه ان انخفاض نسبة النفقات الجارية والتحويلات الجارية كجزء من الانفاق الحكومى بالمحافظات وانخفاض معدل نموها السنوى عن معدل النمو السنوى للاجور يمثل نجاحا لسياسة ترشيد الانفاق الحكومى ، ولكن ذلك لم يتحقق بالنسبة للانفاق الحكومى العام ككل حيث مالت نسبة المصروفات الجارية والتحويلات الجارية الى الثبات كجزء من الانفاق العام الحكومى عند نحو ٥٤٪ من ذلك الانفاق ، وان كان متوسط معدل النمو السنوى المركب لها اقل معدلات النمو السنوى لاى من بنود الانفاق الحكومى الاخرى .

ولقد بلغت الاستخدامات الرأسمالية المباشرة بالمحافظات حوالى ٧١ مليون جنيه عام ١٩٧٨ واخذت فى التزايد من عام لاخر حتى بلغت حوالى ٤٣٥ مليون جنيه عام ٨٦/٨٥ اى انها قد تضاعفت لاكثر من ستة اضعاف ماكانت عليه عام ١٩٧٨ كما بلغ متوسط معدل

النمو السنوى المركب لها نحو ٢٩ر٠٪ سنويا وهو معدل يفوق بكثير معدلات النمو التى تحققت فى كل من عنصرى الانفاق الجارى . ولقد اتجهت نسبة الاستخدامات الرأسمالية كجزء من الانفاق الحكومى بالمحافظات نحو التزايد بوجه عام حيث ازدادت من حوالى ١٢٪ عام ١٩٧٨ الى نحو ٢٥٪ من ذلك الانفاق عام ١٩٨١/٨٠ ولكنها اخذت بعد ذلك فى التناقص حتى بلغت ١٧٪ عام ١٩٨٦/٨٥ ، اما التحويلات الرأسمالية فقد بلغت حوالى ٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ثم ازدادت حتى بلغت حوالى ١١٢ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ ولكنها اخذت فى التناقص بعد ذلك حتى بلغت نحو ٧٣ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغ معدل النمو السنوى المركب لها نحو ٤٧٪ وهو اعلى معدل نمو بين كل انواع الانفاق حيث تضاعفت الى نحو ١٥ ضعف مما كانت عليه عام ١٩٧٨ .

ومما لاشك فيه ان التزايد الكبير فى الانفاق الرأسمالى العام من خلال اجهزة الحكم المحلى يمثل تأكيد لسياسة دعم اجهزة الحكم المحلى حيث ان اسناد المزيد من المهام المرتبطة بالتنمية فى شكل زيادة الاعتمادات الرأسمالية للمحليات سوف يساعد على خلق المزيد من الكوادر والهياكل التنظيمية المحلية ويزيد من نشاط وحجم اعمال المحليات .

وتوضح الجداول ارقام (٩) ، (١٠) ، (١١) هيكل الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات والمتمثل فى موازنة الحكم المحلى بالقيمة وبالنسب المئوية وتطوره خلال الفترة موضع الدراسة وذلك وفق التقسيم النوعى للنفقات بحسب ابواب الموازنة العامة للدولة .

جـــــدول رقـــم (٩)

الانفاق الحكومى المباشر على مستوى المحافظـات

" موازنـة الحكـم المحلـــى "

القيمة بالمليون جنيه

السنـة	الانفاق العـــام الجـارى			الانفاق العـــام الراسمالـــى		الاجمالـــى العـــام
	الباب الاول	الباب الثاني	الاجمالـــى	الباب الثالث	الباب الرابع	الاجمالـى
١٩٧٨	٤٠٢ر٢	١١١ر٧	٥١٣ر٩	٧١ر١	٥ر١	٧٦ر٢	٥٩٠
١٩٧٩	٥٠٢ر٧	١٢٢ر٢	٦٢٤ر٩	١٠٩ر٢	١٤ر٣	١٢٣ر٥	٧٤٨
٨١/٨٠	٥٦٩ر٤	١٨٨ر١	٧٥٧ر٥	٢٦٦ر١	٣٩ر٩	٣٠٦ر٠	١٠٦٤
٨٢/٨١	٩٢٥ر٢	٢١٣ر٩	١١٣٩ر١	٣١٠ر١	٨٠ر٧	٣٩٠ر٨	١٥٣٠
٨٣/٨٢	١٠٧٤ر٦	٢٦٧ر٨	١٣٤٢ر٤	٣٢٥ر٧	١١٢ر٣	٤٣٨ر٠	١٧٨٠
٨٤/٨٣	١٢٨٢ر٨	٣٣٣ر١	١٦١٥ر٩	٣٧١ر٩	٧٧ر٧	٤٤٩ر٦	٢٠٦٦
٨٥/٨٤	١٥٢٠ر٤	٣٤٢ر٤	١٨٦٢ر٩	٤٣٠ر٠	٧٠ر٨	٥٠٠ر٨	٢٣٦٤
٨٦/٨٥	١٦٧١ر٢	٣٨٧ر١	٢٠٥٨ر٣	٤٣٥ر٢	٧٣ر٥	٥٠٨ر٧	٢٥٦٧
الاجمالـى	٧٩٤٩	١٩٦٦	٩٩١٥	٢٣١٩	٤٧٤	٢٧٩٤	١٢٧٠٩

جـــدول رقـــم (١٠)

الانفاق الحكومـى المباشر على مستوى المحافظـــات

" موازنة الحكم المحلـــى "

بالنسب المئوية

السنـة	الانفاق العـام الجـارى			الانفـاق العـام الراسمالـــى		الاجمالـى العـام
	الباب الاول	الباب الثانى	الاجمالى	الباب الثالث	الباب الرابع	الاجمالـى
١٩٧٨	٦٨ر٢	١٨ر٩	٨٧ر١	١٢ر٠	٠ر٩	١٢ر٩	١٠٠
١٩٧٩	٦٧ر٢	١٦ر٣	٨٣ر٥	١٤ر٥	١ر٩	١٦ر٥	١٠٠
٨٠/٨١	٥٣ر٥	١٧ر٧	٧١ر١	٢٥ر٠	٣ر٨	٢٨ر٨	١٠٠
٨١/٨٢	٦٠ر٥	١٤ر٠	٧٤ر٥	٢٠ر٣	٥ر٣	٢٥ر٥	١٠٠
٨٢/٨٣	٦٠ر٤	١٥ر٠	٧٥ر٤	١٨ر٣	٦ر٣	٢٤ر٦	١٠٠
٨٣/٨٤	٦٢ر١	١٦ر١	٧٨ر٢	١٨ر٠	٣ر٨	٢١ر٨	١٠٠
٨٤/٨٥	٦٤ر٣	١٤ر٥	٧٨ر٨	١٨ر٢	٣ر٠	٢١ر٨	١٠٠
٨٥/٨٦	٦٥ر١	١٥ر١	٨٠ر٢	١٧ر٠	٢ر٩	١٩ر٨	١٠٠
الاجمالـى	٦٢ر٥	١٥ر٥	٧٨ر٠	١٨ر٢	٣ر٧	٢٢	١٠٠

جـــدول رقـم (١١)

تطور الانفاق الحكومى المباشر على مستوى المحافظـات

(موازنـة الحكم المحلـــى)

١٩٧٨ = ١٠٠

السنة	الانفـاق العـــام الجـارى			الانفاق العـــام الراسمالـــى		الاجمالـى العـــام
	الباب الاول	الباب الثانى	الاجمالـى	الباب الثالث	الباب الرابع	الاجمالى	
١٩٧٩	١٢٥	١٠٩	١٢٢	١٥٤	٢٨٠	١٦٢	١٢٧
٨١/٨٠	١٤٢	١٦٨	١٤٧	٣٧٤	٧٨٣	٤٠٢	١٨٠
٨٢/٨١	٢٣٠	١٩١	٢٢٢	٤٣٦	١٥٨٢	٥١٣	٢٥٩
٨٣/٨٢	٢٦٧	٢٤٠	٢٦١	٤٥٨	٢٢٠٢	٥٧٥	٣٠٢
٨٤/٨٣	٣١٩	٢٩٨	٣١٤	٥٢٣	١٥٢٤	٥٩٠	٣٥٠
٨٥/٨٤	٣٧٨	٣٠٧	٣٦٣	٦٠٥	١٣٨٨	٦٥٧	٤٠١
٨٦/٨٥	٤١٦	٣٤٧	٤٠١	٦١٢	١٤٤١	٦٦٨	٤٣٥
معدل النمو السنوى المركب٪	٢٢ر٦	١٩ر٤	٢١ر٩	٢٩ر٥	٤٦ر٥	٣١ر٢	٢٣ر٤

٣ـ٣ : الانفاق الحكومى بالمحافظات والاقاليم التخطيطية :

استحوذ اقليم القاهرة الذى يضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية على النصيب الاكبر من الانفاق الحكومى مقارنا بغيره من الاقاليم ، حيث بلغ نصيب هذا الاقليم حوالى ١٤٧ مليون جنيه عام ١٩٧٨ تمثل نحو ربع قيمة الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات ولقد تزايد الانفاق الحكومى بهذا الاقليم كغيره من الاقاليم حتى بلغ حوالى ٥٥٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ، اى انه قد تضاعف نحو أربعة اضعاف ما كان عليه عام ١٩٧٨ ، كما بلغ معدل النمو السنوى لنفقات ذلك الاقليم نحو ٢١٪ سنويا ، ومع هذا فقد اتجه نصيب ذلك الاقليم من الانفاق الحكومى نحو التناقص حيث انخفض من عام لاخر حتى بلغ نحو ٢١ر٧٪ فقط عام ١٩٨٦/٨٥ ، كما ان معدل النمو السنوى المركب لنفقات ذلك الاقليم يعتبر أدنى معدل نمو سنوى بين كل الاقاليم ، ومما لاشك فيه أن الانخفاض النسبى فى نصيب اقليم القاهرة الكبرى مقارنا بغيره من الاقاليم ظاهرة ايجابية ذلك ان اتجاه الانفاق الحكومى وخاصة الرأسمالى خارج هذا الاقليم لصالح الاقاليم الاخرى امر يخدم عملية التنمية المحلية بالاقاليم المختلفة .

ولقد بلغت النفقات الحكومية الخاصة بمدينة القاهرة وحدها حوالى ٩٠ مليون جنيه عام ١٩٧٨ تزايدت من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٣٢٠ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ اى انها قد تضاعفت نحو ٣٥٧٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ وبلغ معدل النمو السنوى المركب لهذه النفقات نحو ٢٠٪ سنويا خلال الفترة موضع الدراسة ، ومع هذا فأن نصيب محافظة القاهرة من الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات قد انخفض من نحو ٢ر١٥٪ من ذلك الانفاق عام ١٩٧٨ الى نحو ٥ر١٢٪ منه فى عام ١٩٨٦/٨٥ ، ويعنى ذلك تحول قدرا اكبر نسبيا من الانفاق الحكومى الى المحافظات الاخرى مقارنة بمحافظة القاهرة ، ويؤكد ذلك ان معدل نمو الانفاق الحكومى الخاص بمحافظة القاهرة والذى بلغ ٢٠٪ سنويا هو ادنى معدل لنمو

الانفاق الحكومى المباشر بين كل المحافظات باستثناء محافظة بورسعيد والذى بلغ معدل نمو الانفاق الحكومى الخاص بها نحو ١٨ر٨٪ سنويا فقط ، وداخل اقليم القاهرة التخطيطى فقد بلغت نفقات محافظة القاهرة نحو ٦١٪ من اجمالى النفقات الخاصة بالاقليم عام ١٩٧٨ أى أن نفقات محافظة القاهرة قد بلغت ١٥٦٪ من جملة نفقات محافظتى الجيزة والقليوبية وان اخذت هذه النسبة فى الانخفاض من عام لآخر حتى بلغت ١٣٥٪ عام ١٩٨٦/٨٥ ، ولقد بلغت نفقات محافظة الجيزة حوالى ٣١ر٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ واخذت فى التزايد من عام لآخر حتى بلغت حوالى ١٢٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ أى انها قد تضاعفت اربع مرات خلال تلك الفترة كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لها نحو ٢٢٪ سنويا وهو معدل يقل عن المتوسط العام لنمو الانفاق الحكومى بالمحافظات المختلفة والذى بلغ نحو ٤ر٢٣٪ سنويا وذلك يعكس انخفاض نصيب هذه المحافظة فى الانفاق الحكومى لصالح محافظات اخرى ، ويؤكد ذلك انخفاض نصيب المحافظة من ٣ر٥٪ من الانفاق الحكومى الى نحو ٩ر٤٪ منه عام ٨٦/٨٥ اما محافظة القليوبية فقد بلغت النفقات الحكومية الخاصة بها حوالى ٣ر٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ازدادت من عام لآخر حتى بلغت حوالى ١١٢ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ اى انها قد تضاعفت الى نحو ٤٢٥٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٨ كما بلغ معدل النمو السنوى لهذه النفقات نحو ٢٣٪ سنويا ، وهو معدل قريب من معدل نمو الانفاق الحكومى الخاص بالمحافظات مجتمعة ويؤكد ذلك ان نصيب المحافظة من الانفاق الحكومى قد انخفس انخفاضا ضئيلا عما كان عليه عام ١٩٧٨ وظل عند مستوى حوالى ٤ر٤٪ من اجمالى الانفاق الحكومى للمحافظات مجتمعة .

أما اقليم الدلتا والذى يضم محافظات المنوفية ، الغربية ، كفر الشيخ ، دمياط الدقهلية فقد ظل الاقليم التالى لاقليم القاهرة من حيث نصيبه من الانفاق الحكومى حتى العام ١٩٨٤/٨٣ ثم تزايد نصيبه عن اقليم القاهرة اعتبارا من عام ١٩٨٥/٨٤ ، ولقد بلغت نفقات اقليم الدلتا حوالى ١٣٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ثم اخذت فى التزايد من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٦٠٤ر٢ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ اى انها قد تضاعفت الى نحو ٤٣٥٪

عما كانت عليه عام ١٩٧٨ كما بلغ معدل النمو السنوى لنفقات ذلك الاقليم نحو ٤ر٢٣٪ سنويا وهو نفس معدل النمو السنوى المركب للانفاق الخاص بالمحافظات مجتمعة ، ولقد بلغ نصيب ذلك القطاع من الانفاق الحكومى نحو ٦ر٢٣٪ عام ١٩٧٨ ولكنه اخذ فى التناقص حتى بلغ نحو ٢ر٢٠٪ عام ١٩٨١/٨٠ ثم اخذ فى التزايد حتى بلغ نحو ٥ر٢٣٪ من اجمالى الانفاق الحكومى الخاص بالمحافظات عام ١٩٨٦/٨٥ . وداخل هذا الاقليم فقد استحوذت كل من محافظتى الدقهلية والغربية على النصيب الاكبر نسبيا اذا قورنت بغيرها من المحافظات حيث بلغت نفقات محافظة الدقهلية حوالى ٦ر٤٠ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ازدادت من عام لاخر حتى بلغت حوالى ٢ر١٧٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ أى مايعادل نحو ٣٠٪ من النفقات الخاصة بذلك الاقليم وهو مايعادل نحو ٩ر٦٪ من اجمالى الانفاق الحكومى الخاص بالمحافظات مجتمعة وبذلك تأتى محافظة الدقهلية فى المرتبة الثانية بعد محافظة القاهرة من حيث نصيبها من الانفاق الحكومى الخاص بالمحافظات ، ولقد ازدادت النفقات الخاصة بمحافظة الدقهلية الى حوالى ٤٣٦٪ عام ١٩٨٦/٨٥ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لها نحو ٥ر٢٣٪ سنويا وتأتى محافظة الغربية بعد محافظة الدقهلية من حيث نصيبها من الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات سواء داخل اقليم الدلتا أو على مستوى كل المحافظات حيث بلغ الانفاق الحكومى الخاص بهذه المحافظة حوالى ٤ر٣٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ازدادت حتى بلغت حوالى ١ر١٦٠ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ وهو مايعادل نحو ٢٧٪ من الانفاق الخاص بذلك الاقليم ولقد بلغ نصيب محافظة الغربية نحو ٧ر٦٪ من اجمالى الانفاق الحكومى للمحافظات مجتمعة عام ١٩٧٨ ولكن هذه النسبة انخفضت فى العامين التاليين حتى بلغت ٣ر٥٪ فقط من ذلك الانفاق عام ١٩٨١/٨٠ ثم ازدادت حتى بلغت نحو ٣ر٦٪ عام ١٩٨٦/٨٥ وعلى هذا فان معدل

النمو السنوى المركب للنفقات الخاصة بهذه المحافظة والذى بلغ ٢ر٢٢٪ سنويا من المعدلات المنخفضة اذا قورن بالمتوسط العام لنمو الانفاق الحكومى الخاص بالمحافظات وبمعدلات النمو لغيرها من المحافظات باستثناء محافظات بورسعيد والقاهرة والجيزة والاسكندرية ٠ اما محافظة دمياط فهى اقل المحافظات باقليم الدلتا من حيث نصيبها من الانفاق الحكومى حيث بلغ الانفاق الحكومى الخاص بها حوالى ١ر١٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ازدادت من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٩ر٥٤ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ وقد استقر نصيب هذه المحافظة من اجمالى الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات عند نحو ٢ر٢٪ فى المتوسط فى معظم السنوات موضع الدراسة ولهذا فان معدل النمو السنوى للانفاق الحكومى الخاص بهذه المحافظة بلغ نحو ٢٤٪ سنويا وهو مايزيد قليلا عن متوسط معدل النمو السنوى للانفاق الخاص بالمحافظات مجتمعة ٠

ويأتى اقليم قناة السويس فى المرتبة الثالثة بعد اقليمى القاهرة والدلتا من حيث حجم الانفاق الحكومى المباشر الخاص بالاقاليم التخطيطية حيث بلغت نفقات ذلك الاقليم حوالى ٢ر٧٤ مليون جنيه عام ١٩٧٨ تعادل نحو ٦ر١٢٪ من اجمالى الانفاق الحكومى للمحافظات مجتمعة ، وقد اخذت هذه النفقات فى التزايد من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٩ر٣٩٧ مليون جنيه تعادل نحو ٥ر١٥٪ من اجمالى الانفاق الحكومى للمحافظات بمعدل اكبر من الزيادة فى بعض الاقاليم الاخرى ، ولقد بلغ معدل النمو السنوى للنفقات الخاصة بذلك القطاع نحو ٩ر٢٦٪ سنويا وهو اعلى معدل بين كل الاقاليم التخطيطية ، ويرجع ذلك فى الحقيقة الى زيادة النفقات الخاصة بمحافظتى شمال وجنوب سيناء بمعدلات كبيرة لسد احتياجاتها المتزايدة بعد التحرير ، فلقد ازدادت نفقات محافظة شمال سيناء من حوالى ٥ر٤ مليون جنيه عام ١٩٧٩ الى حوالى ٧ر٥٣ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغ معدل النمو السنوى لهذه النفقات نحو ٥١٪ سنويا خلال هذه الفترة كما تضاعف الانفاق الخاص بها نحو اثنا عشر مرة وكذلك الحال ازدادت نفقات محافظة جنوب سيناء من حوالى ٨٠٠ الف

جنيه عام ١٩٧٩ الى حوالى ٥ر٣٠ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ بمعدل نمو سنوى مركب بلغ نحو ٨٣٪ سنويا كما تضاعف الانفاق الخاص بها نحو ٣٨ مرة ولكن النفقات الخاصه بكل من محافظتى شمال وجنوب سيناء ماتزال تمثل قدرا ضئيلا من الانفاق الحكومى العام على المحافظات مجتمعه حيث بلغت هذه النسبه نحو ١ر٢٪ ، ٢ر١٪ لكل من المحافظتين على التوالى عام ١٩٨٦/٨٥ . ولقد استحوذت محافظة الشرقيه وحدها على مابين ٤٠٪ الى ٥٠٪ من اجمالى نفقات ذلك القطاع فى كل من سنوات الدراسه باستثناء عام ٨٢/٨١ حيث انخفض نصيبها الى نحو ٣٢٪ فقط فى ذلك العام ، ولقد بلغ نصيب هذه المحافظة من الانفاق الحكومى الخاص بالمحافظات مابين ٨ر٥٪ ، ٧ر٦٪ لكل من السنوات موضع الدراسه وتأتى هذه المحافظة فى المرتبه الثالثه بعد محافظتى القاهره والدقهليه من حيث نصيبها من الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات ، ولقد بلغت النفقات الخاصه بهذه المحافظة حوالى ٨ر٣٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ازدادت من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٩ر١٧٢ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ . وداخل هذا الاقليم يلاحظ أن أقل معدل لنمو الانفاق الحكومى بين كل المحافظات هو الخاص بمحافظة بورسعيد حيث بلغ هذا المعدل نحو ٨ر١٨٪ سنويا ، وعلى هذا فان نصيب هذه المحافظة من الانفاق الحكومى الخاص بالمحافظات مجتمعه قد تناقص من نحو ٥ر٣٪ عام ١٩٧٨ الى نحو ٦ر٢٪ عام ١٩٨٦/٨٥ ، أما النفقات الخاصه بمحافظة الاسماعيلية فقد تزايدت بمعدل كبير نسبيا بلغ نحو ٣ر٢٥٪ سنويا وهو يفوق معدل نمو الانفاق الحكومى العام الخاص بالمحافظات المختلفه .

ويلى ذلك من حيث قيمة النفقات اقليم جنوب الصعيد الذى يضم محافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر حيث بلغ الانفاق الحكومى العام لهذا الاقليم حوالى ٦ر٧٠ مليون جنيه عام ١٩٧٨ وأخذ فى التزايد من عام لآخر حتى بلغ حوالى ٨ر٣١٠ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ بمعدل نمو سنوى مركب نحو ٦ر٢٣٪ سنويا ، كما أن الانفاق العام الحكومى لهذا الاقليم قد تضاعف الى نحو ٤ر٤ مرة عما كان عليه عام ١٩٧٨ ، وقد بلغ نصيب ذلك الاقليم من الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات مابين نحو ١٢٪ ، ٧ر١٢٪

من الانفاق الحكومى العام بالمحافظات خلال كل من سنوات الفترة موضع الدراسة اى ان نصيب ذلك الاقليم قد ظل متوازنا تقريبا يتزايد بنفس معدل تزايد الانفاق الحكومى للمحافظات مجتمعة — ولقد حصلت كل من محافظتى سوهاج وقنا على جزء كبير من الانفاق الخاص بذلك الاقليم حيث بلغت النفقات الخاصة بمحافظة سوهاج حوالى ٣ر٢٤ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ازدادت حتى بلغت حوالى ٤ر١١١ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ وهو مايعادل نحو ٣ر٤٪ من اجمالى الانفاق الحكومى العام الخاص بالمحافظات ونحو ٣٥٪ من نفقات ذلك القطاع ، كما بلغ معدل النمو السنوى للانفاق الحكومى الخاص بهذه المحافظة نحو ٢ر٢٤٪ سنويا . وبالمثل محافظة قنا حيث بلغت النفقات الخاصة بها حوالى ٠ر٢٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ازدادت حتى بلغت حوالى ١ر١٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ بمعدل نمو سنوى نحو ٨ر٢٢٪ سنويا ، كما انها تمثل نحو ١ر٤٪ من الانفاق الحكومى العام الخاص بالمحافظات مجتمعة . وفى داخل هذا الاقليم فان نصيب محافظة البحر الاحمر من الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات لم يتجاوز ٩ر٠٪ فى اى من السنوات موضع الدراسة حيث بلغت نفقات هذه المحافظة حوالى ٦ر٣ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ازدادت حتى بلغت حوالى ٤ر٢٣ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ومع هذا فان نصيب هذه المحافظة من اجمالى الانفاق الحكومى الخاص بالمحافظات قد تزايد بمعدل اكبر من غيرها من المحافظات حيث زاد نصيبها من حوالى ٦ر٠٪ من الانفاق الحكومى عام ١٩٧٨ الى نحو ٩ر٠٪ عام ١٩٨٦/٨٥ كما بلغ معدل النمو السنوى لنفقات هذه المحافظة نحو ٣١٪ سنويا وهو ثالث اعلى معدل نمو بعد المحقق لمحافظتى سيناء الشمالية والجنوبية .

يأتى بعد ذلك اقليم شمال الصعيد الذى يضم محافظات بنى سويف والفيوم والمنيا والذى يبلغ نصيبه من الانفاق الحكومى الخاص بالمحافظات مجتمعة مابين ١٠٪ ، ١١٪ من ذلك الانفاق خلال كل من السنوات موضع الدراسة ، كما بلغ معدل النمو السنوى لنفقات ذلك الاقليم نحو ٨ر٢٤٪ سنويا وهو مايعنى حصول هذا الاقليم على نصيب نسبى متزايد من الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات ، ثم اقليم الاسكندرية الذى يضم محافظات

الاسكندرية والبحيرة والذى تناقص نصيبه من الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات من نحو ١ر١١٪ عام ١٩٧٨ الى نحو ٣ر١٠٪ عام ١٩٨٦/٨٥ ، كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لنفقات ذلك الاقليم نحو ٢٢٪ فقط سنويا وهو ما يؤكد انخفاض نصيب ذلك الاقليم فى مقابل تزايد انصبة بعض الاقاليم الاخرى . ومع ذلك فان هذا الاقليم يضم محافظة الاسكندرية والتى انخفض نصيبها من الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات من نحو ٣ر٦٪ عام ١٩٧٨ الى نحو ٤ر٥٪ منه عام ١٩٨٦/٨٥ ، حيث تأتى محافظة الاسكندرية فى المرتبة الخامسة بين المحافظات المختلفة من حيث نصيبها من الانفاق الحكومى يليها محافظتى البحيرة والمنوفية واللتان تتماثل نفقاتهما تقريبا ويبلغ نصيب كل منهما نحو ٩ر٤٪ من الانفاق الحكومى عام ١٩٨٦/٨٥ ، ثم اقليم اسيوط الذى يضم كل من محافظتى اسيوط والوادى الجديد حيث زاد نصيب ذلك الاقليم من حوالى ٧ر٤٪ عام ١٩٧٨ الى نحو ٥٪ من اجمالى الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات عام ١٩٨٦/٨٥ ، كما بلغ معدل النمو السنوى لنفقات ذلك الاقليم نحو ٤ر٢٤٪ وهو ما يزيد بنحو ١٪ عن معدل النمو السنوى الخاص بالانفاق الحكومى المباشر على المحافظات مختلفة .

ويأتى اقليم مطروح والذى يضم محافظة مطروح فقط فى نهاية كل الاقاليم والمحافظات من حيث قيمة الانفاق الحكومى الخاص به ، فقد بلغت النفقات المباشرة لاقليم مطروح حوالى ٦ر٤ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ازدادت من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٢ر٢٠ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ وهى ادنى قيمة للنفقات بين المحافظات مختلفة ، ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لنفقات ذلك الاقليم نحو ٨ر٢٢٪ سنويا خلال الفترة موضع الدراسة ولقد بلغ نصيب ذلك الاقليم نحو ٨ر٠٪ تقريبا من اجمالى الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات مجتمعة فى كل من السنوات موضع الدراسة .

وتوضح الجداول ارقام (١٢) ، (١٣) ، (١٤) بيان الانفاق الحكومى المباشر على المحافظات والاقاليم التخطيطية بالقيمة وبالنسب المئوية وتطوره خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٦/٨٥ ومعدل النمو السنوى المركب لهذه النفقات .

جـــــدول رقـــم (١٢)

الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات والاقاليم التخطيطيـــــة

* موازنة الحكم المحلـــى *

القيمة لاقرب مليون جنيه

الاقليم والمحافظة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥
اقليم القاهـــرة								
القاهـــرة	٨٩٫٠	١١٣٫٨	٢١٠٫١	١٩٧٫١	٢٦٠٫٠	٢٩٧٫١	٣١٣٫٨	٣١٩٫٨
الجيـــزة	٣١٫١	٤٢٫٨	٤٨٫٨	٨٢٫٠	٩٣٫١	١١١٫١	١٢٣٫٨	١٢٤٫٠
القليوبيـــة	٢٦٫٣	٣٠٫١	٤٣٫٠	٦٦٫١	٨٠٫٧	٨٧٫٩	١٠٤٫٣	١١١٫٩
اجمالى الاقليـــم	١٤٧٫٠	١٨٧٫٠	٣٠٢٫٠	٣٤٥٫٧	٤٣٣٫٠	٤٩٦٫١	٥٤١٫٩	٥٥٦٫١
اقليم الاسكندريـــة								
الاسكندريـــة	٣٧٫٢	٤٤٫٧	٨٠٫١	٩١٫١	١١٠٫٠	١٢١٫٠	١٣٩٫٣	١٣٨٫١
البحيـــرة	٢٨٫١	٣٦٫١	٤٢٫٧	٧٠٫١	٨٣٫٢	١٠١٫٠	١١٣٫١	١٢٦٫٠
اجمالى الاقليـــم	٦٥٫٨	٨٠٫٨	١٢٣٫١	١٦١٫٠	١٩٣٫٧	٢٢٢٫٠	٢٥٢٫١	٢٦٥٫١
اقليم الدلتـــا :								
المنوفيـــة	٢٩٫٠	٣٥٫١	٤٤٫١	٧٢٫١	٨٣٫٧	٩٩٫١	١١٤٫٠	١٢٥٫٠
الغربيـــة	٣٩٫١	٤٠٫٧	٥٦٫٨	٩٠٫٣	١٠٢٫٨	١٢٩٫١	١٤٥٫٢	١٦٠٫١
كفر الشيـــخ	١٧٫١	٢٦٫٠	٣٠٫١	٤٦٫٠	٥٨٫٣	٧٢٫٢	٨٢٫٠	٨٦٫١
دميـــاط	١٢٫١	١٦٫١	٢٢٫١	٣٢٫٣	٤١٫١	٤٧٫٢	٥٢٫٢	٥٤٫١
الدقهليـــة	٤٠٫١	٥٢٫١	٦٠٫٠	٩٥٫٠	١٠٩٫٨	١٣٤٫٠	١٦٥٫٣	١٧٧٫٢
اجمالى الاقليـــم	١٣٩٫٠	١٧٠٫٩	٢١٤٫١	٣٣٦٫٠	٣٩٦٫٠	٤٧٥٫٠	٥٥٩٫١	٦٠٤٫١
اقليم قناة السويس								
شمال سيناء	٤٫٠	١٤٫٠	٥٦٫٧	٢٩٫١	٣٠٫٧	٣٧٫٠	٥٣٫٧
جنوب سيناء	٠٫٨	٦٫٣	٣٥٫١	٢٧٫١	١٨٫٠	١٦٫٣	٣٠٫٠
بور سعيـــد	٢٠٫٠	٢٧٫٣	٣٤٫٨	٤٤٫٨	٤٧٫٠	٥٤٫٩	٦٨٫٠
الاسماعيليـــة	٩٫٠	١١٫٠	١٦٫٨	٢٨٫١	٣٠٫٣	٣٣٫١	٤٠٫١	٤٣٫٧
السويـــس	٦٫٧	٧٫١	١٤٫٩	١٩٫٣	٢٢٫٠	٢٦٫٨	٢٧٫١	٢٩٫١
الشرقيـــة	٣٥٫٨	٤٤٫١	٦٢٫٠	٨٨٫١	١٠٧٫١	١٢٩٫١	١٥٣٫٠	١٧٢٫٩
اجمالى الاقليـــم	٧٤٫١	٩٥٫١	١٤٩٫٣	٢٧٢٫١	٢٦٤٫١	٣٠١٫١	٣٢٩٫٩	٣٩٧٫٩
اقليم مطـــروح :								
مطـــروح	٤٫١	٦٫١	٨٫٧	١٢٫٨	١٤٫١	١٧٫٠	١٨٫٩	٢٠٫١
اجمالى الاقليـــم	٤٫١	٦٫١	٨٫٧	١٢٫٨	١٤٫١	١٧٫٠	١٨٫٩	٢٠٫١
اقليم شمال الصعيـــد								
بنى سويـــف	١٨٫١	٢٢٫١	٢٩٫١	٤٥٫١	٥٤٫٠	٦٣٫٠	٧٣٫٨	٨٣٫٨
الفيـــوم	١٦٫١	٢١٫٨	٢٨٫١	٤٣٫١	٥٠٫٠	٦٠٫٠	٧٨٫٧	٨٣٫٣
المنيـــا	٢٥٫٠	٣١٫٣	٤١٫١	٦٥٫١	٧٥٫٨	٨٨٫١	١٠٥٫٣	١١٦٫٠
اجمالى الاقليـــم	٦٠٫١	٧٥٫١	٩٨٫٧	١٥٤٫٠	١٨٠٫١	٢١٢٫١	٢٥٧٫٨	٢٨٣٫١
اقليم أسيـــوط								
اسيـــوط	٢٢٫٠	٢٩٫١	٣٥٫٧	٥٦٫٠	٦٩٫٠	٧٨٫١	٩٠٫٢	١٠٠٫١
الوادى الجديـــد	٥٫١	٦٫٧	٩٫٨	١٣٫٩	١٥٫٨	١٩٫١	٢٢٫٢	٢٨٫٣
اجمالى الاقليـــم	٢٧٫١	٣٥٫١	٤٥٫٠	٧٠٫١	٨٥٫٣	٩٨٫٣	١١٢٫١	١٢٨٫١
اقليم جنوب الصعيـــد								
سوهـــاج	٢٤٫٣	٣٢٫٠	٤٠٫١	٦٢٫٠	٧٥٫٧	٨٣٫٣	١٠١٫٠	١١١٫١
قنـــا	٢٥٫٠	٣٤٫١	٤٠٫١	٦١٫١	٧٢٫٢	٨٥٫٠	١٠٠٫٠	١٠٥٫١
أســـوان	١٧٫٧	٢٥٫٠	٣٣٫٩	٤٣٫٨	٤٩٫١	٥٩٫٠	٧٠٫١	٧٠٫٩
البحر الاحمـــر	٣٫١	٤٫٠	٦٫٨	٩٫٧	١٥٫١	١٥٫١	١٨٫١	٢٣٫١
اجمالى الاقليـــم	٧٠٫١	٩٥٫١	١٣١٫٠	١٧٧٫١	٢١٣٫٠	٢٤٢٫٠	٢٩٠٫١	٣١٠٫٨
الاجمالى العـــام	٥٩٠٫٠	٧٤٨٫٠	١٠٦٤٫٠	١٥٣٠٫٠	١٧٨٠٫٠	٢٠٦٦٫٠	٢٣٦٤٫٠	٢٥٦٧٫٠

جـــدول رقـــم (١٣)

الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات والاقاليم التخطيطيـــــــة

" موازنة الحكم المحلـــــــى "

بالنسب المئويـــــة

الاقليم والمحافظـــة	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥
اقليم القاهـــرة :								
القاهـــرة	١٥ر٢	١٥ر٢	١٩ر٨	١٢ر٩	١٤ر٢	١٤ر٣	١٣ر٣	١٢ر٥
الجيـــزة	٥ر٣	٥ر٧	٤ر٦	٥ر٣	٥ر٢	٥ر٤	٥ر٢	٤ر٩
الفليوبيـــة	٤ر٥	٤ر١	٤ر٠	٤ر٣	٤ر٥	٤ر٣	٤ر٤	٤ر٤
اجمالى الاقليـــم	٢٤ر٩	٢٥ر٠	٢٨ر٤	٢٢ر٥	٢٤ر٤	٢٤ر٠	٢٢ر٩	٢١ر٧
اقليم الاسكندريـــة :								
الاسكندريـــة	٦ر٣	٦ر٠	٧ر٦	٦ر٠	٦ر٦	٥ر٩	٥ر٩	٥ر٤
البحيـــرة	٤ر٨	٤ر٨	٤ر٠	٤ر٦	٤ر٧	٤ر٩	٤ر٨	٤ر٩
اجمالى الاقليـــم	١١ر١	١٠ر٨	١١ر٦	١٠ر٦	١٠ر٩	١٠ر٧	١٠ر٧	١٠ر٣
اقليم الدلتـــا :								
المنوفيـــة	٥ر٠	٤ر٧	٤ر٢	٤ر٧	٤ر٧	٤ر٨	٤ر٨	٤ر٩
الغربيـــة	٦ر٧	٥ر٤	٥ر٣	٥ر٠	٥ر٨	٥ر٩	٦ر١	٦ر٢
كفر الشيـــخ	٢ر٩	٣ر٥	٢ر٩	٣ر٠	٣ر٣	٣ر٣	٣ر٥	٣ر٤
دميـــاط	١ر٢	٢ر٢	١ر٢	٢ر١	٢ر٣	٢ر٣	٢ر٢	٢ر٢
الدقهليـــة	٦ر٩	٧ر٠	٥ر٦	٦ر٢	٦ر١	٦ر٥	٧ر٠	٦ر٩
اجمالى الاقليـــم	٢٣ر٦	٢٢ر٨	٢٠ر٢	٢٢ر٠	٢٢ر٢	٢٣ر٠	٢٣ر٧	٢٣ر٥
اقليم قناة السويـــس:								
شمال سيناء	٠ر٦	١ر٠	١ر٤	٣ر٧	١ر٧	١ر٩	١ر١	١ر٢
جنوب سيناء	٠ر١	٠ر١	٠ر٥	٢ر٣	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٧	١ر١
بور سعيـــد	٣ر٥	٣ر٢	٣ر٣	٢ر٩	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٣	٢ر٢
الاسماعيليـــة	١ر٥	١ر٥	١ر١	١ر٨	١ر٧	١ر٦	١ر٧	١ر٧
السويـــس	١ر١	١ر٠	١ر٤	١ر٣	١ر٣	١ر٣	١ر١	١ر١
الشرقيـــة	٦ر١	٥ر٩	٥ر٨	٥ر٨	٦ر٠	٦ر٢	٦ر٤	٦ر٧
اجمالى الاقليـــم	١٢ر٦	١٢ر٨	١٤ر٠	١٧ر٨	١٤ر٨	١٤ر٦	١٤ر٠	١٥ر٥
اقليم المطروح :								
مطـــروح	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨
اجمالى الاقليـــم	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨
اقليم شمال الصعيـــد :								
بنى سويـــف	٣ر٢	٣ر٠	٢ر٧	٣ر٠	٣ر٠	٣ر١	٣ر٢	٣ر٣
الفيـــوم	٢ر٨	٢ر٩	٢ر٧	٢ر٨	٢ر٨	٢ر٩	٣ر٢	٣ر٣
المنيـــا	٤ر٢	٤ر٢	٣ر٩	٤ر٣	٤ر٣	٤ر٣	٤ر٤	٤ر٤
اجمالى الاقليـــم	١٠ر٢	١٠ر١	٩ر٣	١٠ر١	١٠ر١	١٠ر٣	١٠ر٩	١١ر٠
اقليم اسيـــوط								
اسيـــوط	٣ر٨	٣ر٩	٣ر٤	٣ر٧	٣ر٩	٣ر٨	٣ر٨	٣ر٩
الوادى الجديـــد	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٩	١ر٠	٠ر٩	١ر١
اجمالى الاقليـــم :	٤ر٧	٤ر٨	٤ر٣	٤ر٦	٤ر٨	٤ر٨	٤ر٨	٥ر٠
اقليم جنوب الصعيـــد :								
سوهـــاج	٤ر١	٤ر٢	٣ر٨	٤ر١	٤ر٣	٤ر٠	٤ر٣	٤ر٣
قنـــا	٤ر٢	٤ر٦	٣ر٨	٤ر٠	٤ر٠	٤ر١	٤ر٢	٤ر١
اســـوان	٣ر٠	٣ر٤	٣ر٣	٣ر٩	٣ر٩	٣ر٩	٣ر٠	٣ر٨
البحر الاحمـــر	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٩	٢ر٤	٠ر٨	٠ر٩
اجمالى الاقليـــم	١٢ر٠	١٢ر٨	١١ر٤	١١ر٦	١٢ر٠	١١ر٧	١٢ر٣	١٢ر١
الاجمالى العـــام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جـــدول رقـــم (١٤)

تطور الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات والاقاليم التخطيطيـــة

١٩٧٨ = ١٠٠

الاقليم والمحافظة	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	معدل النمو السنوى المركب
اقليم القاهـــرة :								
القاهـــرة	١٢٧	٢٣٥	٢٢٠	٢٩١	٣٣٢	٣٥١	٣٥٧	٢٠ر٠
الجيـــزة	١٣٧	١٥٦	٢٦٤	٢٩٩	٣٥٧	٣٩٧	٤٠٠	٢٢ر٠
القليوبيـــة	١١٦	١٦٣	٢٥١	٣٠٧	٣٣٤	٣٩٧	٤٢٥	٢٣ر٠
اجمالـى الاقليم	١٢٧	٢٠٥	٢٣٥	٢٩٥	٣٣٨	٣٦٩	٣٧٩	٢١
اقليـم الاسكندريـة :								
الاسكندريـــة	١٢٠	٢١٦	٢٤٥	٢٩٧	٣٢٥	٣٧٤	٣٧٣	٢٠ر٦
البحيـــرة	١٢٦	١٤٩	٢٤٦	٢٩١	٣٥٣	٣٩٥	٤٤٢	٢٣ر٦
اجمالى الاقليم	١٢٣	١٨٧	٢٤٥	٢٩٤	٣٣٧	٣٨٤	٤٠٣	٢٢ر٠
اقليـم الدلتـــا :								
المنوفيـــة	١١٩	١٥١	٢٤٥	٢٨٤	٣٣٦	٣٨٨	٤٢٦	٢٣ر٠
الغربيـــة	١٠٣	١٤٤	٢٢٩	٢٦١	٣١٢	٣٦٩	٤٠٦	٢٢ر٢
كفر الشيـــخ	١٥٢	١٧٦	٢٦٧	٣٣٥	٤١٥	٤٧٤	٤٩٧	٢٥ر٧
دميـــاط	١٣٦	١٨٥	٢٦٧	٣٤٢	٣٩١	٤٣٣	٤٥٤	٢٤ر٠
الدقهليـــة	١٢٨	١٤٨	٢٣٤	٢٧٠	٣٣٠	٤٠٧	٤٣٦	٢٣ر٥
اجمالى الاقليـــم	١٢٣	١٥٤	٢٤٢	٢٨٥	٣٤٢	٤٠٢	٤٣٥	٢٣ر٤
اقليـم قناة السويس*								
شمـــال سيناء	١٠٠	٣٢٢	١٢٦٠	٦٥٨	٨٨٢	٨٣٣	١١٩٣	٥١ر١
جنـــوب سيناء	١٠٠	٧٨٨	٤٤٢٥	٣٣٨٨	٢٣١٣	٢٠٣٨	٣٨١٣	٨٣ر٠
بـــور سعيـــد	١٣٣	١٧٠	٢١٩	٢٢٩	٢٦٥	٢٦٨	٣٣٢	١٨ر٨
الاسماعيليـــة	١٢٢	١٨٧	٣١٣	٣٣٧	٣٦٨	٤٥١	٤٨٦	٢٥ر٣
السويـــس	١١٣	٢٢٢	٢٨٨	٣٣٦	٤٠٠	٤١٢	٤٣٤	٢٣ر٥
الشـــرقيـــة	١٢٣	١٧٣	٢٤٦	٣٠١	٣٦١	٤٢٧	٤٨٣	٢٥ر٢
اجمالى الاقليـــم	١٢٩	٢٠١	٣٦٧	٣٥٦	٤٠٦	٤٤٥	٥٣٦	٢٦ر٩
اقليـم مطـــروح :								
مطـــروح	١٣٣	١٨٩	٢٧٨	٣١٧	٣٨٠	٤١١	٤٣٩	٢٣ر٨
اجمالـى الاقليـــم	١٣٣	١٨٩	٢٧٨	٣١٧	٣٨٠	٤١١	٤٣٩	٢٣ر٨
اقليـم شمال الصعيـد :								
بنى سويـــف	١٢٠	١٥٧	٢٤٤	٢٩٠	٣٤١	٣٩٧	٤٥١	٢٤ر٠
الفيـــوم	١٣٢	١٧١	٢٦١	٣٠٥	٣٦١	٤٧٤	٥٠٢	٢٦ر٠
المنيـــا	١٢٥	١٦٤	٢٦٢	٣٠٣	٣٥٤	٤٢١	٤٦٤	٢٤ر٥
اجمالى الاقليـم :	١٢٦	١٦٤	٢٥٦	٣٠٠	٣٥٢	٤٢٨	٤٧٠	٢٤ر٨
اقليـم اسيـــوط:								
اسيـــوط	١٣٠	١٥٩	٢٥١	٣٠٩	٣٤٨	٤٠١	٤٤٥	٢٣ر٨
الوادى الجديد	١٢٤	١٨١	٢٥٧	٢٩٣	٣٦٩	٤١١	٥٢٤	٢٧ر٠
اجمالى الاقليـم	١٢٩	١٦٣	٢٥٢	٣٠٦	٣٥٢	٤٠٣	٤٦٠	٢٤ر٤
اقليـم جنـــوب الصعيد :								
سـوهـــاج	١٣٢	١٦٥	٢٥٧	٣١٢	٣٤٢	٤١٨	٤٥٨	٢٤ر٢
قنـــا	١٣٦	١٦٢	٢٤٦	٢٩٠	٣٤٠	٤٠٢	٤٢٠	٢٢ر٨
اســـوان	١٤٤	١٩٢	٢٤٧	٢٨٠	٣٣٣	٣٩٦	٤٠١	٢١ر٩
البحر الاحمـــر	١١١	١٨٩	٢٦٩	٤٣٣	٤٢٢	٥٠٣	٦٥٠	٣١ر٠
اجمالى الاقليـم	١٣٥	١٧٢	٢٥١	٣٠٢	٣٤٣	٤١١	٤٤٠	٢٣ر٦
الاجمالى العـــام	١٢٧	١٨٠	٢٥٩	٣٠٢	٣٥٠	٤٠١	٤٣٥	٢٣ر٤

* اعتبرت سنه ١٩٧٩ سنة الاساس لمحافظتى شمال وجنوب سيناء وكذلك تم حساب معدل النمو السنوى لاقليم قناة السويـــس عن الفتـــرة ١٩٧٩ ـــ ١٩٨٦/٨٥ .

النتائج والتوصيـــات

يعتبر الانفاق الحكومى واحدا من اهم ادوات السياسة المالية التى يمكن ان تلعب دورا جوهريا فى الحياه الاقتصادية والاجتماعية لكل طوائف وفئات الامة وفى دفع عجلة التنمية باسرهـا •

ويتحقق الانفاق الحكومى من خلال كل من الجهاز الادارى للدولة بوزاراته وادارات المختلفة ، اجهزة الحكم المحلى المتواجدة فى المحافظات المختلفة والتى يخدم كل منهـــا محافظة بذاتها ، والهيئات الخدمية العاملة فى المجالات والانشطة المختلفة •

ولقد اتضح من الدراسة ان نفقات الجهاز الادارى قد ازدادت زيادة كبيرة بلغت اضعاف الزيادة فى نفقات كل من الحكم المحلى والهيئات الخدمية ، فبينما تضاعفت نفقـــات الجهاز الادارى نحو ١٢ ضعف خلال الفترة موضع الدراسة فان نفقات الحكم المحلى قـــد تضاعفت نحو ٥ر٤ مرة ونفقات الهيئات الخدمية نحو مرة ونصف فقط خلال نفس الفترة ولا جدل فى ان هذه النتيجة تتناقض تماما مع الكثير من السياسات العامة المعلنة وفى مقدمتها سياســة ترشيد الانفاق الحكومى حيث يجب ان ينعكس الترشيد فى انخفاض معدلات الزيـادة لمصروفات الجهاز الادارى وخاصة النفقات والتحويلات الجارية ، وكذلك تناقض هذه النتيجة للسياسة العامة المعلنة الخاصة بدعم وتطوير نظام الحكم المحلى •

أما فيما يتعلق بالانفاق الحكومى من حيث كونه نفقات جارية كالاجور والمصروفـــات الجارية أو نفقات رأسمالية كالانفاق الراسمالى والتحويلات الراسمالية فقد اظهرت الدراسة ان هناك تفاوتا حادا فى معدلات الزيادة السنوية من عام لآخر فى كل انواع الانفاق الحكومى الامر الذى يعكس انعدام سياسة عامة للانفاق الحكومى يتم الالتزام بها تنعكس على الموازنة العامة للدولة والانفاق الفعلى الذى يظهره الحساب الختامى لها ، من جهة اخرى فقـــد اظهرت الدراسة ان القدر الاكبر من الانفاق الحكومى والذى يزيد عن ٥٥٪ منه يتمثل فـــى

النفقات الجارية والتحويلات الجارية بينما يبلغ الانفاق الرأسمالى حوالى ربع الانفاق الحكومى ونحو خمسه يتمثل فى الاجور والمرتبات ، ويعنى ذلك انه اذا أريد بحق ترشيد الانفاق الحكومى فيجب ان يتم التركيز على النفقات الجارية والتحويلات الجارية ذلك أن خفض الانفاق الراسمالى ليس بترشيد للانفاق بقدر ما هو تقليل للمشروعات العامة المخطط اقامتها ، كما أن تخفيض الاجور والمرتبات او حتى تثبيتها أمر تحول دونه اعتبارات اجتماعية واقتصادية وامنية عديدة لايمكن للجهاز الحكومى السيطرة عليها او التحكم فيها ، اما تخفيض النفقات الجارية والتحويلات الجارية دون الاقلال من كمية ومستوى الخدمات التى يضطلع بها الجهاز الحكومى هو الترشيد الحقيقى للانفاق الحكومى ، من خلال استبدال السيارات الفارهة بسيارات متوسطة او صغيرة ، وتنظيم تحركات السيارات الحكومية وقصر تحركها على الاعمال المصلحية وغير ذلك ترشيد مرغوب للانفاق الحكومى ويقاس على ذلك ايضا استهلاك الكهرباء والمياه حيث تعمل اجهزة التكييف وتضاء اللمبات وتتدفق المياه من الصنابير بحاجة وبدون فى اوقات العمل وبعدها الى غير ذلك .

ولقد اتجه معظم الانفاق الحكومى نحو قطاعات الاقسام العامة ، الدفاع والامن والعدالة ، التعليم والبحوث والشباب ، الدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى حيث استحوذت هذه القطاعات الاربع على اكثر من اربعة اخماس الانفاق الحكومى ، اى انه على الرغم من تشعب وتعدد وظائف الدولة فان وظائف الامن والدفاع والعدالة ماتزال فى مقدمة وظائف الدولة ، وباضافة الى ذلك فان معدل النمو السنوى للنفقات الخاصة بهذا القطاع قد فاق كل معدلات النمو فى كل القطاعات باستثناء قطاع النقل والمواصلات ومن ثم فان ترشيد الانفاق الحكومى يجب ان يتجه نحو هذه القطاعات قبل غيرها ولاشك ان ترشيد نفقات الدفاع لايمكن ان يتحقق الا فى ظل حدود آمنة ، كما ان كفالة حرية الرأى والفكر وتأصيل النظام الديمقراطى ومنح كامل الحريات للافراد والجماعات والحد من سطوة اجهزة الامن كفيل بترشيد الانفاق الخاص بالامن ، كما ان التربية السليمة والقائمة على مبادئ

العقيدة التى تتكفل بحماية ارواح واموال واعراض الآخرين وتطوير نظام القضاء وتبسيط القوانين واجراءات التقاضى كفيلة بترشيد الانفاق الخاص بتحقيق العدالة بين المواطنين .

ولقد اظهرت الدراسة ان قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية قد حظى بقدر ضئيل من الانفاق الحكومى العام استقر عند نحو ٢ر٪ فى كل من سنوات الفترة موضع الدراسة كما اتصف ذلك الانفاق بالتذبذب بين النقص والزيادة ولم يأخذ اتجاها عاما محددا ، كما ان معدل النمو السنوى المركب للانفاق الحكومى فى ذلك القطاع معدلا منخفضا اذا قورن بمعدلات النمو فى نفقات القطاعات الاخرى حيث انه ثالث ادنى معدل نمو بين القطاعات الستة عشر ، ولقد اتجه نحو اقل من نصف الانفاق الحكومى فى قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية نحو الانفاق الاستثمارى واكثر قليلا من النصف نحو الانفاق الجارى .

أما الانفاق المباشر على المحافظات والذى يتمثل فى نفقات الحكم المحلى الخاصة بالدواوين العامة والمجالس المحلية والمديريات المختلفة فقد بلغ قدرا محددا من الانفاق الحكومى حيث لم يتجاوز نحو خمس الانفاق الحكومى العام فى بداية الفترة موضع الدراسة ثم انخفض بعد ذلك حتى بلغ نحو ١٤٪ فقط من اجمالى الانفاق الحكومى اى انه على الرغم من ضآلة نسبة الانفاق المباشر على المحافظات فانها فى تضاءل فى الوقت الذى كان يتوقع فيه ان يستحوذ هذا الانفاق على جزء اكبر من الانفاق الحكومى وان تزداد نسبته عام لآخر من خلال التوسع الافقى لمهام ودور الحكم المحلى فى ضوء السياسة العامة المعلنة بدعم وتطوير المحليات وزيادة دورها . ولقد بلغت نسبة الانفاق الجارى مابين حوالى ٧١٪ ، ٨٧٪ من الانفاق الحكومى المباشر بالمحافظات بينما تراوح الانفاق الراسمالى مابين ١٣٪ ، ٢٩٪ من ذلك الانفاق ، أى أن دور المحليات المالى فيما يتعلق بالانفاق من الاعتمادات الحكومية المركزية محدود للغاية خاصة اذا اتضح من البحث ان الاجور تمثل حوالى ٧٥٪ من الانفاق الجارى وهى تمثل اعتمادات غير قابلة للمساس بها او استخدامها فى غير الغرض المخصصة له وكذلك فان تدخل المحليات فى توجيه النفقات الجارية والتحويلات دور ضئيل

للغاية ان وجد ومن ثم ينحصر دور المحليات فى الانفاق الرأسمالى • ومن الجدير بالملاحظة والاهتمام ان نسبة النفقات الجارية والتحويلات الجارية الخاصة بالمحافظات قد انخفضت بشكل ملموس خلال الفترة موضع الدراسة كما ان معدل النمو السنوى المركب لها اقل من غيرها من النفقات ، وهذه الظاهرة يجب ان تمتد الى الانفاق الحكومى الجارى بالجهات الحكومية المركزية المختلفة كى يتحقق بصورة فعالة قدر من ترشيد الانفاق الحكومى • وفيما يتعلق بتوزيع الانفاق الحكومى على المحافظات فمن الجدير بالملاحظة اتجاه نصيب بعض المحافظات الحضرية والتى تتكون من مدينة واحدة كالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد نحو الانخفاض بينما تزايد نصيب المحافظات الصحراوية كشمال وجنوب سيناء والبحر الاحمر والوادى الجديد من الانفاق الحكومى بالاضافة الى محافظات الفيوم وكفر الشيخ والاسماعيلية والشرقية وهذه ظاهرة ايجابية من وجهة نظر تنموية يمكن ان يتحقق من خلالها المزيد من التنمية المحلية التى قد تساعد بدورها على استقرار مواطنى المحافظات بمحافظاتهم وتخفيف الضغط من هجرة سكان الاقاليم الى المدن الكبرى •

وفى ختام هذه الدراسة يمكن بالاضافة الى ماسبق استخلاصه من نتائج وماقدم من توصيات فى صدر هذه الدراسة ان تبرز توصية هامة يمكن ان يكون لها دورها فى دفع عجلة التنمية فى المحليات والقضاء على قدر كبير من الازمة المالية التى يعانى منها الجهاز الحكومى والتى دفعت بالحكومة الى الاقتراض واصبحت معه مشكلة القروض من أعقد المشاكل التى تواجه الحكومة بالاضافة الى مشكلة سد العجز السنوى فى الموازنة العامة للدولة ، ذلك هو ان يتم التخلى عن مركزية التخطيط بوجه عام والتخطيط المالى بوجه خاص وان يترك لكل محافظة او اقليم تخطيطى اعداد الموازنة العامة الخاصة به بكل جوانبها من ايرادات ومصروفات وان تقتصر الموازنة العامة المركزية

على الوظائف الاساسية للدولة المتمثلة فى الدفاع والامن والعدالة وان تخصص بعض جوانب الايرادات ذات الصبغة القومية العامة لتمويل النفقات الخاصة بالوظائف السابقة للدولة كما انه يمكن ان تدعم هذه الموازنة ببعض الاعتمادات من موازنات بعض المحافظات وكذلك يمكن ان تدعم هذه الموازنة موازنات بعض المحافظات الاخرى سواء كان ذلك الدعم بصفة موقتة او عند الحاجة ، وبهذا يمكن ان يتحقق دور افضل للمحليات وان تزداد حركة التنمية المحلية بوجه خاص والتنمية القومية بوجه عام .

والله اسأل السداد والتوفيق .

مرفق رقم (١)

الهيئـــات الخدميـــة

١ ــ قطاع الزراعة والـرى :

أ ــ قطاع الزراعـــة :

١ ــ مركز البحوث الزراعية ٢ ــ الهيئة العامة للاصلاح الزراعى

٣ ــ صندوق تحسين الاقطان المصرية • ٤ ــ الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى

٥ ــ صندوق الموازنة الزراعية ٦ ــ صندوق الاراضى الزراعيـة •

ب ــ الـــرى :

١ ــ الهيئة العامة للسد العالى وخزان اسوان ٢ ــ الهيئة العامة لمشروعات الصـرف

٣ ــ مركز البحـوث المائيـة ٤ ــ الهيئة المصرية العامة للمساحـة •

٥ ــ الهيئة العامة لحمايـة الشـواطئ

٢ ــ قطاع الصناعة والبتـرول :

١ ــ الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى ٢ ــ الهيئة العامة للمساحة الجيولوجيـة

٣ ــ جهـاز تخطيط الطاقـة •

٤ ــ قطاع النقل والمـواصلات :

١ ــ الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل • ٢ ــ الهيئة العامة للطرق والكبـارى •

٣ ــ الهيئة العامة للنقل النهرى ٤ ــ الهيئة القومية للاتصلات السلكية واللاسلكية •

٥ ــ المعهد العالى للنقل •

٦ ــ قطاع المال والاقتصـاد :

١ ــ الهيئة العامة للخدمات الحكومية ٢ ــ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات •

٣ ــ مركز تنميـة الصـادرات ٤ ــ الهيئة العامة لسـوق المـال •

٧ ـ قطاع الاسكان والتشييـــد :

١ ـ الهيئة العامة لمياه الشـرب ٢ ـ الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى
٣ ـ الهيئة العامة للصرف الصحى بالاسكندرية ٤٠ ـ الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ٠
٥ ـ الهيئة العامة لمركز بحوث الاسكان والبناء ٠ ٦ ـ صندوق البحوث والدراسات الداخلة فى مجالات التعمير ٠
٧ ـ الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى
٨ ـ الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة ٠
٩ ـ الهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة ٠

٨ ـ قطاع الخدمات الصحية والدينية :

١ ـ الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية ٠ ٢ ـ المجلس الاعلى لتنظيم الاسرة ٠
٣ ـ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٠
٤ ـ المركز القومى الدراسات الامن الصناعى ٠
٥ ـ المجلس القومى للاسكـان ٠

٩ ـ قطاع التعليم والبحوث والشبـــاب :

١ ـ جامعة القاهـــرة ٢ ـ جامعة الاسكندريـــة
٣ ـ جامعة عين شمـــس ٤ ـ جامعة اسيـــوط
٥ ـ جامعة طنطـــا ٦ ـ جامعة المنصـــورة
٧ ـ جامعة الزقازيـق ٨ ـ جامعة حلـــوان
٩ ـ جامعة قناة السويـس ١٠ ـ جامعة المنوفيـــة
١١ ـ جامعة المنيـــا ١٢ ـ هيئة استاد ناصـــر
١٣ ـ صندوق حصيلة رسوم الخدمات ١٤ ـ الجهاز المركزى للكتب الجامعية
١٥ ـ المركز القومى لتعليم الكبار

١٠ ــ قطاع الثقافة والاعـــلام :

١ ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢ ــ هيئة الاثار المصرية
٣ ــ الهيئة العامة للاستعـــلامات ٤ ــ اكاديمية الفنـــون
٥ ــ صندوق دعـــم السينمـــا

١١ ــ قطاع السياحة والطيـران :

١ ــ الهيئة المصرية العامة للطيران المدنـــى .
٢ ــ المعهد القومى للتدريب على أعمال الطيـــران .
٣ ــ الهيئة العامة للارصاد الجويـــة ٤ ــ الهيئة العامة للتنشيط السياحى
٥ ــ صندوق تحسين وتطوير خدمات الطيران المدنـــى .

١٢ ــ قطاع الدفاع والامن والعدالـــة :

١ ــ صندوق أبنية دور المحاكـم ٢ ــ صندوق السجل العينى

١٣ ــ قطاع الخدمات الرئاسيـة :

١ ــ صندوق تمويل اعمال مبانى وزارة الخارجية بالخـارج .
٢ ــ الصندوق المصرى للمعونـة الافريقيـــة .

مطبعة معهد التخطيط القومى